تونس العطشى

مياهُنا بين النّهب والاستنزاف والسياسات الترقيعية

AlQatiba

تحقيقات
الكتيبة - 2025

انتاج الكتيبة
بدعم من مؤسسة فريديرش ناومن (ليبيا وتونس)
مدير النشرية: وليد الماجري
رئيس التحرير: محمد اليوسفي
مراجعة علمية: حمدي حشاد
إخراج فني: بلال الشارني

الكتيبة

مانيفستو الكتيبة

موقع «الكتيبة» هو مجلة رقمية مستقلة تديرها جمعية «تكلم من أجل حرية التعبير والإبداع» وتصدر بثلاث لغات وهي العربية والفرنسية والانجليزية.

«الكتيبة» يخاطب الجمهور الواسع في شمال افريقيا وينقل قضاياه الى العالم ويرتكز في مرجعياته التحريرية على الالتزام بالاعلان العالمي لأخلاقيات المهنة الصحفية الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين وميثاق الشرف الصحفي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

المبادئ والاهداف

- ارساء صحافة الجودة والعمق.

أنسنة العمل الصحفي من خلال تعزيز الجانب الانساني والحقوقي.

- توظيف التكنولوجيا الحديثة في انتاج المحتوى وترويجه.
- مقاومة الفساد وترسيخ الشفافية عبر تعزيز مكانة الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات.
- دعم حرية التعبير والاعلام والابداع والحق في النفاذ الى المعلومات.
- الدفاع عن الديمقراطية والدولة المدنية والحريات العامة والفردية والمساواة بين الجنسين والعدالة في كل مستوياتها.

المحتوى

8 الافتتاحية: تونس العطشى .. وسياساتنا العرجاء

10 إهدار الثروة المائية في تونس: التّشخيص المخيف

28 نزيف تحت الأرض: آلاف الآبار غير القانونية تستنزف ثروة تونس المائية

44 كيف يُعمّق استنزاف الجزائر للمياه المشتركة أزمة المناطق الحدودية

56 بين العطش والديون: كيف تهدّد أزمة «الصوناد» الحقّ في الماء؟

76 حكيم القبطني أستاذ التعليم العالي في الجيوفيزياء التطبيقية: أزمة الجفاف وتحديات استغلال الموارد الجوفية

82 المجامع المائية: من حلّ الى معضلة تُؤرّق الرّيف التونسي

90 محمية إشكل: من جنّة بيئيّة إلى تراث مهدّد بالاندثار

106 شركات تعليب المياه في تونس .. استنزاف للموارد المائية واستثمار في عطش الناس

132 بين العطش والابتزاز: أسرار قطاع «الذّهب الأحمر» في تونس

152 قطاع القوارص في تونس: من نكهة عالمية إلى عبء مائي

الافتتاحية

تونس العطشى .. وسياساتنا العرجاء

منذ أكثر من عقدين، يحذّر خبراء المياه والبيئة في تونس من أنّ البلاد تتّجه بخطى متسارعة نحو أزمة عطش غير مسبوقة. لكن ما كان يُصنَّف في السابق «تحدّيا بيئيا» بات اليوم مسألة وجودية تمسّ حياة الأفراد واستقرار المجتمع والاقتصاد على حدّ السواء. فبحسب البنك الدولي (2023)، أصبحت تونس تُصنّف رسميّاً ضمن خانة الدول الواقعة تحت **خطّ الفقر المائي المدقع**، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة **360 متراً مكعّباً سنوياً**، أي أقلّ بكثير من عتبة الـ500 متر مكعّب التي يعتبرها الخبراء «حدّ العطش».

الأرقام الوطنية ترفع الستار عن واقع أكثر قتامة. فوفق تقرير وزارة الفلاحة والموارد المائية لسنة 2024، تبلغ القدرة التعبوية القصوى للمياه في تونس حوالي **4.7 مليار متر مكعّب سنوياً**، لكنّ الاستهلاك الفعلي يناهز **5.2 مليار متر مكعّب**، ما يعني أنّ البلاد تعيش عجزاً مائياً هيكلياً يُغطّى أساساً عبر استنزاف الموائد الجوفية. هذا الاستنزاف العشوائي تجسّده أكثر من **26 ألف بئر غير قانونية** منتشرة على كامل التراب الوطني، تتسبب في انهيار الموائد المائية العميقة، وارتفاع نسب الملوحة، وتسرّب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي برمّته.

إلى جانب العامل الطبيعي المتمثل في التغيرات المناخية وتواتر سنوات الجفاف، تلعب السياسات الفلاحية والخيارات الاقتصادية دورا محوريا في تعميق الأزمة، حيث تسبّبت بعض السياسات الزراعية مثل التوسّع الكبير في زراعات مُجهِدة للمياه -على غرار القوارص والطماطم- في استنزاف الموارد دون مردودية اقتصادية حقيقية للفلاحين أو للدولة. وكان تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2024) قد أشار إلى أنّ **قطاع القوارص وحده يستهلك 13 % من الموارد المائية المخصّصة للفلاحة**، في حين أنّ مساهمته في الناتج الداخلي الخام الزراعي تبقى محدودة، ما يطرح أسئلة جدّية حول جدوى هذا التوجّه.

وفي المقابل، تظهر تناقضات فادحة على مستوى إدارة الثروة المائية. ففي حين يواجه الفلاحون الصغار تفقيرا وتهميشا متواصلا، تُراكم شركات تعليب المياه أرباحا طائلة من خلال استغلال العيون الطبيعية واحتكار السوق، ما يعمّق الإحساس باللاعدالة المائية والاجتماعية.

من جهة أخرى، تكشف الأزمة أبعادا جيوسياسية حسّاسة. فالمناطق الحدودية مع الجزائر وليبيا تعيش وضعا أكثر هشاشة بفعل الاستغلال غير المتوازن للموارد المشتركة، وهو ما يهدد بتأجيج توترات إضافية بين دول المنطقة، خاصّة مع تزايد ندرة المياه في شمال إفريقيا الذي يُعدّ من أكثر الأقاليم عرضة للتغيرات المناخية في العالم.

ولا تقف التداعيات عند حدود الاقتصاد والسياسة، بل تمتدّ إلى التوازن البيئي. فـ«محمية إشكل» في بنزرت، المصنّفة ضمن التراث الطبيعي العالمي من قبل اليونسكو، تواجه خطر الاندثار بعد أن تقلّصت مساحتها المائية بشكل كارثي بسبب التلوث، وضغط الاستعمالات البشرية، والتغيّرات المناخية. «إشكل» لم تعد فقط مرآة لأزمة بيئية محلية، بل رمزا لفشل السياسات العمومية في حماية الثروات الطبيعية الوطنية.

إنّ هذا العدد الجديد من مجلة الكتيبة يأتي ليسلّط الضوء على **أزمة المياه في تونس من زوايا مختلفة: اقتصادية، بيئية، اجتماعية وسياسية**. عبر سلسلة من التحقيقات الميدانية والمقالات التحليلية، نفتح ملفّات مسكوت عنها. فما نحاول أن نطرحه في هذا الملف ليس فقط توصيفا لأزمة المياه في تونس، بل مساءلةً جريئةً للخيارات التنموية والسياسات العمومية، ودعوةً صريحة لإعادة النظر في منظومة إدارة الموارد الطبيعية على قاعدة العدالة والاستدامة.

في النهاية، الماء ليس مجرد مورد اقتصادي أو عنصر بيئي، بل هو أساس الحياة وشرط بقاء الأجيال القادمة. وإضاعة هذه الثروة أو تركها رهينة مصالح ضيقة، ليس سوى حكما بالإعدام على مستقبل وطن بأكمله.

مدير النشرية

وليد الماجري

إهدار الثروة المائية في تونس:

التّشخيص المخيف

”وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّا“، فماذا إذا شحّ ماء دولة المياه ونضبت آبارها؟ يبدو كابوس العطش موشكا على التحقّق بالنسبة الى التونسيّين.ات، لكنّ أغلب الفاعلين يواصلون صمّ آذانهم عن صرخات التحذير والتنبيه من اقتراب ساعة إعلان الفقر المائي.

لماذا وصلت تونس إلى هذه الوضعية؟ فهل يُفرط التونسيّون.ات في استهلاك الموارد التي بدأت تشحّ من المياه؟ أم هناك سوء إدارة واستنزاف لاعقلانيّ لهذه الثروة؟ من يتحمّل المسؤولية بالضبط : المواطن.ة، الدّولة أم التغيّرات المناخية؟

معز الباي

صحفي مختصّ في
الصحافة الاستقصائية

يتحدّث توني فيرهيجن مدير البنك الدولي بتونس عن الاحتجاجات التي شهدها في تونس خلال صائفة قضّاها في تونس، سببها الرئيسي المطالبة بتوفير الماء. في مقال له نشر على مدوّنة البنك الدولي بتاريخ أفريل 2019 ينسب الكاتب أزمة المياه في تونس إلى التوزيع غير العادل لهذه الثروة، حيث يبلغ الشطط بالفئات الغنيّة إلى درجة استعمال المياه الصالحة للشرب حتّى في غسل سيّاراتهم وسقي حدائقهم.

فبالإضافة إلى ارتفاع عدد السيّاح الذي يشكّل، حسب رأيه، ضغطا إضافيّا على الموارد المائية، فانّ النزل والمنشآت السياحية الكبرى لا تهتم لكيفيّة استعمال الماء. فيرهيجن ينفي في مقاله، وبشكل صريح، ما قالته الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حول نقص المياه في الخزّانات والاستهلاك المفرط.

في تقدير فيرهيجن، فإنّ الحلّ هو مراجعة التعريفات الخاصّة باستهلاك المياه، وهو ما يقوله بوضوح في مقاله داعيا القيادات المنتخبة (نظام الرئيس سعيّد) إلى تحمّل مسؤولياتهم إزاء ما يعتبره إهدار أهمّ مورد طبيعي بالبلاد من خلال توفيره بدون تكلفة تقريبا.

وهو الأمر الذي يضغط البنك الدّولي والجهات المانحة على تونس من أجل تنفيذه من خلال مراجعة مجلّة المياه في اتجاه الترفيع في كلفة الاستهلاك ومراجعة التعريفة. هذا التوجّه يرفضه شقّ واسع من المجتمع المدني في تونس ويعتبره حلّا ترقيعيّا لا يعالج أصل المشكل بل يحمّل فاتورة البيض المكسور للمواطن.

تتميّز البلاد التونسيّة بمناخ نصف جافّ، مع فوارق شاسعة في التساقطات تتراوح معدّلاتها أحيانا بين أكثر من ألف مليمتر في

بعض مناطق الشمال إلى أقل من 100 مليمتر في الجنوب سنويّا. ولكنّها تعدّ من أكثر المناطق المتوسّطيّة شحّا في المياه.

وحسب التقرير الوطني للمياه لسنة 2020، تصنّف تونس عالميّا في خانة القلق المائي بمعدّل حاجة للفرد 420 متر مكعّب لسنة 2020.

وتقدّر الاحتياطات المائيّة في تونس بحوالي 5 مليارات متر مكعّب (قدّرت في 1996 بـ4630 مليار متر مكعّب وهي الأضعف في منطقة المغرب الكبير)، أغلبها في خزّانات، سواء كانت مياها جوفيّة أو سطحيّة.

وتتراوح نسب توفّر المياه السطحيّة بين 49% بالشمال، ثمّ 33% في الوسط، و18% بالجنوب، فيما بلغ مستوى الاستهلاك

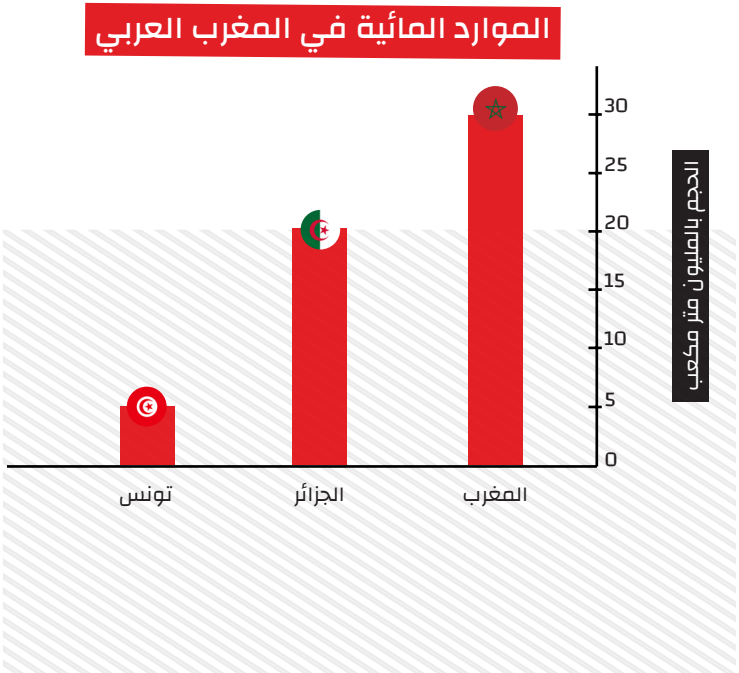

أكثر من 117%. وتمثّل جملة هذه الموارد حوالي 58%.

أمّا المياه الجوفيّة، وهي موارد غير متجدّدة، فيقدّر مخزونها بحوالي 1400 مليار متر مكعّب، يتركّز أغلبها (60%) في الجنوب، ويبلغ مستوى استهلاكها حوالي 120%. (قدّرت سنة 1996 بقرابة 2000 مليار متر مكعّب متراوحة بين مياه باطنيّة ومياه ارتوازيّة).

وتفقد السدود حوالي 20% من قدرتها التخزينيّة بسبب الترسّبات وضعف الصيانة، حسب الباحث بمركز الأبحاث وتكنولوجيات المياه بتونس حمزة الفيل.

وعلى سبيل المثال فإنّ سدّ سيدي البرّاق، الذي يعدّ من أهمّ السدود التونسيّة، بلغ حجم مياهه المهدورة في البحر منذ إنشائه سنة 2002 إلى حدود 2016 ما قيمته 3.5 مليار متر مكعّب، حسب المعطيات التي استخلصناها من بيانات الإدارة العامّة للسدود والأشغال المائية.

وحسب بيانات الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة التونسية، يقدّر المخزون العام للسدود لهذا اليوم بـ718.761 مليون متر مكعب، مسجّلا تراجعا بالمقارنة مع متوسّط السنوات الثلاث الأخيرة (نحو1258.821) مليون متر مكعب، بفارق 540.060- مليون متر مكعب.

وخلافا لما قاله مدير البنك الدولي في تونس توني فيرهيجن، في مقاله "دحض الحجج الواهية وراء توفير المياه بتعريفات رخيصة جدا"، فإنّ مخزون السدود سجّل تراجعا مضطردا خلال السنوات الأخيرة، من 2085 مليون متر مكعب سنة 2015 إلى 791 مليون متر مكعبّ سنة 2020، مع طفرة جزئية فريدة سنة 2019.

أما نسبة المياه المهدورة في قنوات التوزيع التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فتناهز الـ30% وتتجاوز 40% في قنوات الريّ الزراعي، حسب التقرير الوطني للمياه لسنة 2020.

ويبلغ طول قنوات تزويد المياه الصالحة للشرب حسب الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أكثر من 47 ألف كيلومتر، يعتبر حمزة الفيل أنّ قرابة 40% منها يتجاوز عمرها 29 سنة، و17% يتجاوز الـ49 سنة، الأمر الذي يضعف بشكل كبير فعاليّتها، خاصّة مع التباطئ الكبير في التدخّل وتواتر حالات التلف والتكسير (حوالي 20 ألف كلم سنة 2019)، ما يساهم بشكل جليّ في إهدار الماء المنقول عبرها.

وحسب علاء المرزوقي منسّق المرصد التونسي للمياه (منظّمة تونسية غير حكومية)، فإنّ وزارة الفلاحة كانت قد كلّفت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بتجديد وإصلاح بنيتها التحتيّة باستعمال مواردها الخاصّة، وهو ما اعتبره المرزوقي غير ممكن بسبب الصعوبات المادّية التي تواجهها الشركة التي بلغت ديونها مستوى 52% من رقم معاملاتها سنة 2016، ليصل عجز ميزانيّتها إلى قرابة 51 مليون دينار، تضاف إلى ديون حرفائها التي لغت 274 مليون دينار سنة 2014.

ورغم عدم وجود دراسات جدّية حول جودة المياه الصالحة للشرب في تونس، إلّا أن الملاحظة العامّة تشير إلى تردّي نوعيّة المياه الموزّعة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بهدف الاستهلاك المنزلي، وعدم صلوحيّتها للشرب، الأمر الذي يعكسه حجم الاستهلاك الوطني للمياه المعلّبة، حيث تتبوّء تونس، رغم مساحتها الصغيرة، المرتبة

السدود الأكثر تسجيلا لترسّبات طينيّة

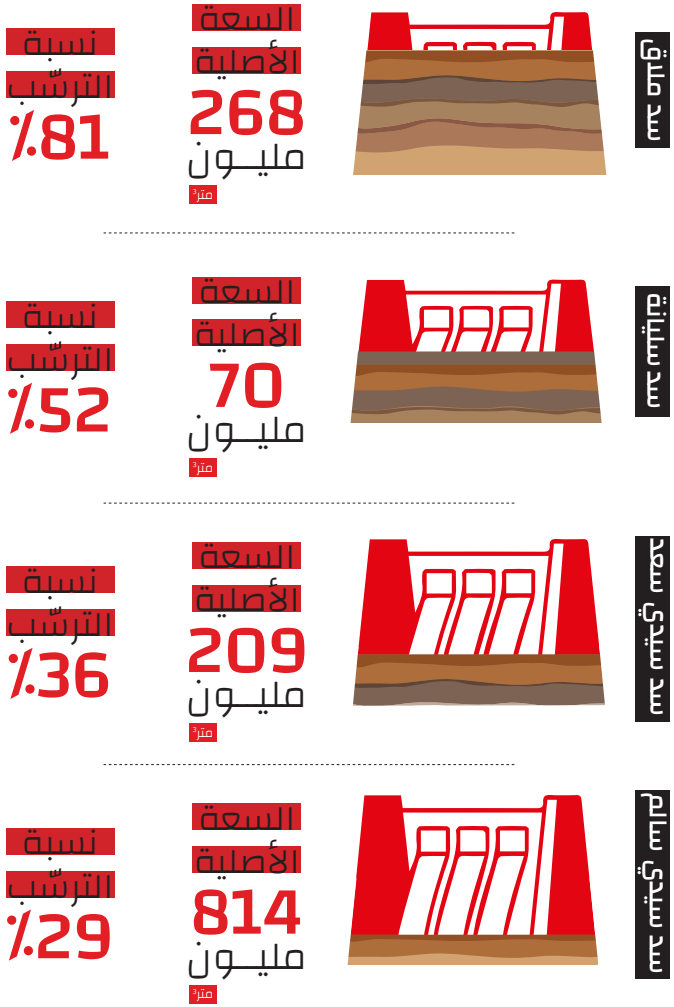

تراجع المعدّل السنوي لمخزون مياه السدود من 2015 إلى 2020

(بالمليون متر 3)

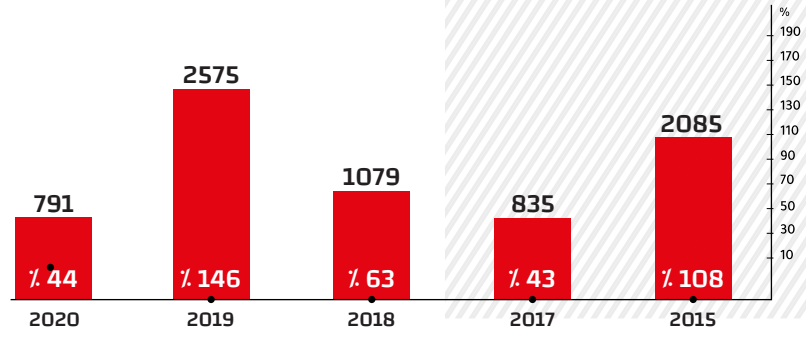

تطوّر معدّل الاستهلاك الفردي للمياه المعدنية في تونس

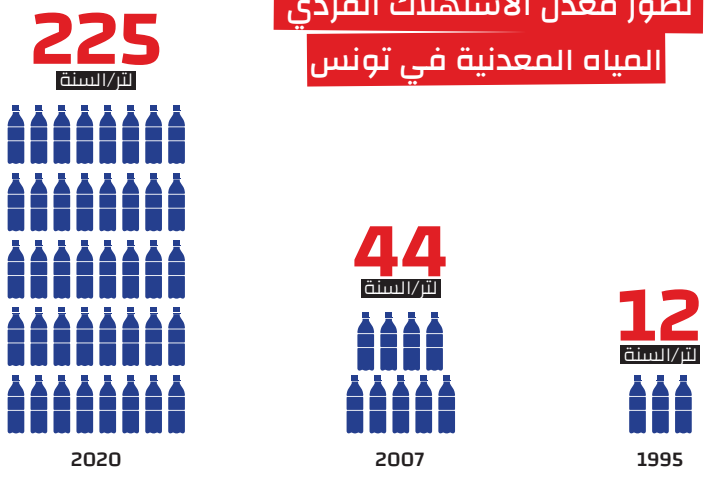

الرابعة عالميّا من حيث استهلاك المياه المعدنيّة.

ويبلغ حاليا عدد وحدات إنتاج المياه المعدنية 29 وحدة موزّعة على 12 ولاية (محافظة) تنتج أكثر من 364 ألف قارورة في الساعة، محقّقة نسبة معاملات بقيمة 637 مليون دينار سنويّا. فيما بلغ مستوى الاستهلاك الجملي للمياه المعدنية 2.70 مليار لتر، أي بمعدّل سنوي يناهز 225 لتر للشخص سنة 2020، مقابل 44 لتر فقط سنة 2007 و12 لتر سنة 1995.

لكن من المفارقات أنّ مناطق التركّز الأبرز لوحدات إنتاج المياه المعدنيّة، يعاني سكّانها من العطش، ومن الانقطاعات المتكرّرة والطويلة للتزوّد بالمياه، على غرار منطقتي القيروان (الوسط) والساحل. حيث تصدّرت ولايات الساحل (سوسة والمنستير والمهديّة) مؤشّر العطش لسنة 2021 الذي يعدّه سنويّا المرصد التونسي للمياه، بتسجيل 77 إشكالا متعلّقا بالمياه من أصل 182 تبليغا. فيما بلغ الأمر بسكّان منطقة العلا من ولاية (محافظة) القيروان خلال شهر جويلية 2022 إلى غلق الطريق احتجاجا على حرمانهم من الماء، حيث تعاني مختلف مناطق القيروان من فقدان الماء، رغم وفرة السدود والمنابع والآبار الجوفيّة.

جانب آخر لهدر الموارد المائيّة وسوء التصّرف فيها، يتمثّل في الاستغلال المشطّ للموائد المائية العميقة والسطحيّة. فإلى جانب سوء التصرّف في موارد الموائد المائية السطحيّة التي يتعرّض 31% من مجموعها لاستغلال مشطّ يبلغ نسبة 110%، وتسجّل خسارة جمليّة بقيمة 265 مليون متر مكعّب سنويا، فإنّ المياه العميقة يتمّ استغلالها بمعدّل سنوي يقدّر بـ1844

مليون متر مكعّب أي سيلان افتراضي مقدّر بـ 58441 لتر في الثانية، ما يعادل مستوى استغلال بنسبة 129%. مع العلم أنّ المعدّل العام للمياه الجوفيّة قليلة الملوحة (أقل من 1.5غ/ل) تمثّل فقط 15% من الاحتياطي المائي الجوفي.

وبلغ حجم استخراج الماء عبر الآبار المرخّصة 1324 مليون متر مكعّب (عدد الآبار المرخّصة 13322) سنة 2019، فيما يقدّر الاستغلال السنوي للآبار غير المرخّصة بحوالي 519 مليون متر مكعّب أي أكثر من ثلث استغلال الآبار المرخّصة (يقدّر عدد الآبار غير المرخصة بحوالي 19 ألف وتشهد أوجها في الجنوب التونسي بنسبة 81.5%)

ولا يمكن أن نتعرّض لسوء إدارة ملفّ المياه دون التعريج على الجمعيّات المائية التي تعاني مشاكل جمّة على مستوى سوء التصرّف والمديونية المشطّة تجاه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز. وقد بلغ عدد الجمعيات المائية سنة 2020، حسب التقرير الوطني للمياه (المشار إليه أعلاه) 2694 جمعية مائية تزوّد 1.546 مليون ساكن وحوالي 229 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المرويّة أي قرابة 80% من مساحة الأراضي السقوية.

وعلى إثر تنفيذ مخطّط سنة 2020 المائي، تمّ تسجيل الآتي:

- تدقيق ومراجعة حسابات مالية لـ265 جمعية مائية
- إزالة 3244 ربط غير مرخّص
- إعادة جدولة ديون 217 جمعية مائية لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز و197 جمعية مائية لدى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
- تسوية ديون للجمعيات المائية بقيمة 2.6 مليون دينار

توزيع الآبار على الموائد العميقة حسب المناطق

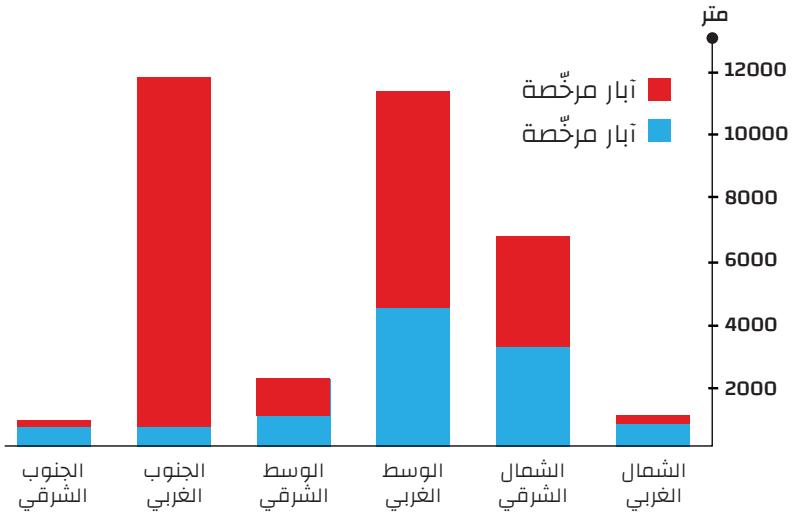

تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز أي ما يمثّل 33% من الديون، و حوالي 524 ألف دينار لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أي 18% من الديون.

لكنّ غياب مراجعة جدّية لحوكمة الجمعيّات المائيّة، وخطّة ناجعة لإصلاح هذا القطاع، يجعل من هذه المعالجة وقتيّة وغير ذات جدوى على المدى المتوسّط والطويل.

هذا هو الوضع العامّ لقطاع المياه وتشخيص أزمته، نخلص منه إلى أنّ سوء التصرّف وغياب الحوكمة و"سياسة النعامة" التي تمارسها الدولة منذ ستينات القرن الماضي تجاه هذه

الثـروة الحيويّـة، هـي الحلقـة المركزيّـة فـي سلسـال العطـش، وليـس الاسـتهلاك المفـرط كمـا تريـد بعـض الجهـات الدوليـة وبعـض الأصـوات الداخليـة فرضـه.

بقـي أن نضـع تحـت المجهـر نموذجيـن فاضحيـن مـن منطقتيـن مختلفتيـن لهـذا التشـخيص العـامّ، حيـث سـنحلّل السياسـة المائيـة فـي منطقـة الحامّـة مـن ولايـة (محافظـة) قابـس بالجنـوب الشـرقي للبـلاد، ومنطقـة الحـوض المنجمـي بولايـة (محافظـة) قفصـة فـي الوسـط الغربـي، وسـنرى كيـف أدّى ويؤدّي سـوء الحوكمـة والسياسـات الخاطئـة إلى تفقيـر وتصحيـر هاتيـن المنطقتيـن وحرمـان سـكّانهما مـن الحـقّ فـي المـاء والحيـاة.

الحامّة : مدينة المياه المهدورة

تعتبر ولاية (محافظة) قابس بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية منطقة ذات مناخ جافّ، رغم انتشار الزراعة فيها إلى جانب تركّز هامّ للصناعات الاستخراجيّة، وتحويل الفسفاط أساسا على يد المجمع الكيميائي التونسي، والتي تعتمد على موارد هامّة من المياه. حيث ورغم غياب معلومات رسميّة، يقدّر الاستهلاك اليومي للماء من قبل المجمّع بحوالي 30 ألف متر مكعّب، (ينتج يوميّا حوالي 42 ألف متر مكعّب من طمي الجبس).

هذه المياه، ورغم وفرتها في البحر المجاور للمجمع الكيميائي، إلّا أنّ هذا الأخير يستخرجها مباشرة وبشكل مشطّ من المائدة المائية المسمّاة "جفارة" وهي موارد غير متجدّدة.

كما أنّ حجم المياه المستعملة المعالجة المعاد استعمالها في الصناعة في قابس بلغت 0.07 مليون متر مكعب/سنة لسنة 2020، وهو حجم ضعيف بالمقارنة مع استهلاك القطاع الصناعي من المياه.

ويغذّي التزوّد بالماء من المائدة الجوفيّة السطحية احتياجات الرّي، فيما تغذّي الموائد الجوفية العميقة احتياجات مياه الشرب (27.6%) والفلاحة (69.3%). وبلغ استهلاك القطاع الصناعي سنة 2019 ما قيمته 4.58 مليون متر مكعّب من مائدة الجفارة، أي ما يمثّل 3.1% من الموارد الجوفية العميقة. ويقدّر احتياطي مائدة الجفارة بحوالي 121.7 مليون متر مكعّب، يقع استغلال 114.61 مليون متر مكعّب منها من خلال 260 بئر.

وتتميّز منطقة الحامّة بمناخها الجافّ مع تساقطات سنويّة بمعدّل 190 مم (بين 150 و220 مم/سنة). وتعدّ الحامّة مدينة مياه منذ العصر الروماني، حيث عرفت بمنابع الماء الساخن. رغم أن ولاية (محافظة) قابس تصنّف في خانة الشحّ المائي المطلق بنسبة وفرة أقل من 500 متر / ساكن في السنة.

لكن، رغم "ثروتها" المائيّة المفترضة هذه، يعاني سكّان الحامّة من انقطاعات يوميّة للماء الصالح للشرب في بعض مناطقها تدوم لفترات طويلة، وضعف الدفق المائي عموما، إلى جانب الجفاف الذي أصاب واحاتها الشهيرة، ما أثّر سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. حيث تشير الدراسات العلميّة والمقالات المحكّمة التي اطّلعنا عليها إلى تراجع شديد على المستوى الكمّي والنوعي (تتراوح ملوحة المياه بين 2.5 و5.4 غ/ل) للمياه الجوفيّة في المنطقة بسبب الاستغلال المفرط، بل وسوء الاستغلال والهدر الممنهج لهذه الموارد صعبة التجدّد.

يقول عبد السلام غمّاقي (68 سنة) أحد سكّان الحامة للكتيبة إنّ تواتر انقطاع المياه في الحنفيّات أصبح عادة يوميّة منذ سنوات، حيث ينقطع الماء مرة كلّ يومين تقريبا، ليستمر الانقطاع ساعات وأحيانا يوما كاملا.

وخلصت دراسة علمية للباحثين بلقاسم عقوبي وعادل خرّوبي، إلى أنّ عمق المياه الجوفيّة في حالة غوَر مستمرّ مرتبط بنسب الاستخراج والتساقطات والحرارة. وبيّن النموذج الحسابي الذي أنجزه الباحثان لاستشراف مستوى المياه الجوفية في آفاق 2030-2017 أنّ عمق المياه الجوفية يستمرّ بالغور بمعدّل 0.3 متر/سنة باحتساب نسبة استخراج بقيمة 0.46 مليون متر مكعّب/سنة. مع تسجيل تراجع في معدّل الأمطار منذ سنة

2007، ما أدّى بالتالي إلى تراجع تزويد المائدة المائية الجوفيّة، مقابل ارتفاع الاستهلاك.

ويقول بلقاسم عقوبي، في تصريح لموقع الكتيبة، إنّ ندرة وشحّ الدراسات العلميّة المنجزة حول قطاع المياه بالحامّة يقف حائلا أمام تشخيص سليم وإيجاد حلول مستدامة لأزمة المياه في المنطقة.

من جهته، أفاد ناصف ناجح رئيس المجلس البلدي بالحامّة لموقع الكتيبة أنّ تزويد المجمع الكيميائي بقابس (300 لتر/ثانية) بالمياه من المائدة الجوفيّة بجهة الحامّة يعادل تزويد كلّ من منطقتي الحامّة (200 لتر/ثانية) ومنطقة بن غيلوف (100 لتر/ثانية).

وبدلا من التعجيل بحلّ أزمة استنزاف المائدة المائية الجوفيّة في غسل الفسفاط والاستعمالات الصناعيّة بالمجمع الكيميائي بقابس، وقع تأجيل إطلاق مشروع محطّة تحلية المياه الخاصّة بالمجمع، ذات الطاقة الأوّلية 25 ألف متر مكعّب/اليوم (تهدف إلى بلوغ مستوى 50 ألف متر مكعّب/اليوم)، إلى أجل غير مسمّى بعد أن كان مزمعا بدأ نشاطها في 2021.

وجه آخر من وجوه إهدار الثروة المائيّة النادرة في الحامّة هو الحمّامات الساخنة. وتشير دراسة أجرتها روضة قفراش بمعيّة شبكة Water, Environment and Business for Development، الى أنّ الحمّامات الساخنة في الحامة تنتج حوالي 3000 متر مكعّب يوميّا من المياه (المستعملة)، قد تبلغ أحيانا 3500 متر مكعّب/يوم.

وتشير الدراسة المذكورة إلى أنّ مشروع تجميع وتثمين مياه الحمّامات، يجمع المياه المستعملة من 11 حمّاما من أصل 16،

أصبحنا نعتمد كلّيا على مياه "التحلية" التي نقتنيها في أوعية (10 لترات بدينار إلى دينار ونصف) من بعض الدّكاكين التجارية. وهي مياه يستخرجها الخواصّ من آبار يقومون بحفرها.

ويربطهم بمحطّة تطهير، بهدف استعمال هذه المياه في ريّ الواحات، مازال قيد الدرس.

في حين صرّح رئيس المجلس البلدي بالحامة ناصف ناجح، لموقع الكتيبة إنّ عدد الحمّامات المرتبطة بشبكة تثمين مياه الحمّامات هي 8 فقط، تضخّ 35 مليون متر مكعّب سنويّا من المياه الرماديّة، التي يقع تثمينها، لكنّها تهدر منذ ثلاث سنوات إلى اليوم في سبخة دون استغلالها في الري كما كان معتزما.

ويضيف ناجح إن البلدية قرّرت إيقاف منح رخص استغلال الحمّامات منذ سنة 2019. علما وأن عددا من الحمّامات تستغلّ آبارا غير مرخّصة ودون عدّاد.

كما عرّجت الدراسة المشار إليها آنفا على قضيّة الجمعيّات المائية، إذ تستغل الجمعية المائية الفلاحيّة بالحامّة مساحة 505 هكتار سقوية، وتتلقى 150 ل/ث دفق افتراضي (Débit fic-tif) من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، و40 ل/ث من آبار أخرى. ويفترض أن تدفع الجمعية ربع المعلوم الجملي فيما يتكفّل المجلس الجهوي بدفع ثلاثة أرباع المتبقّية، لكن منذ سنوات قرّرت وزارة الداخلية إلغاء دفوعات المجالس الجهوية، لتتوقّف الجمعيّات المائية بدورها عن الدفع. وتبلغ حاليّا ديون الجمعية المائية لدى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه 1.5 مليون دينار.

علي بن زيد، فلّاح يملك هكتارين ونصف من الأراضي السقوية في منطقتي "بالشيمة" و"بوعطّوش" بالحامّة، يقول في تصريح للكتيبة انّ أرضه مزروعة نخيلا وزياتين تعاني من العطش الدائم، حيث تبلغه دورة المياه (التزويد من خلال الجمعيّة المائيّة) مرّة كلّ ستّة أشهر. ويضيف:

الزائر لمدينة الحامّة، سيصدم لمنظر الواحات الجافّة، وأجداث النخيل الميّتة المنتشرة فيها، وسيتساءل من زارها في زمن الوفرة أين ذهبت خضرتها المحبّبة، ولماذا غزى اللون الأصفر مساحاتها.

وربّما يعدّ حدثا استثنائيّا أن تفتح الحنفيّة في بعض أحياء الحامّة، فيتدفّق الماء.. في حين، وعلى مسافة عشرات الأمتار، تتدفّق المياه من ينابيع الحمّامات السّاخنة دون تقطّع. لقد أصبح أهالي الحامّة يتعايشون على مضض مع هذا الواقع المليء بالمتناقضات. لكنّ هذا التعايش لم يمنعهم من

لقد توقّفنا عن زراعة الخضروات الورقية التي كانت تشتهر بها الحامّة. اليوم لا تجد في الأسواق الملفوف والبقدونس والسلق وغيره من الخضروات. واحاتنا تموت، ونخيلنا يتهاوى من العطش.

الانتفاض والرفض والتنظّم بهدف إيصال أصواتهم إلى آذان غار الصوت فيها كما غار الماء، من خلال تنسيقيّة مواطني الحامّة التي شكّلها عدد من شبابهم ومواطنيهم يوم 13 نوفمبر 2022. لكنّ الحلول تبقى رهينة الإرادة السياسية الغائبة والبصيرة الاستشرافية المنعدمة.

الحوض المنجمي: الثروة التي عطش أهلها

تسجّل ولاية (محافظة) قفصة بمدنها المنجميّة (الحوض المنجمي، ويتركّب خاصّة من مدن الرديّف وأم العرايس والمظيلّة) أعلى المعدّلات السنوية لانقطاع المياه، وتعرف مدنها أعلى نسب التحرّكات الاحتجاجية للمطالبة بالحقّ في الماء، حيث سجّلت على سبيل المثال سنة 2020 أكثر من 70 تحرّكا احتجاجيا من جملة قرابة 400 تحرّكا وطنيّا لنفس الأسباب، حسب المرصد التونسي للمياه.

وتعدّ نشاطات استخراج وغسل الفسفاط، التي تمثّل المورد الاقتصادي الأوّل للمنطقة وإحدى الثروات الوطنية التونسية التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد، أكبر مستهلك للمياه في منطقة الحوض المنجمي. إذ تذهب بعض التقديرات غير الرسمية إلى أنّ حجم الاستهلاك اليومي لشركة فسفاط قفصة يبلغ 500 إلى 600 ضعف استهلاك كامل سكّان المنطقة. لكنّ غياب معطيات رسميّة يجعل التقدير الدقيق مستحيلا، نظرا لاعتماد الشركة على آبارها الخاصّة إلى جانب ما تتزوّد به من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتكتّمها عن حجم المياه المستعملة في نشاطاتها خاصّة في مغاسل الفسفاط.

ويبلغ عدد مغاسل الفسفاط في منطقة الحوض المنجمي 11 مغسلة. وتقدّر بعض الدراسات حجم الماء الذي تمّ استخراجه للغرض منذ سنة 2010 بأكثر من 10 مليون متر مكعّب من 6015 بئر جوفيّة. مع العلم أنّ مخزون المياه الجوفيّة في قفصة يقدّر بـ128 مليون متر مكعّب، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المياه الجوفيّة هي المصدر الرئيسي للماء في قفصة.

هذا الاستغلال المفرط، أدّى إلى تسجيل انخفاض هامّ في مستوى المائدة المائية. فعلى سبيل المثال، سجّلت دراسة علميّة مستوى انخفاض بين 2 و6 متر للمائدة المائية بقفصة الشمالية سنة 2012. وقدّرت دراسة أخرى مجراة على مياه الحوض المنجمي سنة 2009 أنّ الموارد المائية في المنطقة شحيحة وذات نوعيّة رديئة في أغلبها، حيث تشير الدراسة إلى أن حجم المياه الارتوازية القابلة للاستغلال في مائدة أم العرايس-الرديّف تجاوز 2.68 مليون متر مكعّب و1.53 مليون متر مكعّب بالنسبة إلى مائدة "سبسباب الحمراء" و"شطّ الغرسة". أمّا بالنسبة الى المياه الجوفيّة العميقة فتقدّر إجمالا بـ49.29 مليون متر مكعّب موزّعة على 3 طبقات جيولوجية مختلفة. من نافلة القول إنّ هذا المخزون تراجع بشكل خطير خلال العشريّة الأخيرة نتيجة لشطط الاستهلاك، وضعف تزويد المائدة بسبب الجفاف وضعف التساقطات.

وكنتيجة لهذا الوضع، والاستغلال المفرط، خاصّة من شركة فسفاط قفصة للموارد المائية النادرة في المنطقة، سجّلت لأوّل مرّة في تونس مواقف رفض رسميّة للسلط المحلّية. حيث رفض المجلس البلدي للمظيلّة سنة 2021 منح ترخيص لوحدتي تحويل فسفاط تابعتين للمجمع الكيميائي التونسي، بعد أن تفطّن المجلس إلى اشتغال إحداهما منذ سنة 1984 بدون رخصة، فيما يستعدّ المجمع لتشغيل الثانية.

وكان رئيس المجلس البلدي للمظيلّة حافظ هنشيري قد صرّح أن المجمع يستنزف الثروة المائية الجوفيّة في المدينة، حيث يستخرج حوالي 400 متر مكعّب في الساعة، ويرفض أن يستعمل المياه المكرّرة التي تنتجها محطّة التطهير بعقيلة (قفصة الجنوبيّة).

من جهته كان المجلس البلدي لحامّة الجريد (ولاية توزر) قد رفع قضيّة ضدّ شركة فسفاط قفصة من أجل تلويث وادي غويلفة بفضلات مياه مغاسل الفسفاط.

وفي واقع الأمر فإنّ فضلات الفسفاط تشكّل معضلة بيئيّة واسعة النطاق، فالفسفاط الخام، بعد غربلته وغسله، لا يقع الاحتفاظ منه إلّا على الجزيئات التي تتراوح بين 80 ميكرومتر و2 مليمتر. ويقع تخزين الجزيئات الضخمة في مساحات

وضع المائدة المائية واستغلالها في قفصة إلى حدود 2008

(بالمليون متر 3)

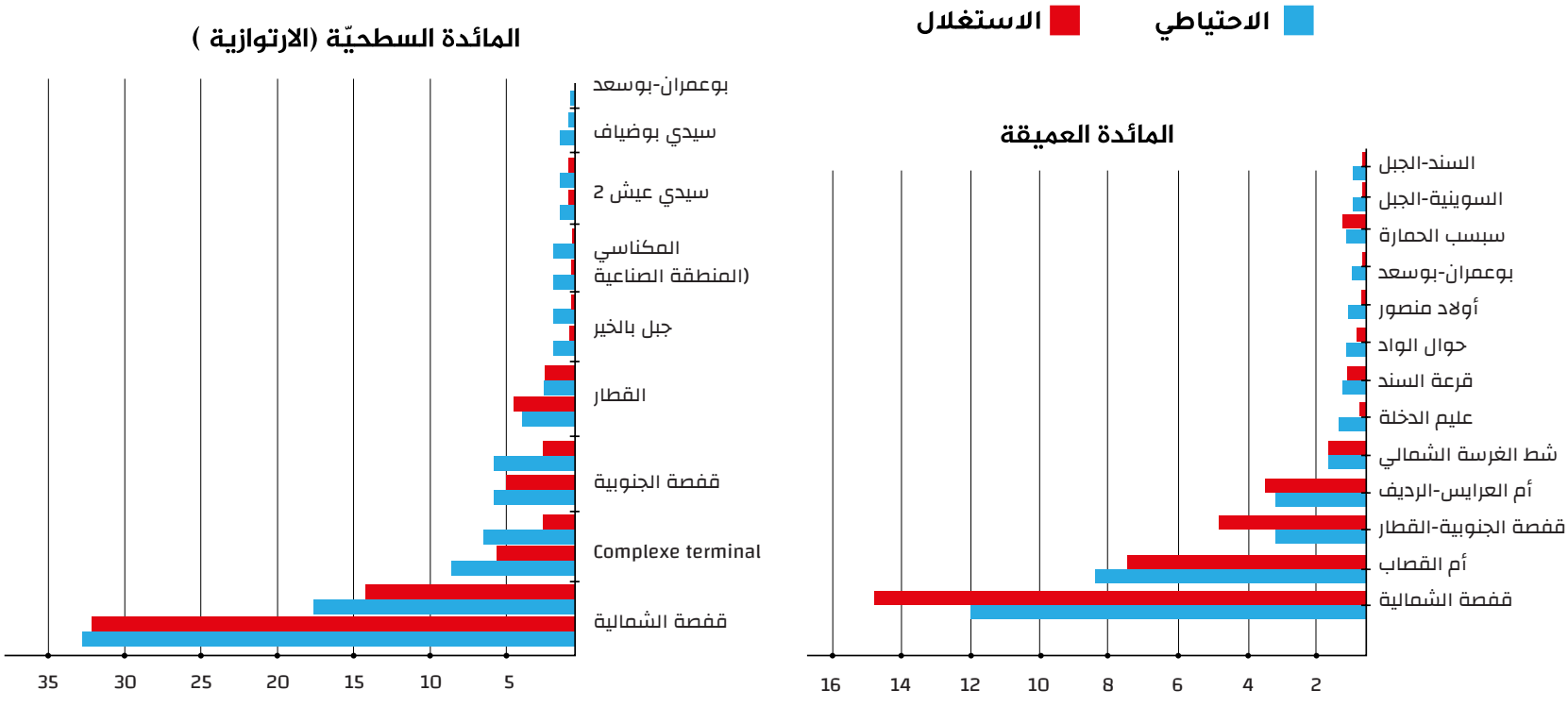

مخصّصة، أمّا الجزيئات الدقيقة فيقع لفظها في شكل طمي داخل الوديان. وحسب دراسة منشورة سنة 2016، بلغ حجم الفضلات الدقيقة لإجمالي المغاسل 2500 ألف متر مكعّب و10870 ألف متر مكعّب من الطمي (مستندة إلى معطيات شركة فسفاط قفصة).

تتنافس في قفصة، الصناعة الاستخراجيّة (الفسفاط) مع

بقيّة القطاعات على النزر القليل المتوفّر من الماء. ومن المفارقات التي سجّلها الباحثون، تَركّز النشاطات الفلاحيّة في مناطق استخراج الفسفاط لتحاول بذلك افتكاك حصّة غير كافية من المياه، حيث خلصت دراسة أجراها الباحثان عبد الجليل الصغاري و سالم شريحة سنة 2016 (مذكورة آنفا) إلى أنّ نسبة الأراضي السقوية بالحوض المنجمي مقارنة مع المساحة السقوية الجمليّة لكامل ولاية قفصة تعادل 25.5% سنة 2010، و بالتالي أنها تضاعفت خلال 5 سنوات، وهو ما اعتبرته الدراسة مفارقة عجيبة ومنافسة خاسرة إذ أنّ منطقة الحوض المنجمي هي المنطقة التي تستحوذ فيها شركة فسفاط قفصة على المياه الجوفية.

ليس بالغريب إذا أن نرى الواحات وقد جفّت والزراعات التي حاولت الدولة تشجيعها في المنطقة وقد ذهبت أدراج رياح الفسفاط الصفراء.

صرخة في وادي أجرد

ممّا تقدّم من عرض للمعطيات العامّة وتشريح النماذج الخاصّة بإدارة الثروة المائية في منطقتي حامة قابس والحوض المنجمي بقفصة، نخلص إلى أنّ مستوى التوتّر المائي (Stress hydrique) الذي بلغته تونس، والذي سبق استشرافه منذ بداية الألفينات حسب الدراسات التي عرضناها، لم يقع ترجمته إلى قلق سياسي، حيث رغم المخطّطات الاستراتيجيّة و"مخطّطات العطش والجفاف" التي أجرتها الجهات الرسمية، ورغم التحذيرات المتعاقبة وارتفاع مؤشّرات الخطر، تستمرّ سياسات الدولة وخيارات مؤسّساتها في التعامل مع المسألة بشكل سطحيّ، ضاربة على الحلقة الأضعف في

ليس بالغريب إذا أن نرى الواحات وقد جفّت والزراعات التي حاولت الدولة تشجيعها في المنطقة وقد ذهبت أدراج رياح الفسفاط الصفراء.

سلسلة الماء، وهي المستهلك بتحميله عبء فاتورة الهدر المائي. بضعة أرقام مفزعة نختم بها هذا العرض، علّها تدقّ نواقيس الخطر، فمن المتوقّع أن ينخفض الاحتياطي العام من المياه الجوفيّة القابلة للتجدّد من 1524 مليون متر مكتعّب حاليّا إلى 1000 مليون سنة 2050، وإلى 700 مليون سنة 2010 أي نصف الموارد الحاليّة.

هذه الفاتورة الثقيلة التي يدفع حاليا ثمنها المواطنون.ـات التونسيّون.ـات وستواصل دفعها الأجيال القادمة، سيفاقم من ثقلها حجم التلوّث الذي يسمّم الموارد المائيّة سطحيّة منها أو جوفيّة، وهو ثقل يصعب تقييمه بالأرقام نظرا لغياب الدراسات الشاملة حول هذا الموضوع، ويشهد أوجه في المناطق الصناعيّة المنتشرة على طول الشريط الساحلي للبلاد التونسيّة. إضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفيّة نتيجة شطط الاستغلال، ما يجعلها غير صالحة للاستهلاك على المدى القصير والمتوسّط.

وفي ظلّ تقاعس الدّولة في تنفيذ الحلول المقترحة وتهرّب الشركات المعنيّة من مسؤوليّاتها الاجتماعيّة، وارتفاع كلفة الإصلاح الشامل لمنظومة المياه، يبدو أن صرخة العطش سيتردّد صداها في واد أجرد.

نزيف تحت الأرض:

آلاف الآبار غير القانونية تستنزف ثروة تونس المائية

تحتوي تونس على أكثر من 26 ألف بئر عشوائية تمّ حفرها خارج إطار القانون، والرقم يزداد كلّ يوم بسبب ضعف الرقابة وتوالي سنوات الجفاف وتأخّر الدّولة في سنّ تشريعات تتماشى وما تعيشه البلاد من تغيّرات مناخية أوشكت على استنزاف مخزون تونس من الماء. ودخلت تونس رسميا قائمة أعلى 33 دولة ستعاني من الإجهاد المائي بحلول 2040 بحسب معهد الموارد العالمية.

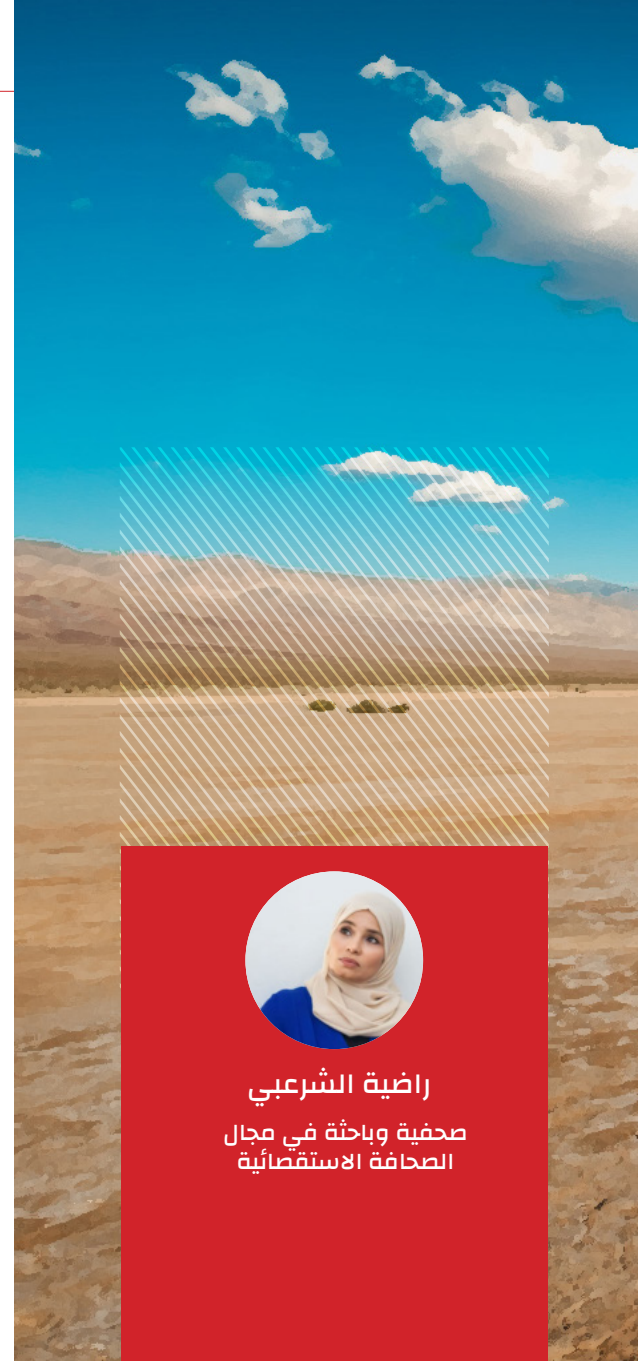

راضية الشرعبي

صحفية وباحثة في مجال
الصحافة الاستقصائية

”جفّت شرايين المائدة المائية السَطحيّة ونضبت آبارنا الارتوازية بسبب الحفريات العشوائية، وقلّت المراعي بفعل الجفاف فاضطرّنا الحال إلى بيع ابقارنا“، بحرقة حدّثنا عبد القادر بن هويدي شيخ سبعيني من فلاحي منطقة ”قليب الجمل“ الواقعة بمعتمدية الفحص من ولاية زغوان شمالي البلاد التونسية.

يضيف الشيخ السبعيني متحسّرا، أنّه في وقت سابق كان يمتلك 28 بقرة وفحلين وأكثر من ثلاثين رأس غنم لم يبق له منها سوى عشرُ بقرات فقط، قائلا: نحن منطقة فلاحية بالاساس، طالبنا بحقنا في الماء لإنقاذ مزارعنا وأغنامنا لكن ردّ الجهات المسؤولة في كلّ مرّة كان دائما بالرفض وتتعلل بأنّ المنطقة مستنزفة مائيا بسبب حفر آبار عشوائية ساهمت بشكل كبير في نضوب المائدة المائية بتلك المنطقة. أين كانت هذه الجهات الرسمية عندما تمّ استنزاف المنطقة من مياهها؟.“

يوثّق هذا التحقيق تواصل الاستغلال العشوائي للمائدة المائية من طرف الفلّاحين وتنامي أعداد الآبار العشوائية في عديد الولايات ما يتسبّب في انخفاض منسوب مياه المائدة المائية الجوفية وفي تضاعف ملوحتها، وسط عجز الرقابة الميدانية ما يهدد حق الأجيال القائمة والقادمة في حقها في الماء.

الأولوية للمصانع والجفاف لأراضي الفلاحين

بلغ حجم استخراج الماء عبر الآبار المرخّصة 1324 مليون متر مكعّب (عدد الآبار المرخّصة 13322) سنة 2019، فيما يقدّر الاستغلال السنوي للآبار غير المرخّصة بحوالي 519 مليون متر مكعّب أي أكثر من ثلث استغلال الآبار المرخّصة (يقدّر عدد الآبار غير المرخصة بحوالي 19 ألف وتشهد أوجها في الجنوب التونسي بنسبة 81.5%) حسب التقرير الوطني لقطاع المياه لسنة 2020 الصادر عن مكتب التخطيط والتوازنات المائية بوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري.

وتُشير تقارير الوزارة ذاتها إلى وجود استنزاف مشطّ للمائدة المائية حيث حذّرت من الاستغلال المفرط للمياه الجوفية. مع ذلك يواصل الفلاحون سياسة الحفر العشوائي للآبار والتي بلغ عددها الـ26341 بئرا غير قانونية بنهاية عام 2021 فضلا عن 14842 بئرا أخرى مرخص لها وفق ما تحصلنا عليه من معلومات بناء على مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدمنا به إلى وزارة الفلاحة.

مع النقص الحادّ في التساقطات المطرية والتغيرات

توزيع الابار القانونية والعشوائية لسنة 2021 حسب الولايات

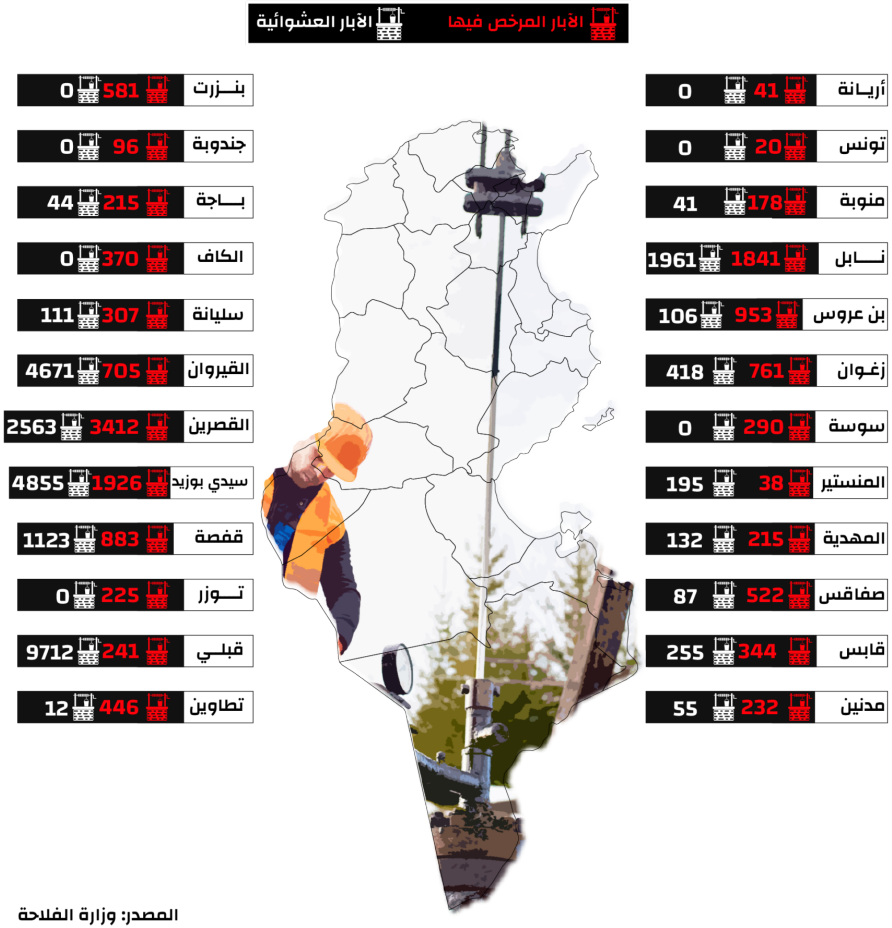

المصدر: وزارة الفلاحة

المناخية التي تعرفها تونس، أصبح البحث عن الماء هاجس الفلاحين في مختلف مناطق البلاد، ما شجّع على ظاهرة الحفر العشوائي للآبار كما تبينه أرقام وزارة الفلاحة خاصة في ولايات نابل والقيروان وقبلّي أين يتجاوز عدد الآبار العشوائية عدد الآبار النظامية أو المرخص لها.

يقول عبد القادر، أحد فلاّحي منطقة الهوايدية، في حديثه لموقع الكتيبة إنّ المنطقة الفلاحية التي ينتمي إليها كانت تزوّد الولاية (زغوان) بمنتجات فلاحية عديدة على غرار الخضار والألبان. وبعد أن جفّت الآبار أصبحت أراضيهم قاحلة يصعب استغلالها ما أثّر سلبا في كامل سلسلة الإنتاج الفلاحي بالمنطقة على حدّ وصفه.

لا يختلف الوضع كثيرا أو ربما هو أكثر مأساوية، في ولاية سليانة شمال غربي تونس المشهورة بمياهها العذبة. بالحرقة ذاتها يروي فرج الضاوي، فلاح بمنطقة يطلق عليها اسم "البحيرين"، قصّة معاناته مع نقص المياه قائلا: "قضّيت سنوات طويلة من حياتي في خدمة هذه الأرض، في السابق كان الماء وفيرا وكانت المنطقة تسحر أنظار من يزورها أو يمرّ عليها لما تمتاز به من خضرة ومناظر طبيعية خلابة وأشجار مثمرة."

يُشير الضاوي في حديثه مع معدّة هذا التحقيق إلى أنّ أشجاره التي قضّى سنوات عمره في رعايتها تيبّست وذبلت وبقيت شاهدة فقط على سنوات من الخُضرة والثمار. لا يخفي الشيخ السبعيني حنقه مما آلت إليه الأوضاع في قريته بسبب الاستنزاف الحاد للمياه من طرف مصانع تعليب المياه المعدنية على حسابهم وفق قوله.

في الوقت الذي يعاني منه فلاحو منطقة برقو من نضوب

آبارهم ونقص فادح في المياه ما ألحق ضررا كبيرا بأشجارهم وحقولهم، تواصل الدولة منح تراخيص جديدة لشركات تعليب المياه المعدنية للحفر والتنقيب عن مياه عذبة جوفية.

حسب شهادة عدد من فلاحي برقو ومن بينهم محدّثنا فرج الضاوي، استيقظت المنطقة في شهر فيفري/ أيار من هذا العام على صوت آلة حفر للتنقيب عن الماء لفائدة وحدة تعليب مياه معدنية، في ذات الوقت تمّ حرمانهم من رخص لحفر آبار بأراضيهم الفلاحية مستغربين من قرار وزارة الفلاحة بتمكين شركة صناعية من رخصة حفر لأغراض صناعية في الوقت الذي تحرمهم منها لأغراض فلاحية؟

من بين هؤلاء الفلاحين الذين تمّ رفض مطالبهم في الحصول على ترخيص حفر بئر في أراضيهم الفلاحية رضا بن خليفة قيراطي في منطقة "البحيرين" وهي نفس المنطقة التي تحصّل فيها مصنع تعليب مياه على رخصة تنقيب، حيث استظهر بوثائق تؤكد رفض الإدارة الجهوية للفلاحة طلباته في الحصول على رخصة حفر بئر عميقة منذ عام 2018.

تشهد عمادة "البحيرين" الواقعة على مقربة من جبل السرج على اهتراء البنية التحتية الفلاحية بالمنطقة، بعد أن يبست أشجار الخوخ وثمار أخرى مزروعة على مساحة تتجاوز الـ 40 هكتارا تمثل مصدر رزق نحو 99 عائلة.

ويعتمد فلاحو منطقة برقو بالأساس على 8 آبار ارتوازية عموميّة تستفيد منها 6 مجامع مائية تقوم بتزويد نحو 500 هكتار من الأراضي الفلاحية بالماء، كما تتضمن ستّ عيون مياه طبيعية أغلبها جفت بفعل الاستغلال المجحف لها من طرف شركات تعليب المياه الأمر الذي تسبّب بدوره في نقص الموارد المائية بالمنطقة.

وكان فلاحو منطقة "البحيرين" وباقي فلاحي منطقة برقو عموما قد قاموا بعديد التحرّكات الإحتجاجية من أجل وضع حدّ لشركات استنزفت مياه المنطقة بما عاد بالضرر على الأراضي الفلاحية هناك.

وتُظهر معاينات قام بها عدد من الفلاحين عن طريق عدول تنفيذ حالة الضرر الكبير الذي أصاب أشجار الزيتون والخوخ والكرز والفستق.

دفع الوضع الحرج الذي وصل إليه فلاحو منطقة برقو بالمنتدى التونسية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية إلى إصدار بيان شديد اللهجة في شهر مارس من هذا العام، ندد فيه بما وصفها بالانتهاكات

> **"أرضي تمسح 8 هكتارات بها 400 شجرة زيتون و 700 شجرة تفاح وحبّ الملوك (الكرز) يتهددها التيبّس والتلف."**
>
> **خليفة قيراطي, فلاح**

التي تقوم بها شركات تعليب المياه للمائدة المائية والضرر الكبير الذي لحق أراضي الفلاحين.

وكان المنتدى قد وصف سياسة الدولة المتعلّقة بالمياه في منطقة برقو بـ"سياسة الكيل بمكيالين" التي تحرم مواطني الجهة من مزاولة نشاطهم الفلاحي وتهدّد مورد رزقهم بينما تفتح الطريق أمام وحدات تعليب المياه مع ما تتسبب به من استنزاف للطبقات المائية وتهديد للأمن المائي للجهة والبلاد وفق نص البيان.

أمام غياب سياسات واضحة، الآبار العشوائية قِبلةُ الفلاحين

"الإدارة تتأخر كثيرا في الردّ على طلبات الفلاحين في الحصول على رخص حفر آبار، رغم أنّ ملفات أغلبهم تكون مستوفية الشروط، وهذا أهمّ عامل يفسّر ظاهرة لجوء الفلاحين إلى حفر آبار عشوائية". هذا ما ذهب إليه طارق المخزومي عضو المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المكلّف بالموارد المائية.

ويضيف المخزومي في حواره مع معدّة التحقيق أنّ التأخر في دراسة الملفات يخلق نوعا من الضغط على الإدارة وعلى الفلاحين في الآن ذاته، مشيرا الى أنّ لجوء الفلاحين إلى حفر آبار عشوائية مردّه الحاجة الكبيرة للماء حتى لا تتعطّل فلاحتهم خاصة وأنّ 80 % من العاملين في القطاع الفلاحي في تونس هم من صغار الفلاحين، أي لا إمكانيات مادية لهم ولا مورد رزق لهم غير خدمة أراضيهم، على حدّ تعبيره.

في ردّها على مطلب نفاذ إلى المعلومة كنا قدّ تقدّمنا به قالت وزارة الفلاحة انّ عدد الملفات المتعلّقة بالحصول على رخص حفر آبار والمعروضة أمام لجانها بلغت في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، نحو 1852 مطلبا تمت دراسة 40 % منها وتحصل نحو 746 طالب على رخص.

من بين أهمّ المناطق التي تشهد أعدادا كبيرة من الحفريات لآبار عشوائية، ولاية القيروان وسط البلاد، والتي تعرف نقصا فادحا في المياه السطحية ما فتح المجال أمام الفلاحين لاستغلال الموائد العميقة.

وتُشير إحصائيات وزارة الفلاحة الى أنّ عدد الآبار العشوائية بولاية القيروان كان قد بلغ سنة 2021 نحو 4671 بئرا في الوقت الذي لا تتجاوز فيه أعداد الآبار المرخص لها الـ705 بئرا. يشي هذا الوضع بضعف رقابة الدولة على الأراضي الفلاحية بهذه الولاية والتي ازدهرت فيها زراعات سقوية عديدة تستهلك الكثير من الماء على غرار الطماطم والقرعيات.

ولا يحتاج حفر بئر عشوائية إلى كثير من العناء والجهد، إذ يكفي أن تتفق مع مهندس مائي ومقاول حفريات وتمرير سلك كهرباء من أحد المنازل القريبة وانتظار حلول الليل، هذا ما خلصنا إليه بعد سؤال توجهنا به إلى عدد من فلاحي الجهة حول كيفية حفر الآبار دون أن يبلغ الأمر إلى مسامع أجهزة الدولة.

ويعتبر جزء لا بأس به من الفلاحين خلال عرض شهاداتهم على معدّة التحقيق أنّ المياه الكامنة تحت أراضيهم هي في الأصل مياههم وهم أولى بها في استغلالها وأنّ المطالب التي يتمّ تقديمها من طرف الفلاحين لا يتلقون نظيرها جوابا من أجهزة الدولة، الشيء الذي يعتبرونه موافقة ضمنية.

من بين هؤلاء رضا فلاح شاب له أرض فلاحية بإحدى قرى ولاية القيروان، قام بحفر بئر عشوائية بعد تقدّمه بطلب إلى مصالح وزارة الفلاحة بالولاية، وقد طال انتظاره للردّ على طلبه.

ولتشغيل مضخات المياه يعمد الفلاحون المخالفون للقانون إلى بناء بيوت صغيرة بعيدة عن الأعين يضعون فيها محرّكا و يمررون إليها سلكا كهربائيا من أحد المنازل القريبة، فيما اختار آخرون الإعتماد على الطاقة الشمسية عبر تركيب ألواح شمسية لتشغيل المضخات.

يُفسّر "شكري" وهو من أشهر المقاولين المختصين في حفر الآبار في ولايات الوسط أنّه في أغلب الأوقات يعتمد طرقا بدائية في البحث عن مكان وجود الماء وفي أحيان أخرى يستعين مُلاّك الأراضي بمهندسين يعتمدون تقنيات حديثة.

وحول العلاقة التعاقدية التي تجمعه بالفلاحين خاصة الراغبين منهم في حفر آبار عشوائية يقول شكري انّه يتفق مع مالكي الأراضي حسب الامتار التي يتمّ حفرها أو في شكل اتفاق كلي، مشيرا في هذا الصدد الى أنّ كلفة الوصول إلى الماء على بعد عشرات الأمتار من سطح الأرض تختلف عن كلفة حفر بئر عمقها يتجاوز الـ 350 مترا، وقد تتجاوز الـ 40 ألف دينارا.

وعن حرفائه أكّد مقاول الحفريات أنّهم ليسوا من المجال الفلاحي فقط إذ هناك من يقوم بحفر آبار دون ترخيص لاستعمالات منزلية وصناعية وحتى سياحية وترفيهية (المسابح المنزلية)، وفق شهادته.

تفاقمت ظاهرة الحفر العشوائي بصفة مهولة ومفزعة خلال السنوات الأخيرة التي تتّسم بنقص حاد في هطول الأمطار. وتعتبر ولاية قبلي جنوبي البلاد، من أبرز الولايات التي عرفت

> "الاتحاد لا يشجّع على استنزاف المائدة المائية ومن يعمل خارج إطار القانون، ولكن في المقابل من يقوم بالحفر العشوائي يوفّر أيام عمل ويزوّد السوق بكميات كبيرة من مختلف المنتوجات الفلاحية."
>
> **طارق المخزومي**
> **عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين**

الولايات الاكثر تسجيلا للابار العشوائية خلال 2021

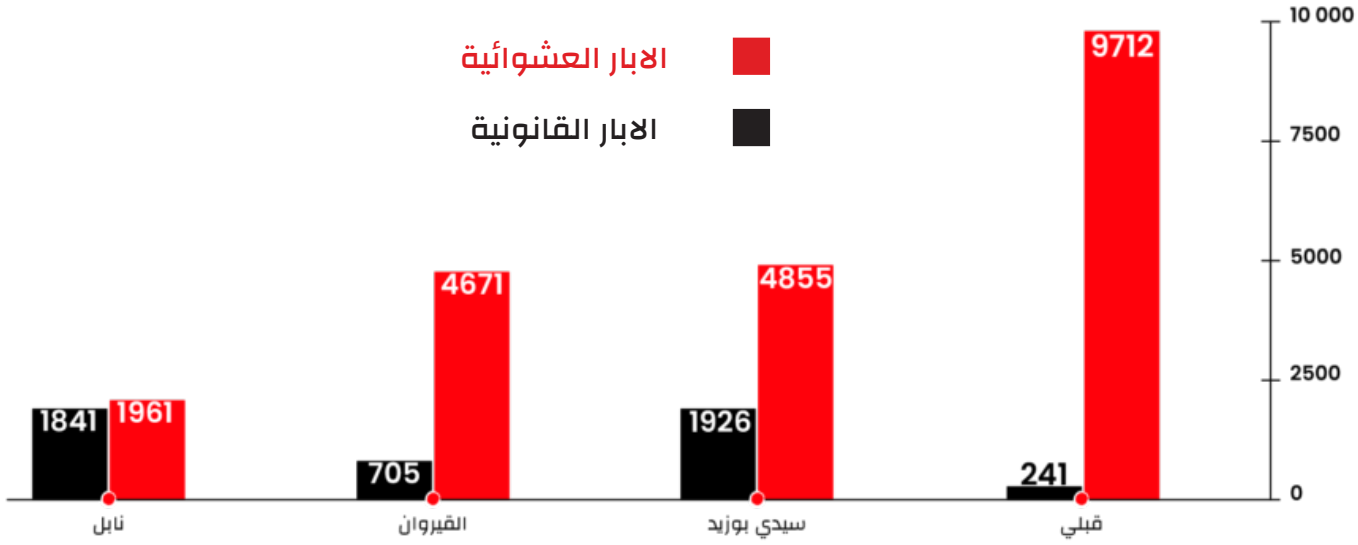

ارتفاعا كبيرا في عدد الآبار غير القانونية، حيث قفز العدد من 4559 بئر عشوائية في عام 2017 إلى 9712 بنهاية عام 2021، وبهذا تكون قبلي هي الولاية الأكثر تسجيلا للآبار غير المرخص لها باستحواذها على 37 % من العدد الجملي للآبار العشوائية على المستوى الوطني.

أما ولاية نابل فتبلغ الحفريّات العشوائيّة فيها 1961. وتحتوي على 31 مائدة مائية جوفية عميقة معظمها مستغل بصفة مفرطة. فالمائدة الجوفية بقرمبالية، مثلا، تحتوي على 9.5 مليون متر مكعب من الموارد المائية في حين يقع استغلال 28.68 مليون متر مكعب. ووفق ما جاء في تقرير"مشروع استغلال طبقات المياه الجوفية العميقة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل"، فإنّ استغلال طبقات المياه الجوفية العميقة سنة 2021 بلغ 77.92 مليون متر مكعب من مجموع 32.8 مليون متر مكعب.

وطالبت التقارير التي تحصلنا عليها بضرورة تجهيز جميع الآبار بعدادات قيس من أجل اعادة تقييم الموارد المتجددّة لجميع المياه الجوفية بشكل صحيح. وتحتوي ولاية نابل على 79 نقطة مراقبة للمائدة الجوفية و74 نقطة مراقبة للمائدة السطحيّة موزعة على الموائد المائية الموجودة بالجهة تعطّل البعض منها في السنوات الأخيرة.

ووفق التقارير ذاتها تم، خلال سنة 2022 والنصف الأوّل من سنة 2023، تسجيل 118 محضر مخالفة، 37 شملها 18 قرار ردم نفّذت منها 13 قرارا في حين تعطّلت بقية القرارات إما لعدم تعاون السلط المحلّية -المعتمد أساسا- أو بسبب تعنّت مالك البئر وعدم فتح الأبواب برغم وجود الجهة الامنية او لعدم تعاون الجهة الأمنية لحجز الحفارة.

رقابة الدولة ضعيفة حتّى على الآبار المرخّص لها

يُظهر تقرير محكمة المحاسبات الصادر في عام 2021 لمهمّتها الرقابية حول التصرّف في مياه الريّ (2013-2019) أنّ طبقات المياه الجوفية في تونس تعرّضت لاستغلال مفرط بسبب الضخ المفرط للمياه وغياب المراقبة للآبار القانونية فضلا عن تواصل تزايد أعداد الآبار غير القانونية والتي باتت موضع تساؤل لأنّها تؤدّي إلى انخفاض مستوى منسوب المياه الجوفية.

وكانت محكمة المحاسبات قد أشارت في تقريرها السابق ذكره الى أنّ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية تتحوّز على دليل إجراءات يضبط مختلف الوثائق المكوّنة لملف طلب الحصول على رخصة تنقيب عن المياه الجوفية. ورغم ذلك لاحظ التقرير غياب جدول قيادة يتضمن مجموع المؤشرات التقنية والاجتماعية والاقتصادية والمعطيات الهيدرولوجية التي يتعيّن اعتمادها من كلّ المندوبيات الجهوية عند دراسة مطالب الرخص ما أدّى إلى وجود اختلاف في المؤشرات المعتمدة من مندوبية إلى أخرى وتباين في الأراء في شأن ملفات متشابهة وفق ما ورد في التقرير.

وحسب تقرير المحكمة، تبلغ الموارد المائيّة المتاحة التّي يمكن تجميعها سنويّا بواسطة المنشآت المائية ما يناهز الـ 4929 مليون متر مكعّب تتكون من مياه سطحية مقدّرة بنحو 2731 مليون متر مكعّب و مياه جوفية غير عميقة تناهز 768 مليون متر مكعّب و1429 مليون متر مكعّب من المياه الجوفية العميقة.

ونظرا إلى غياب ضوابط موحّدة، كانت اللجنة الوطنية لإسناد الرخص وهي إدارة مركزية تتولّى التمعّن في طلبات الحصول على حفر واستغلال الآبار والموافقة عليها بشكل نهائي، قد قامت عدلت عن إسناد رخص لما يناهز الـ 4 آلاف ملف كان قدّ تم منحها موافقة مبدئية في مستوى الإدارات الجهوية وذلك في الفترة المنحصرة بين عامي 2013 و2019 وهو ما يمثل 86% من مجموع الملفات التي تمّ النظر فيها.

وأشارت محكمة المحاسبات الى أنّ رفض اللجنة الوطنية إسناد موافقات نهائية لتلك الملفات يعود الى تراجع منسوب المياه في عدّة مناطق إلى ما دون الـ 0.3 مترا أو لتجاوز نسبة الإستنزاف للمائدة المائية لما يفوق الـ 130 بالمائة وغيرها من المخاطر المهددة لمخزون المياه الإستراتيجي.

رغم ذلك تواصلت عمليات الحفر العشوائي من طرف الفلاحين بحثا عن الماء خاصة في ظل تراجع التساقطات المطرية وحالة الجفاف التي تعاني منها البلاد في الأعوام الأخيرة في مخالفة صريحة لما تنصّ عليه فصول مجلة المياه والتي يرجع إصدارها إلى عام 1975.

وفي سياق ذي صلة كان التقرير الصادر عن محكمة المحاسبات قد أشار إلى وجود ضعف كبير في منظومة الرقابة على الآبار العميقة المرخص لها من قبل الدولة خاصة من حيث

الموارد المائية في تونس حسب طبيعة الاستغلال لسنة 2021

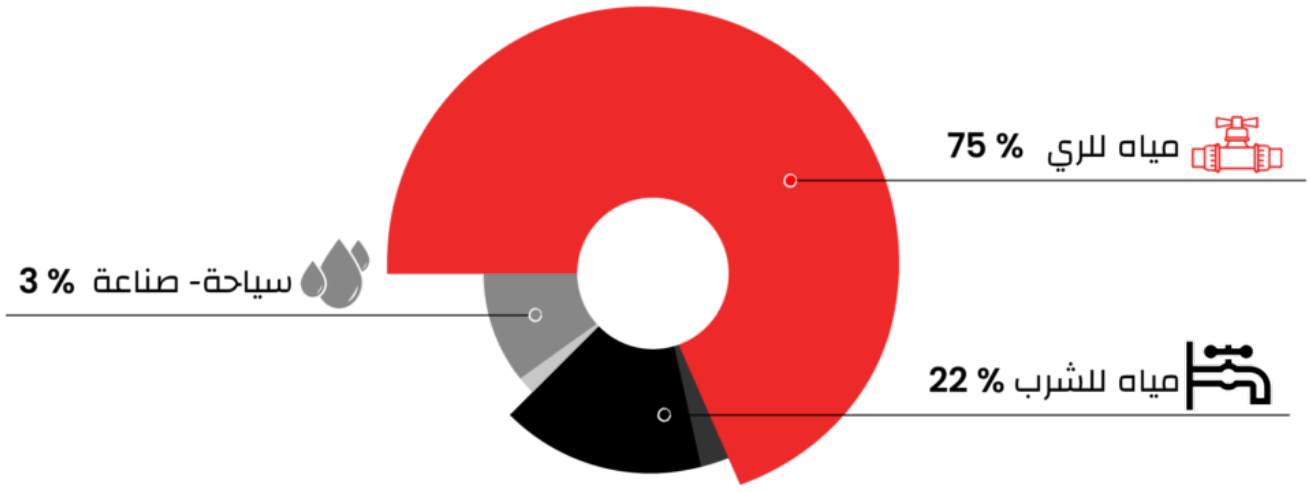

مستوى الاستنزاف وكميات المياه المستعملة.

وبيّن تقرير المحكمة أنّ أكثر من 90% من الآبار المرخصة غير مجهزة بعدادات تمكّن أجهزة الدولة من مراقبة مدى احترام مستغلّي هذه الآبار للمعايير المنصوص عليها بمجلّة المياه، ملاحظة أنّ نقاط الرقابة على أكثر من 12 ألف بئر مرخص لها لم تتجاوز الـ 146 نقطة كما أنّ 74% من تجهيزات المراقبة والقيس معطّلة بالكامل ما أدّى إلى غياب تقارير رسمية عن وضعية منسوب المياه في أكثر من 18 مائدة مائية فاقت نسبة استغلالها الـ 170%.

حمادي الحبيّب، مدير عام مكتب التخطيط التوازنات المائية بوزارة الفلاحة، حدثنا عن منظومة الرقابة شارحا في حوار جمعنا به أنّ الوزارة تعتمد مقياسين أوّلهما يتعلّق بنسبة استغلال المائدة والتي يجب أن لا تتعدّى الـ 130% وثاني المقاييس حسب ذات المتحدّث يعتمد على مراقبة انخفاض المائدة والتي يجب أن لا يتجاوز 40 سم بين السنة الماضية والحالية، مشيرا إلى وجود دليل إجراءات تمّ توزيعه على المندوبيات الجهوية الفلاحية.

وفي خصوص غياب استراتيجية لمواجهة الحفر العشوائي للآبار يوضّح الحبيّب أنّ الدّولة بصدد وضع خطّة لمراقبتها أمام عدم كفاية الإجراءات الرّدعية مع مواصلة الاعتماد على

مجلة (قانون) المياه القديمة، مبيّنا أنّه تمّ ردم عدة آبار خاصة الجديدة منها وإحالة ملفات أخرى تخص الآبار القديمة إلى القضاء لم يحسم في مآلاتها بعدُ.

ويُرجع الحبّيب تفشي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار إلى عدم ملاءمة مجلّة المياه للتحدّيات الجديدة، خاصة في ظل التغيّرات المناخية وحالة الجفاف المتواصلة التي تعرفها البلاد والتي أصبح معها البحث عن الماء هاجس كل الفلاحين، مشيرا في ذات السياق الى أنّ مجلّة المياه الحالية مازلت تَعتبر الإعتداء على الملك المائي العمومي جنحة عقوبتها لا تتجاوز الخطية المالية.

وعلى عكس ما هو متداول من أنّ مجالات السياحة والاستعمالات المنزلية هي الأكثر استغلالا للموارد المائية في كامل البلاد، تشي أرقام وزارة الفلاحة بغير ذلك، حيث تستحوذ الفلاحة على ما يناهز الـ 75%، الشيء الذي يجرّ مباشرة إلى ضرورة تغيير السياسة الفلاحية برمتها في اتجاه زراعات أقل استهلاكا للمياه خاصة في المناطق الحمراء والتي تشهد نقصا فادحا في منسوب المائدة المائية بها.

غياب الاستدامة يهدّد مخزون تونس المائي

يُشير تقرير حديث صادر عن وزارة الفلاحة حول أدائها السنوي إلى أنّ الموائد المائية السطحية والعميقة على كامل البلاد التونسية إجمالا مستغلة فوق طاقتها.

وقدّرت الوزارة معدّل نسبة الاستغلال خلال سنة 2022 بما يتجاوز الـ 125 بالمائة بالنسبة الى المائدة السطحية و129% في الموائد المائية الجوفية العميقة بإحتساب الآبار العشوائية وغير القانونية و 101 % دون إعتبار الآبار العشوائية.

ويُفسّر المهندس والخبير في المجال المائي والمسؤول السابق في وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيّد البحري محمد صالح القلايد، أنّ النسب الأمثل لاستغلال الموائد المائية تتراوح بين 70 و 80 % وذلك قصد ترك مخزون احتياطي سنوي تفاديا لتواتر سنوات الجفاف.

وحذّر الخبير من تواصل الاستغلال المفرط للمياه خاصة في المجال الفلاحي. وطالب بتحديد مناطق الإستغلال المكثّف للخزّانات المائية الجوفية وحمايتها.

كما يظهر التقرير الذي أشرنا إليه أعلاه، الصادر عن وزارة الفلاحة، تطورا واضحا لنسب استغلال الموائد المائية في الطبقات الجوفية (المياه العميقة الجوفية) حيث ارتفعت النسبة إلى ما فوق 134% بنهاية عام 2020 بعد أن كانت في حدود الـ4% في عام 2012، وهو ما يوضح بشكل جلي لجوء الفلاحين إلى حفر آبار عشوائية عميقة بسبب تقلّص التساقطات المطرية وحالة الجفاف التي تعاني منها البلاد على مدار السنة.

الدكتورة والباحثة في مجال المياه راضية السّمين كانت قد نبّهت في لقاء جمعها مع موقع الكتيبة الى وجود نقص في عمليّة المراقبة على مستوى تجهيزات القيس والموارد البشريّة للوزارة. وطالبت بضرورة رقمنة المجال لمعرفة الكميّات الفعليّة التي يتمّ ضخّها حتّى لا يُترك الأمر للتوقّعات. ودعت الى ضرورة مراقبة نوعيّة المياه لأنّ عديد الموائد أصبحت مهددة بالتملّح، حسب تصريحها.

معدل نسبة استغلال الموائد السطحية والعميقة حسب الجهات

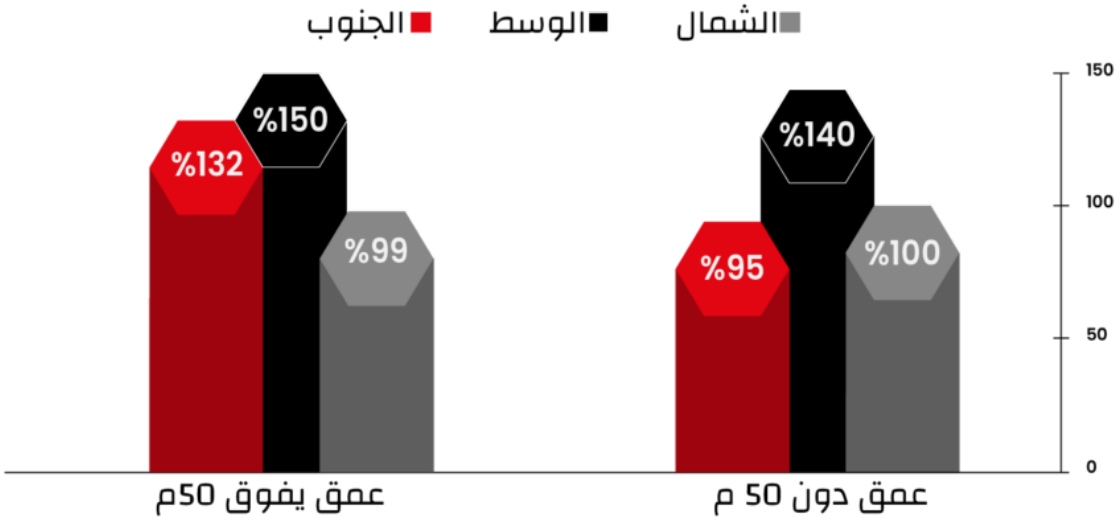

وحمّلت محدّثتنا المسؤولية للدولة وللمواطن.ة على حدّ سواء، مشيرة الى ما وصفته بـ"غياب الوعي الكامل بالمخاطر التي تهدد مخزون تونس المائي"، مبرزة أنّ ظاهرة انتشار الآبار العشوائية وخاصة تلك التي تستنزف الموارد المائية السطحية تفضح بشكل جلي غياب الوعي.

وكانت الدّكتور راضية السمين قد انتقدت المعايير التي يتمّ اعتمادها لاسناد الرخص والتي تتعلّق بنسبة استغلال المائدة المحددّة بـ130 بالمائة. نقول محدّثتنا في هذا السياق:

وأرجع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة استئناف الموارد المائية، في دراسة كان قد أصدرها في بداية هذا العام تحت عنوان "أزمة المياه في تونس، سوء التصرف في الموارد المائية يهدد بالشحّ المائي"، إلى السياسة الفلاحيّة المتّبعة منذ عقود والتي تحتاج -حسب ذات الدراسة- إلى مراجعات عميقة لتجنّب إهدار الموارد المائية غير المتجدّدة إضافة إلى إيجاد حلول تقطع مع اعتماد الفلاحين المفرط على المياه الباطنية.

وأجمعت التقارير الوطنية المتعلّقة باستغلال المياه في تونس على أنّ عملية السحب العشوائي للمياه الجوفية

وصلت الى مرحلة "مقلقة" تجاوزت بكثير معدل تجديد الموارد الشيء الذي يعزّز احتمال زيادة ملوحة المياه كما يُفسره ذلك التقرير السنوي للمياه لعام 2021.

وتؤكد دراسات المراكز الفنية التابعة لوزارة الفلاحة التونسية وجود تأثير واضح في المنتوجات الفلاحية التي ارتفعت نسبة الملوحة فيها بسبب ارتفاع نسبة ملوحة المياه، الشيء الذي أدّى بدوره إلى تراجع في جودة تلك المنتجات وانخفاض انتاجيّة الأراضي.

يجمع الخبراء على دخول تونس مستوى الخطر الداهم في علاقة بالحفاظ على مخزونها الاستراتيجي من المياه، وتحذّر عديد المنظمات الدولية من النقص الفادح للمياه في تونس التي دخلت مستوى الفقر المائي المدقع. وكان مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان، بيدرو أروخو أغودو، قد نبّه في ختام زيارته إلى تونس في شهر جويلية من عام 2022، من حالات الجفاف غير العادية التي تضرب المنطقة والتي تميل لأن تصبح أكثر إطالة وكثافة داعيا السلطات التونسية إلى وجوب إعداد استراتيجية ناجحة في إدارة الطبقات المائية الجوفية باعتبارها احتياطات استراتيجيّة.

في الأثناء، مازال الشيخ السبعيني عبد القادر بن هويدي، أحد فلاحي منطقة "قليب الجمل" الواقعة بمعتمدية الفحص يشتكي دون جدوى كساد نشاطه الفلاحي وخسارة أبقاره يوما بعد يوم بسبب الجفاف من جهة وتجاهل السلطات استغاثاته المتكرّرة لحماية المنطقة من الحفر العشوائي للآبار التي استنزفت بئره الارتوازية وعجّلت بانهيار منظومته الانتاجية.

كيف يُعمّق استنزاف الجزائر للمياه المشتركة أزمة المناطق الحدودية

آبار دون ماء، مناطق سقويّة باتت قاحلة وغابت فيها كل أنواع الزراعات و موجات متصاعدة من جحافل المهاجرين والنازحين المتضررين من أزمة المياه. هكذا أضحى الوضع في المناطق الحدوديّة التونسيّة مع الجزائر بعد اجتياح الجفاف لها بسبب ندرة الأمطار ولكن خاصة بسبب تزايد الاستنزاف المفرط للموارد المائيّة من قبل الدولة الجزائريّة جرّاء إقامة عديد السّدود على مجاري مشتركة دون تدخّل واضح للدولة التونسية للدفاع عن حقّها في هذه الثروة التي تنظّمها القوانين الدوليّة.

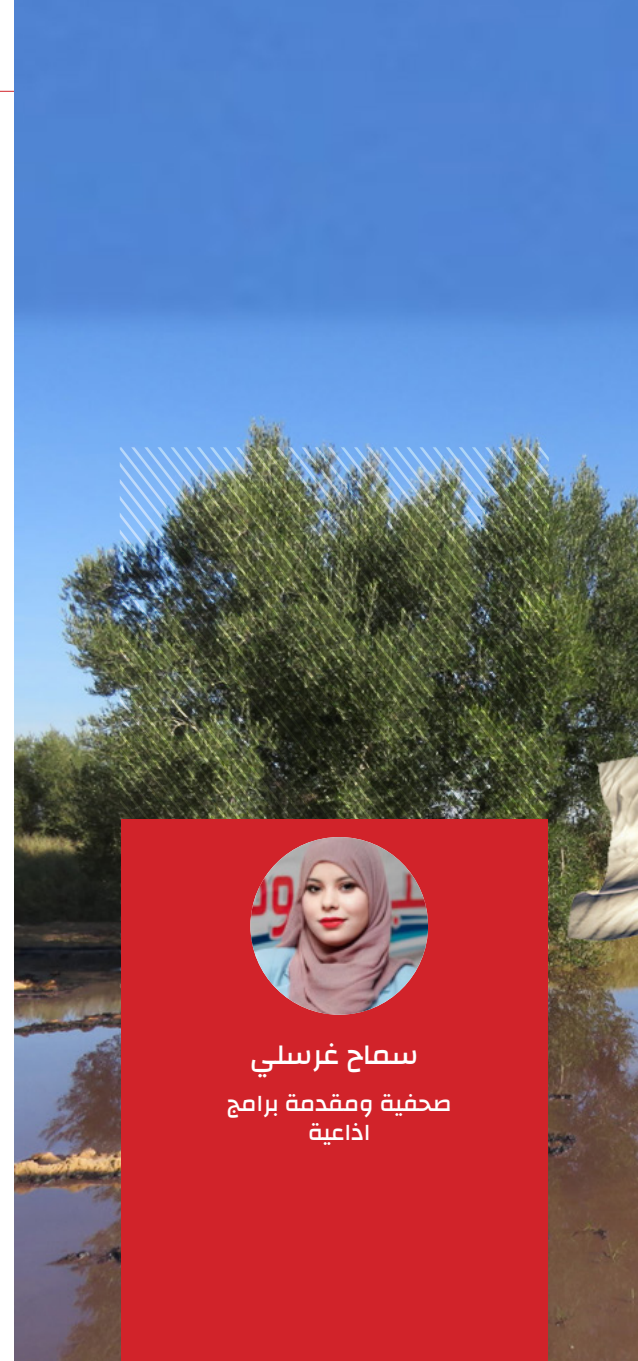

سماح غرسلي

صحفية ومقدمة برامج
اذاعية

"في السابق كانت تنبع من أمّ الأقصاب السقويّة ثلاث عيون ماء ولهذا أطلقت عليها هذه التسميّة، لكن اليوم انقلبت الأمور رأسا على عقب بسبب نقص مياه الريّ بعد أن شحّت الآبار السطحيّة بفعل تراجع كمّيات تساقطات الأمطار، بالإضافة إلى إقدام الجزائر على إنشاء بحيرة اصطناعيّة بمنطقة جبل الصفصاف وتشييد وادي ملّاق وسدّ الوادي الكبير ما أدّى إلى إيقاف تسرّب الماء إلى أراضينا".

بنبرة تنضح حسرة و ألما، إستحضر لزهر العباسي، و هو فلاّح سبعيني أصيل منطقة أمّ الأقصاب في معتمدية ماجل بلعباس من محافظة (ولاية) القصرين (منطقة حدودية مع الجزائر تقع في الوسط الغربي للبلاد التونسية وتبعد حوالي 270 كم عن العاصمة تونس)، ما كان عليه واقع قطاع الفلاحة الذي كان يؤمّن مورد رزق حوالي 700 عائلة في المنطقة المذكورة آنفا قبل أن تتدهور الأمور خلال العقد الأخير على وجه الخصوص بسبب التغيّرات المناخية ولكن أيضا جرّاء تداعيات السياسات المتّبعة من قبل دولة الجزائر (لها حدود ممتدّة مع تونس تزيد عن 1000 كم) في علاقة بالمجاري المائية المشتركة السطحية والموارد المائية الجوفية.

يضيف لزهر العباسي قائلا: "نحن اليوم تركنا زراعة أراضينا مهنة الأجداد وبقينا نتحسّر على محاصيلنا التي تكاد تكون منعدمة بسبب نقص المياه في المنطقة. ففي الوقت الذي يقوم فيه جيراننا، فلاّحو الجزائر، بجني المحاصيل وحصد المرابيح، أقوم رفقة زملائي الفلاحين في منطقتنا بقطع أشجار الزيتون المزروعة في حقولنا من أجل استعمالها كحطب. إنّ هذه الرّبوع لا تحيا إلاّ بالماء وكميّات الأمطار ضئيلة و إخوتنا في الجزائر حرمونا من نصيبنا في المياه المشتركة على مرأى من الجميع دون أن تحرّك الحكومة التونسية ساكنا."

> يشهد الجانب التونسي تقلّص المساحات المرويّة وهجرة الفلاحين لمستغلاّتهم التي أصبحت غير قابلة للديمومة والحياة وهذا ما أثبته التعداد السكاني الأخير.
>
> المندوب الفلاحي السابق محمد الميساوي

في الحقيقة لا يختلف وضع الفلّاحين في منطقة أم الأقصاب من محافظة (ولاية) القصرين عن المأساة التي بات يعيشها الناشطون.ـات في هذا القطاع في محافظات تونسيّة أخرى حدوديّة مع الجزائر.

تشير دراسة بعنوان خارطة الفقر في تونس أعدّها المعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي نشرت بتاريخ 23 سبتمبر/ أيلول 2020 إلى ارتفاع نسب الفقر بشكل رئيسي في المناطق غير الساحلية وتحديدا وسط البلاد وشمالها وفي المناطق الحدودية مع الجزائر بشكل خاص.

وقد أوضحت ذات الدراسة أنّ المعتمديات الأكثر فقرا في تونس هي حاسي الفريد بنسبة 53% فضلا عن جدليان والعيون التابعة لولاية القصرين التي تعدّ ثاني أفقر محافظة (ولاية) في البلاد التونسيّة.

سياسة أحاديّة الجانب

بسبب الجفاف والتغيّرات المناخية التي كان لها أثر شديد بمنطقة شمال إفريقيا، وفي إطار سعيها لتحقيق أمنها المائي، تعتزم الجزائر رفع عدد السدود في البلاد إلى 139 سدّا بحلول سنة 2030.

و قد بلغ عدد السدود في الجزائر حاليّا 81 سدّا بسعة جملية تقدّر بـ 8 ,62 كلم مكعّب أي زهاء 8 مليارات متر مكعب من المياه سنة 2019، موزّعة على كامل البلاد وذلك لتحقيق التوزيع المائي بين المناطق ومنها المرتبطة بالموارد المائية المشتركة مع تونس، وهو ما سيزيد في سعة تخزين المياه على كامل التراب الجزائري إلى حوالي 12 مليار متر مكعب،

تطور تشييد السدود في الجزائر

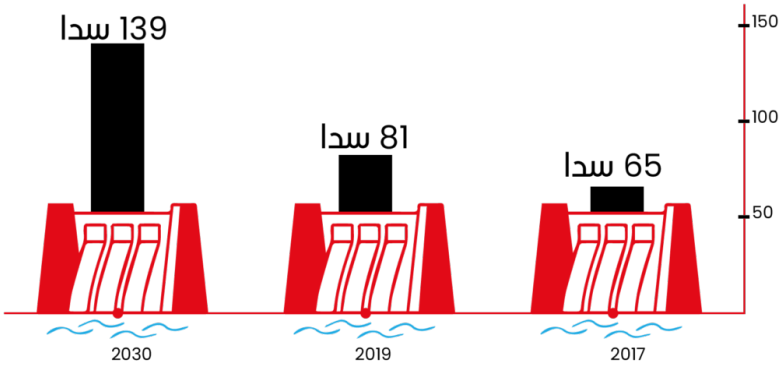

بحسب تصريح أدلى به عبد القادر والي الوزير السابق للموارد المائية والبيئة لوسائل إعلام جزائريّة.

في هذا السياق، تبرز استراتيجية الجزائر في مجال السدود والتحويلات الكبرى التي تركّزت بالأساس على تطوير البنية التحتية للموارد المائية عن طريق الاستثمار في مشاريع الإنشاءات الكبرى للسدود والتحويلات دون مراعاة للأضرار التي يمكن أن تنجرّ عن ذلك في الجانب التونسي.

يؤكّد المندوب الفلاحي التونسي السابق والخبير في القطاع الفلاحي والموارد المائيّة محمد الميساوي، في تصريح للكتيبة، ما وصفه بتدهور القطاع الفلاحي والزراعات على مستوى الشريط الحدودي مع الجزائر لاسيّما في محافظات (ولاية) الكاف والقصرين وقفصة، مفيدا أنّه بسبب الجفاف ونقص التساقطات في السنوات الأخيرة، باتت التنمية الفلاحيّة في تلك المناطق مهدّدة وتعتمد أساسا على الزراعات والغراسات

المرويّة بالمياه السطحيّة أو السيلان المعبّأة بالسّدود أو بالمياه الجوفية من الآبار السطحيّة أو الآبار العميقة. في المقابل ازدهر الإنتاج الفلاحي في المناطق الحدوديّة الجزائرية مع تونس بفضل إقامتها لعدّة منشآت مائية على مستوى الأودية العابرة للدولتين، وفق قوله.

وأضاف الميساوي أنّ هذه المياه تتقاسمها كلّ من المحافظات الحدودية التونسية والمحافظات الحدوديّة الجزائريّة في بعض المناطق، فمثلا وادي ملّاق يمتدّ على طول 484 كلم منها 130 كلم بالبلاد التونسية ومصبّ هذا الوادي جلّه بالبلاد الجزائرية، إضافة إلى وادي هريهر بقلعة سنان من محافظة (ولاية) الكاف الذي كان يسقي حوالي 400 هكتار بمياه الفرش بمنطقة الفالتة التونسيّة إلّا أنّه جفّ حاليّا بعد إحداث منشآت مائية في الجانب الجزائري، وفقا لما جاء على لسانه.

أمّا بالنسبة الى وادي ملّاق ووادي هريهر فقد كانا يغذّيان المائدة المائية السطحيّة بمنطقة الفالتة التونسيّة ما كان يساهم في ريّ حوالي 1000 هكتار، بيْدَ أنّها أصبحت الآن ناضبة تماما ما أثّر سلبا على حياة المزارعين التونسيين.ات الذين تخلّوا عن النشاط الفلاحي، حيث تمّ إنشاء سدّ على وادي صرّاط بمحافظة (ولاية) الكاف التونسيّة لتعويض ما نقص من مياه السيلان ومياه المائدة المائية السطحية التي كانت تنهمر إلى الأراضي التونسيّة من الجزائر.

ويفيد ذات المتحدّث أنّ الوادي الكبير الذي كان وما زال يغذّي المائدة المائيّة بأمّ الأقصاب من محافظة (ولاية) القصرين والمائدة المائيّة بشمال محافظة قفصة التونسيّة يمتدّ على طول 486 كلم انطلاقا من ولاية جيجل بالجزائر، موضّحا أنّ

جفاف الأراضي الفلاحية بأم الأقصاب السقوية بالقصرين

إقدام الجزائر على إنشاء سدّ الوادي الكبير أثّر بشكل سلبي على سيلان المياه في المجاري المشتركة مع البلاد التونسيّة في المناطق المذكورة سابقا.

يثير هذا الوضع الذي باتت عليه المناطق الحدوديّة التونسيّة جرّاء السياسة الأحاديّة المتّبعة من قبل الدولة الجزائريّة في مجال الموارد المائيّة المشتركة تساؤلات لا مفرّ منها في علاقة بموقف تونس خاصة في ظلّ تأثيرات التغيّرات المناخية التي فاقمت الإشكال.

أضرار جسيمة: سدود كبرى على مجاري مائية مشتركة

من خلال المعاينة الميدانية التي قام بها موقع الكتيبة في أكثر من منطقة حدوديّة بين تونس والجزائر، نتبيّن بشكل واضح حجم الأضرار التي خلّفتها السياسات المائية المتّبعة من قبل الدولة الجزائريّة.

هذا الوضع الذي بات يؤرق سكّان المناطق الحدوديّة من جهة تونس، دفع الفلّاح بمنطقة أمّ الأقصاب لزهر العبّاسي إلى التساؤل عمّا أسماه الغياب الرّسمي التّونسي عن الاهتمام بهذا الملف المتعلّق بالمياه المشتركة التي تستغلّ بشكل أحادي الجانب من الجزائر.

يقول العبّاسي في هذا السياق : «ما انفكّت

> **كان الجزائريون في السابق يشترون زادهم من زيت الزيتون من عند آبائنا وأجدادنا واليوم نعمل في جني الزيتون عند البعض منهم من أجل كسب لقمة العيش.**
>
> **الفلاّح عبد اللطيف بن عبّاس**

الجزائر تشجّع مواطنيها من الفلاّحين في المناطق الحدوديّة على تعمير تلك الأراضي من خلال تشييد السدود وحفر الآبار ومنحهم امتيازات عديدة على تطوير إنتاجهم الفلاحي الذي بات يستنزف الحقوق المائية للدولة التونسيّة.»

من جهته، يقول الفلّاح عبد اللطيف بن عبّاس، وهو أيضا أصيل منطقة أم الأقصاب من محافظة (ولاية) القصرين والذي يتقاسم مع لزهر العباسي نفس المعاناة، إنّ أزمة الجفاف بالمنطقة تسبّبت في تراجع زراعتهم وفشل مشاريعهم الفلاحية التي تمثّل مورد رزقهم الوحيد، مؤكدا أنّ ما عمّق هذه الأزمة هو إقدام الجزائر على تشييد سدّ الوادي الكبير في أراضيها وهذا ما دفع شباب المنطقة إلى الهجرة واختيار مهن أخرى غير الفلاحة وفقا لتصريحه الذي أدلى به إلى موقع الكتيبة.

ويشدّد بن عبّاس بكل لوعة و حسرة و هو يجلس القرفصاء بجانب البئر المحاذي لمنزله والذي جفّت مياهه في السنوات الأخيرة على أنّ الفلاحة هي رئة تونس قائلا بنبرة حانقة : "اليوم يُقتل الفلّاح ويُقتل معه اقتصاد البلاد وإذا تواصل تفقيرنا سنهجر المنطقة".

يفيد مصدر مسؤول من معتمدية ماجل بلعباس من محافظة (ولاية) القصرين أنّ السلطات الرسميّة التونسيّة سجّلت في آخر 3 سنوات نزوح 35 عائلة من منطقة العوابديّة في اتجاه مدن أخرى لا سيما الساحليّة، فضلا عن هجرة 70 عائلة من منطقة أولاد مرزوق التابعة هي الأخرى لأمّ الأقصاب بحثا عن مورد رزق جديد بعد أن جفّت أراضيهم وتدهور نشاطهم الفلاحي الذي لم يعد ممكنا.

في الواقع لا يختلف الوضع في محافظة (ولاية) القصرين عمّا يعيشه حاليّا سكّان المناطق التونسيّة المنتشرة حول مجرى وادي مجردة الذي يعدّ أهم نهر في البلاد وهو ينبع من سوق أهراس في شمال شرق الجزائر ويصبّ في خليج تونس وبحيرة تونس حيث يبلغ طوله 450 كم منها قرابة 350 كلم بالتراب التونسي.

على مرّ التاريخ، كان هذا النهر بمثابة هبة تونس بشكل لا يختلف عن النيل في مصر حيث يستفيد الفلاحون من مياهه والأراضي الخصبة المحيطة به لا سيّما من مواطني غار الدماء و بوسالم من محافظة (ولاية) جندوبة و طبربة والجديّدة من محافظة (ولاية) منوبة.

ويتميّز وادي مجردة بكونه رقراقا ويمكّن أهالي تلك المناطق من ريّ أراضيهم وحقولهم وبفضله كانت المحاصيل دائما وفيرة في السابق، لكن مع اشتداد أزمة الجفاف في السنوات الأخيرة تضرّرت الزراعات وتراجعت المحاصيل الفلاحيّة في هذه المناطق خاصة بعد تشييد الجزائر لعدد من السدود على مستوى المنبع بمنطقة سوق أهراس الأمر الذي أثّر على الكميات المائيّة التي تصل إلى الأراضي التونسيّة، وفقا لمعاينات ميدانيّة وشهادات لفلّاحين وثّقها موقع الكتيبة.

وضعية مواردنا المائية تعكس الوضع العام السياسي للبلاد التونسيّة. من المؤسف أنّ الجزائر تستغلّ هذا الوضع السياسي المرتبك في تونس من أجل إنقاذ أمنها المائي حيث اعتمدت على حلّ الخلاص الفردي لتحسّن من اقتصادها ووضعيّة فلاّحيها دون مراعاة للأضرار التي لحقت بالجانب التونسي.

منسق المرصد التونسي للمياه علاء المرزوقي

من بين هذه الشهادات، كان لنا لقاء مع الفلّاح فارس الطرخاني أصيل منطقة بن بشير من محافظة (ولاية) جندوبة الذي أفاد أنّ زراعتهم السقوية أصبحت تموت يوما بعد يوم بسبب ندرة الأمطار وانخفاض منسوب المياه على مستوى مجرى وادي مجردة الذي أضحى لا يفي بالحاجة ولا يلبي حاجيات الفلّاحين لريّ غراساتهم حيث التجأ أغلبهم إلى التفويت في مشاريعهم الفلاحيّة، وفق قوله.

يؤكّد أستاذ علم الاجتماع بجامعة قفصة الحدوديّة مع الجزائر، فؤاد غربالي، في تصريح لموقع الكتيبة أنّ التغيّرات المناخية التي تشهدها تونس في السنوات الأخيرة خلّفت أضرارا كبيرة خاصة على مستوى التطوّر الديمغرافي للسكّان وتحديدا في المناطق الريفيّة الحدودية، إذ يعاني فلاحو تلك المناطق بسبب الجفاف ونقص المياه فيجدون أنفسهم مضطرين لترك أراضيهم أو التفويت فيها وبالتالي تطرح هذه التغيّرات تحدّيات ذات صبغة ديمغرافية على سكّان المناطق الحدودية ومن الضروري رسم سياسات عامّة من قبل الدولة التونسيّة للحدّ من هذه الظاهرة، وفق تقديره.

تقصير أم قصور؟

يقول المنسق العام للمرصد التونسي للمياه علاء المرزوقي في حوار لموقع الكتيبة، إنّ الموارد المشتركة تحكمها قوانين واتفاقيات دولية أو ثنائيّة في أغلب الأحيان كما هو الحال بين تونس والجزائر، مضيفا أنّ استغلال هذه الموارد دون استنزافها وبطريقة عادلة لا يسبّب إشكالا، لكن يصبح الوضع خطيرا عندما تعمد دول دون أخرى إلى الاستغلال المفرط للموارد المشتركة وهذا ما وقعت فيه الجزائر في السنوات العشر الأخيرة، وفق تقديره.

ويوضّح المصدر ذاته أنّ الجزائر كانت قد لجأت، في العشريّة الماضية، إلى تشييد سدود بشكل أحادي الجانب مضرّة بالطبيعة والبيئة وذلك لمجابهة أزمة الجفاف وتأثيرات التغيّرات المناخية، معتبرا أنّ "هذه السياسة الجزائريّة تسبّبت على سبيل المثال في هجرة فلاحي منطقة سيدي بوبكر من محافظة (ولاية) قفصة من أراضيهم والاستغناء عن زراعتهم، بينما تحافظ سيدي بوبكر الجزائرية على ثرواتها

خريطة المياه السطحية بين تونس والجزائر

حوض المتداخل القاري وحوض المركب النهائي

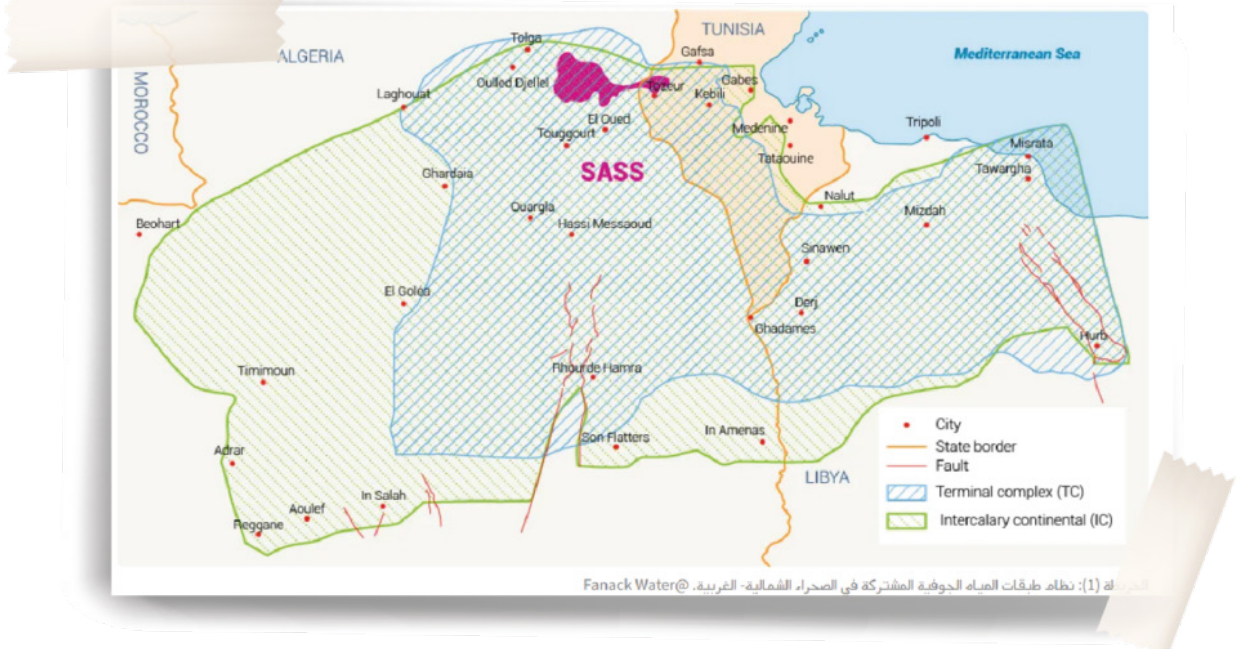

خارطة (1): نظام طبقات المياه الجوفية المشتركة في الصحراء الشمالية- الغربية. @Fanack Water

الزراعية المستنزفة للمائدة المائية على غرار البطاطا والقمح".

وتعتبر شبكة المياه الجوفيّة الممتدّة في الأراضي الليبيّة والجزائريّة والتونسيّة من أكبر الخزّانات في العالم فهي تمتدّ على أكثر من مليون كلم مربع، كما تشترك تونس والجزائر في مياه العديد من الأنهار والأودية العابرة للحدود ولاسيما نهر مجردة الذي يمثّل 37% من المياه السطحية في تونس و22% من مواردها المائية المتجدّدة.

ويغطّي نظام طبقات المياه الجوفية في الصحراء الكبرى الشمالي الغربي أكثر من مليون كيلومتر مربع منها 700 ألف في الجزائر و80 ألف في تونس و250 ألف في ليبيا. ويشمل اثنتين من طبقات المياه الجوفية الرئيسية في المنطقة وهما حوض المتداخل القاري وحوض المركب النهائي، حسب

ما صرّح به منسّق مرصد تونس للمياه علاء مرزوقي وما وجدناه في تقارير ومقالات دوليّة مختلفة على غرار ما نشر على موقع "فاناك" للمياه .

بحسب تقرير صادر عن منظمة الصحّة العالميّة في أواخر سنة 2022، فإنّ نصيب الفرد من الماء يجب ألاّ يقلّ عن 1000 متر مكعب سنويا بينما في تونس لا يصل نصيب الفرد إلى 400 متر مكعب سنويّا.

وبسبب حالة الفقر المائي التي تعيشها البلاد التونسيّة وغياب سياسة مائية ناجعة اليوم في تونس، فإنّ 8% من الشعب التونسي محرومون من الماء الصالح للشرب، بناء على ما جاء في تقرير المياه الصادر عن وزارة الفلاحة و الصيد البحري التونسيّة لسنة 2020 وهو الأمر ذاته الذي أكّده المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العديد من التقارير المنشورة.

يكشف تقرير نشرته قناة النهار الجزائرية في 8 جانفي/ كانون الثاني 2024 أنّ الجزائر سجّلت تطوّرا في نسبة تعبئة السدود بعد التساقطات الأخيرة بحوالي 44% إذ بلغ حجم التّعبئة في المنطقة الغربية 173.47 مليون متر مكعّب بمعدّل 17.91% في المقابل بلغ حجم التّعبئة في المنطقة الوسطى 301.81 مليون متر مكعّب بمعدّل 16.59 % و بالنّسبة للمنطقة الشرقية (المحاذية لتونس) بلغ حجم التّعبئة 1.995.06 مليون متر مكعّب بمعدّل 58.23% .

وفي تونس، فإنّ الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى، التابعة لوزارة الفلاحة التونسية أكدّت أن نسبة امتلاء السدود بلغت حتى تاريخ الثلاثاء 2 جانفي/ كانون الثاني 2024، حوالي 27%، حيث بلغ حجم إيرادات سدود الشمال 565 مليون متر مكعّب و بلغ حجم إيرادات سدود الوسط 56 مليون متر مكعّب و في سدود الوطن القبلي بلغ حجم إيرادات السدود 6 مليون متر مكعّب.

تباين في الموقف التونسي يقابله صمت جزائري

في إطار هذا التحقيق، وجّهت الكتيبة مراسلات ومطالب نفاذ للمعلومة إلى كلّ من وزارة الفلاحة والصيد البحري بتونس ووزارة الخارجية التونسية ووزارة الخارجية الجزائرية والسفارة الجزائرية بتونس من أجل الإستفسار عن هذا الملف الذي أرّق فلاّحي المناطق الحدودية التونسية بغية الحصول على توضيحات وتعليقات رسميّة حول النتائج الميدانيّة المشار إليها آنفا.

ففي الوقت الذي خيّرت فيه وزارة الخارجيّة التونسيّة عدم الردّ على مطلب الكتيبة بتعلّة "اتصال موضوعه بالعلاقات الدبلوماسية التونسية الجزائرية وعدم إمكانية وضع ما يتّصل بها من وثائق ومعطيات على ذمّة العموم نظرا لما يمثّله ذلك من مساس بعلاقات تونس الخارجية"، تقول وزارة الفلاحة التونسيّة في ردّها إنّه "لا توجد حاليّا أيّ اتفاقية بين تونس والجزائر في علاقة بالمياه المشتركة "(السطحية والجوفية).

وبخصوص سياسة الجانب التونسي في ما يتعلّق بالشراكة المائية التونسية والجزائرية، فإنّ وزارة الفلاحة تفيد في ردّها أنّها "تسعى خلال كل اللقاءات الثنائيّة مع الشقيقة الجزائر إلى تفعيل لجنة مشتركة بين البلدين للتحكّم في الموارد

المائيّة المشتركة".

فيما يتعلّق بالأضرار التي تنجرّ عن استغلال الجزائر للموارد المائية المشتركة، تقول وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في معرض ردّها على أسئلة موقع الكتيبة، إنّها "تعمل دائما على تخطّي هذه الأضرار بالعمل على التحكّم في الموارد المائية المتاحة وخاصّة التعويل على مياه سدود أقصى الشمال كبديل لنقص مياه وادي مجردة وملّاق".

أمّا في علاقة بالسدود التي تمّ إنجازها من الجانب الجزائري كسدّ ولجة ملّاق وعين الدالية، تؤكّد وزارة الفلاحة التونسيّة أنّه "لم يتمّ إعلامنا والتشاور معنا مسبقا نظرا لعدم وجود اتفاقية شراكة بين البلدين. كما أنّه لم يتمّ إنشاء أي تنسيقية مشتركة بين تونس والجزائر التي من شأنها أن تتابع التصرّف في المياه المشتركة".

يرى أستاذ القانون بالجامعة التونسيّة الدكتور أيمن الزغدودي أنّ ردّ وزارة الشؤون الخارجية مخالف لقانون النفاذ للمعلومة التونسي خاصة أنّ المعلومة المراد معرفتها لا تمس من الشروط التي تحول دون توفّرها على غرار المسّ من الأمن القومي، ومن حقّ كلّ مواطن في الاطلاع على أيّ

معلومة تتعلّق بحق من حقوقه الكونيّة التي يكفلها الدستور التونسي في فصله 48 ومن الضّروري أن يعرف كلّ مواطن الاستراتيجية التي تعتمدها الدولة لضمان هذا الحقّ والحفاظ عليه، بحسب تعبيره.

من المهمّ في هذا السياق الإشارة إلى أنّ الفصل 48 من الدستور التونسي لسنة 2022 الذي قام بوضعه الرئيس قيس سعيّد ينصّ على أنّه على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثروة المائيّة للأجيال القادمة.

من جهة أخرى، يشدّد الخبير الفلاحي محمد الميساوي على أنّ التصرّف في الموارد المائيّة المشتركة بين تونس والجزائر لا يكون جادّا وعادلا إلّا عبر اتفاقيات ثنائية بين البلدين تضمن حقوق كلّ طرف.

ويؤكّد منسّق المنتدى التونسي للمياه علاء المرزوقي أنّه من الضروري التحسيس بخطورة الوضع في ظل الأزمة المائية الخانقة التي تشهدها تونس وأن تعمل الدولتان على إيجاد حلول مشتركة وأن تسخّر تونس موظفين مختصّين في الدبلوماسية المائية لوضع استراتيجية واضحة وناجعة لترشيد استهلاك الموارد المائية المشتركة من الجهتين.

تكشف عديد التجارب المقارنة أنّ الثروات المائية المشتركة باتت تحظى باهتمام كبير من قبل الدول التي تسعى جاهدة للدفاع عن حقوق شعوبها في إطار اتفاقيات ثنائية تعلي من المسألة الدبلوماسيّة وتراعي تأثيرات التغيّرات المناخية بشكل عادل ومنصف.

يذكر أنّ وزارة الخارجية الجزائريّة كما هو الحال بالنسبة لسفارتها في تونس، اكتفتا بعدم الردّ على مراسلات موقع الكتيبة رغم المحاولات العديدة التي قمنا بها هاتفيا والكترونيا.

في الأثناء، تواصل دولة الجزائر سياستها المائية الأحاديّة التي تضمن مصالحها ومصالح مواطنيها خاصة في المناطق الحدوديّة وهو ما يطرح أسئلة حارقة في علاقة بالمستقبل لاسيما في ظلّ الدعوات الصادرة من قبل منظمات مدنيّة في تونس حثّت الرئيس قيس سعيّد على استغلال دفء العلاقات الدبلوماسيّة مع الجزائر ورئيسها عبد المجيد تبّون لمناقشة هذا الموضوع بشكل جديّ يضمن حقوق تونس.

خلل في الحوكمة:

كيف تهدّد أزمة «الصوناد» الحقّ في الماء؟

على امتداد السنوات الأخيرة، عاش التونسيون على وقع عطشٍ متكرر، إذ تنقطع المياه عن مدن وقرى لأيام طويلة، وأحيانًا لأسابيع. ورغم أنّ تغيّرات المناخ تضغط على موارد البلاد المائية، فإنّ الأزمة تتفاقم بفعل الوضع المالي المتأزّم للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه (الصوناد) واختلال الحوكمة داخلها، ما يجعل إدارة هذه الثروة الحيوية وتوفيرها للمواطنين مهمة شاقة تهدد حقهم الدستوري في الماء.

رحمة الباهي

مسؤولة قسم التحقيقات
الدولية بموقع الكتيبة

"قد تنقطع المياه في أحياء من الرديّف -تقع غرب ولاية قفصة من الجنوب الغربي التونسي- لمدّة 20 يوما وأحيانا 30 يوما متواصلا في فصل الصيف، وإذا عادت المياه فذلك لمدّة تتراوح بين 3 و5 ساعات في الليل.. نحن نعاني من هذه المشكلة منذ سنة 2004 وهي تؤثر على المواطنين.ات في المنطقة وحتّى الفلاّحون يشاهدون زراعاتهم تتدهور". بهذه العبارات حاول صبري ملكي -ناشط بالمجتمع المدني وأحد مؤسّسي حراك "يزّينا" الرديّف- تلخيص المعاناة التي يعيشها متساكنو.ات المنطقة منذ سنوات عديدة.

ولئن كان انقطاع المياه في الرديّف يعود إلى عوامل متعدّدة باعتبار خصوصيّة المنطقة ونشاط شركة فسفاط قفصة فيها، إلاّ أنّ الانقطاعات المتكرّرة للماء الصالح للشراب خلال السنوات الأخيرة أصبحت مشكلة تؤرق المواطنين.ات في مختلف مناطق الجمهورية التونسيّة، حيث يتواصل هذا الانقطاع في أماكن بعينها لأيّام متواصلة.

تتعدّد الأسباب التي تؤدّي إلى انقطاع المياه، وإن ارتبط بعضها بالتغيّرات المناخيّة وتأثيراتها على تونس، فهناك عوامل أخرى ترتبط بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (الصوناد) والحوكمة صلبها.

الماء في تونس: بين شحّ الموارد وتهالك البنية التحتيّة

أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة حقّ الإنسان في الحصول على كفايته من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي (ما بين 50 و100 لتر لكلّ فرد يوميّا)، على أن تكون تلك المياه مأمونة وبأثمان معقولة -لا ينبغي أن تتجاوز 3% من مجمل الدخل الأسري-، وأن تكون متاحة من حيث المكان (ألاّ تبعد أكثر من 1000 متر من المنزل) ومن حيث الزمان (ألاّ يستغرق الحصول عليها أكثر من 30 دقيقة).

في تونس، يكرّس دستور 2022 الحقّ في الماء من خلال الفصل 48 الذي ينصّ على أنّه "على الدولة توفير الماء الصّالح للشّراب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثروة المائيّة للأجيال القادمة".

على الرغم من ذلك، باتت معضلة المياه والانقطاعات المتكرّرة التي تشهدها جهات مختلفة من تونس، والتي تستمرّ لمدّة طويلة في الأرياف والأحياء الشعبية بشكل خاصّ، عائقا أمام تمتّع التونسيين.ات بهذا الحقّ الذي يمثّل شريان الحياة.

وكان المرصد التونسي للمياه -منظمة غير حكوميّة- قد سجّل 536 انقطاعا غير معلن واضطرابا في توزيع المياه الصالحة للشرب على مستوى الجمهورية التونسية خلال شهر جويلية/ تموز 2025، إضافة إلى 28 تسرّبا.

تمثّل التغيّرات المناخيّة عاملا مهمّا في علاقة بتأثيرها على مخزون تونس من المياه وبالتالي قدرتها على توفيره للمواطنين.ات. يفيد تقرير المناخ والتنمية الخاصّ بتونس والصادر عن البنك الدولي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أنّ ندرة المياه وتآكل السواحل والفيضانات واعتماد قطاع الطاقة على الوقود الأحفوري يمثّل أبرز تحدّيات التنمية والتغيّرات المناخية في تونس.

ويشمل تأثير ندرة المياه في تونس معظم جوانب التنمية

اضطرابات وانقطاعات المياه المسجلة خلال الأشهر الـ7 الأولى من سنة 2025

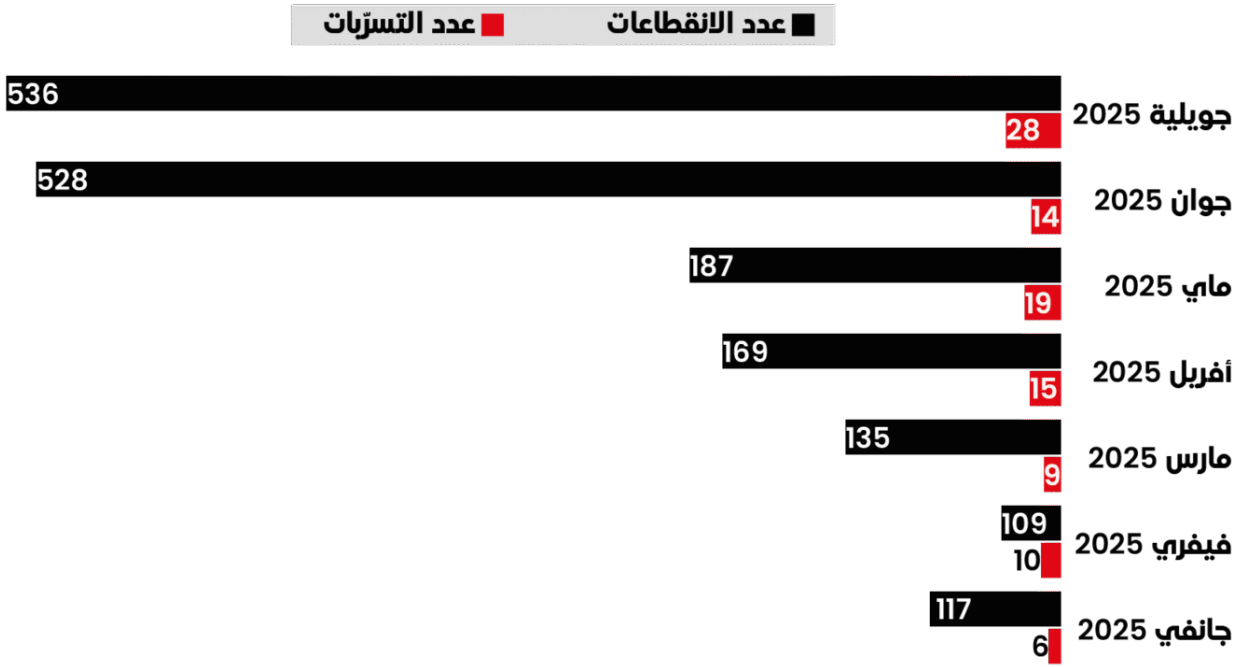

الاجتماعية والاقتصادية، إذ زاد الطلب على المياه في السنوات الأخيرة نتيجة للنموّ العمراني وارتفاع عدد السكّان وتنامي احتياجات الريّ. ومن المتوقّع أن تؤدّي حدّة الظواهر الطبيعية المتزامنة مع التغيّرات المناخية القاسية إلى شحّ في المياه بحلول عام 2050، يصاحبه ارتفاع للطلب مقابل العرض بنسبة 28%، وفق المصدر ذاته.

يقرّ الأستاذ الباحث بمركز بحوث وتكنولوجيات المياه حمزة الفيل، في مقابلة مع موقع الكتيبة، بأنّ التغيّرات المناخيّة لها دور في انقطاع المياه إلاّ أنّ الأسباب متعدّدة، من بينها أنّ قنوات توزيع المياه التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (الصوناد) مهترئة، إذ تشهد حوالي 240 تسرّبا في السنة.

ويمثّل ضعف الصيانة أيضا عاملا مساهما في انقطاع الماء الصالح للشراب، وقد يبقى التسرّب في إحدى القنوات لمدّة أسبوع متواصل دون أن يقع إصلاحه وهو ما يؤدّي إلى ضياع نسبة كبيرة من الماء، خاصّة أنّ هذه القنوات قديمة وبعضها تتجاوز أعمارها الـ35 سنة، وفق المتحدّث ذاته.

أُحدثت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه -وهي منشأة عموميّة تخضع إلى إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري- سنة 1968، وتتولّى إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشراب قصد تأمين تزويد جميع مناطق الجمهورية التونسية.

يبلغ عدد مشتركي شركة استغلال وتوزيع المياه 3.3 مليون مشترك أي ما يعادل 11.4 مليون ساكن، ويبلغ طول شبكات إنتاج وتحويل وتوزيع الماء الصالح للشرب 59 ألف كم.

وتتولّى الشركة إنتاج الماء ومعالجته ونقله، فضلا عن إدارة وصيانة شبكات المياه والتجهيزات والتصرّف التجاري، إلى جانب إعداد الدراسات والقيام بالأشغال والتزويد. ويبيّن الموقع الرسمي للشركة أنّ نسبة التزوّد الجمليّة من قبل الشركة بلغت 85,6% سنة 2023، حيث بلغت في الوسط الحضري 100% و54,6% في الوسط الريفي.

يفيد التقرير الوطني حول قطاع الماء 2023، الصادر عن وزارة الفلاحة، أنّ نسبة كفاءة شبكة التزويد تقدّر بـ86,8%، في حين بلغت نسبة كفاءة شبكة التوزيع 77,7%.

وقدّر المعدّل العامّ لنسبة الكفاءة لشركة توزيع واستغلال المياه حاليّا بحوالي 67,4%. ويُقدّر حجم الفواقد المائيّة بـ149 مليون متر مكعّب في 2023، منها 30% فواقد تجاريّة.

في سياق متّصل، بلغ عدد التسرّبات التي قامت الصوناد بإصلاحها 209,090 تسرّب في 2023، بالإضافة 22,191 عطبا، بحسب ما جاء في الموقع الرسمي للشركة.

يؤكّد الخبير في مجال المياه وكاتب الدولة السابق للموارد المائيّة والصيد البحري عبد الله الرابحي لموقع الكتيبة أنّ نسبة كفاءة شبكات شركة توزيع واستغلال المياه تبلغ حوالي 68% ممّا يعني أنّ نسبة الماء الضائع تبلغ حوالي 30% خاصّة أنّ تونس بلد يعاني من الشحّ المائي.

ويضيف الرابحي أنّ ضياع المياه يقع في الشبكات دون أن تنتبه الصوناد إلى ذلك نتيجة غياب المراقبة الحينية، مشيرا إلى أنّ الضياع يشمل ما لم يقع إصلاحه في الوقت المناسب.

لا تمثّل الانقطاعات المتكرّرة للمياه المشكلة الوحيدة التي يشكو منها المشتركون في الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. جولة صغيرة في بعض مواقع التواصل الاجتماعي تظهر شكاوى عديدة من نوعيّة المياه التي تصل إلى المستخدمين، سواء حيث من لونها أو رائحتها.

يبرز التقرير الوطني حول قطاع المياه 2023 ارتفاع عدم الامتثال البكتريولوجي في المياه الموزّعة من قبل الصوناد من 12% سنة 2022 إلى 13,6% في 2023. وسُجّلت معدّلات عدم امتثال ملحوظة في ولايات منوبة وباجة وقابس والقصرين وصفاقس والكاف.

ويعود ذلك إلى غياب عمليّات التطهير أو عدم فعاليّتها، حيث سُجّل أعلى معدّل لغياب الكلور المتبقّي الحرّ في ولاية القصرين بنسبة 21,7%.

نسبة كفاءة شبكة الصوناد

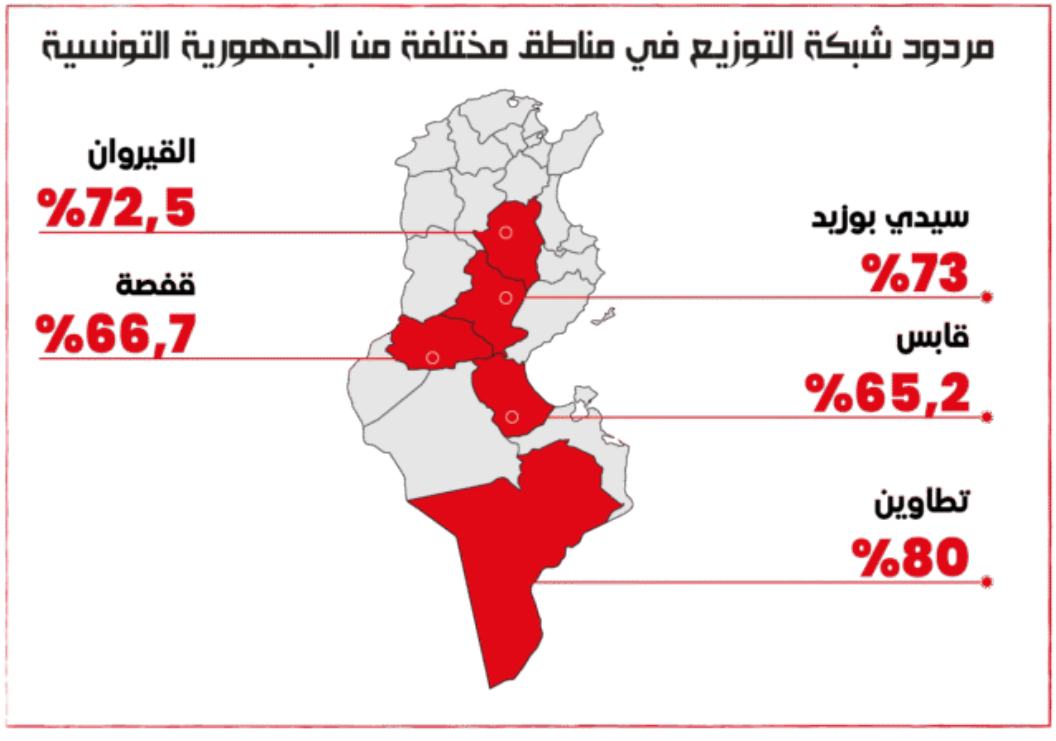

مردود شبكة التزويد

%86,8

مردود شبكة التوزيع

%77,7

مردود 60,5٪ من طول شبكة التوزيع

%80

في هذا الإطار، يقول الأستاذ الباحث بمركز بحوث وتكنولوجيات المياه حمزة الفيل إنّ نسبة عدم مطابقة مياه الصوناد للمواصفات من الناحية البكترولوجية تبلغ في بعض المناطق الريفية 23 أو 24% ، مشيرا إلى أنّ المواطن إمّا يرى أنّ لون الماء غريب أو يستشعر رائحة غير طبيعيّة.

ويوضّح الفيل أنّه أحيانا عندما تنكسر قنوات المياه يتسرّب إليها التراب ويمكن رؤيته بالعين المجرّدة في هذه الحالة، مبرزا أنّ الإشكال يتعلّق بما لا يُرى والذي يقع الانتباه إليه في طعم المياه، ومردّه عدّة عوامل، من بينها إمّا نسبة ملوحة مرتفعة وهذا يحصل غالبا في فصل الصيف وتصل إلى 1 غرام

في اللتر الواحد وأحيانا 1.5.

ويلفت النظر إلى أنّ نسبة ملوحة مياه الصوناد في ولاية المنستير تبلغ 1.9 غ/لتر على مدار السنة ولا يمكن شربه رغم أنّه يبقى ضمن المواصفات التونسية وهو أمر لا يمكن مجابهته إلاّ بتحلية هذه المياه، مبيّنا أنّ الصوناد تعتبر أنّ الماء الذي تتجاوز نسبة ملوحته 2.5 غرام/لتر هو ما يستحقّ التحلية.

ويردف محدّثنا بالقول إنّ الماء أيضا يحتاج إلى التعقيم قبل توزيعه وهذا الأمر يقع باستعمال ماء الجافال بنسبة تتراوح -حسب المعايير الدولية- بين 0.2 و0.6 مليغرام في اللتر، موضّحا أنّ الصوناد تستعمل معدّل 1.2 مليغرام في اللتر حسب المناطق.

ويفيد حمزة الفيل أنّه في سنة 2021 تمّ تسجيل نسبة كلور تتجاوز الحدّ الأقصى بـ15 مرّة، إلاّ أنّ الوضع تحسّن مؤخرّا وأصبح معدّل الكلور يتجاوز المعدّل الأعلى بـ3 مرّات فقط، وهو أمر مقلق إلاّ أنّ الأخطر هو تفاعل الكلور مع المواد العضوية، ويتعاظم الخطر عندما يتمّ الاستحمام دون ترك نافذة مفتوحة.

ويبيّن أنّ عملية تعقيم الماء بـ"الجافال" بسيطة لكن يجب أن تقع وفق إجراءات معيّنة، مبرزا أنّه في بعض الأحيان عندما يكون هناك نقص في صفوف الموظفين بالصوناد يتمّ تكليف عامل بإضافة الكلور دون أن يتمتّع بالمعرفة والتكوين الضروري للقيام بذلك.

ويشير الفيل إلى أنّه في محطّات المياه الكبرى أصبحت مضخّة الكلور مرتبطة بمضخّة الماء بحيث تصبح عمليّة إضافة الكلور مرتبطة بكمّيات الماء التي يقع ضخّها، مضيفا أنّه في

بعض الأحيان قد تتعطّل مضخّة الكلور ولذلك من الضروري أن يكون هناك مضخّتان للقيام بذلك.

ويؤكّد الفيل أنّ عمليّة تعقيم المياه في تونس تشهد تحسّنا خلال السنوات الأخيرة ولكن لا بدّ من مزيد تحسينها.

في المقابل، يشدّد الكاتب العامّ للجامعة العامّة للمياه -وهي تابعة للاتحاد العامّ التونسي للشغل- خالد بوعجيلة، في حوار مع موقع الكتيبة، على أنّ ماء الصوناد يخضع إلى تحاليل بعد أن تقع معالجته قبل أن يقع توزيعه ويصل إلى المواطن بشكل نظيف وصحّي.

ويضيف بوعجيلة أنّه لا توجد أيّ شكوى صحّية من مياه الصوناد وأنّ هناك مخبرا تابعا لشركة توزيع واستغلال المياه يقوم بتحليل عيّنات مياه من جميع الأقاليم، إضافة إلى توجيه عيّنات إلى مخبر حكومي للتأكّد ممّا إذا كانت صالحة للشرب أو لا.

على صعيد آخر، تشير وزارة الفلاحة في التقرير الوطني حول قطاع الماء 2023 إلى تجاوزات تتعلّق بالربط العشوائي والآبار غير المرخّصة، لا سيّما في ولايات الوسط مثل القصرين والقيروان، ولكن أيضا سوسة والمنستير، وهي ولايات تواجه انقطاعا مطوّلا للمياه.

تواجه منطقة الرديّف -التي تشهد انقطاعات متواصلة للمياه- مثل هذه الاتهامات من قبل المسؤولين الجهويّين في الصوناد، حيث يفيد الناشط بالمجتمع المدني صبري ملكي أنّ مسؤولا اتهم المواطنين.ات بسرقة المياه حتّى يقوموا بسقي الأشجار.

ويعتبر ملكي أنّ الهدف من هذه التصريحات هو توجيه الناشطين المطالبين بالحقّ في الماء إلى "معركة" ضدّ هؤلاء المواطنين في حين أنّ هؤلاء تحصّلوا على رخص كي يتمّ توفير الماء لهم منذ 2014 و2015 دون أن يقع توفيره، ممّا يدفعهم إلى الحصول عليه بأساليب أخرى، مضيفا أنّ ما يقومون به لا يعدّ مشكلة أو عاملا مساهما في انقطاع الماء.

الصوناد: اختلالات ماليّة وهيكليّة

يُجمع الخبراء الذين تحدّث معهم موقع الكتيبة على أنّ إصلاح منظومة الماء في تونس يحتاج إلى موارد ماليّة ضخمة. وكانت تونس قد أعدّت استراتيجية الماء 2050 بكلفة تقدّر بـ5 مليار دينار، وفق تصريح كاتب الدولة السابق عبد الله الرابحي.

وتقدّر قيمة مشاريع إصلاح منظومة الماء التي جاءت في هذه الاستراتيجية بـ75 مليار دينار.

تهدف الدولة التونسية، وفق الاستراتيجية المذكورة، إلى تحسين نسبة كفاءة شبكات التوزيع لتبلغ 79% بحلول 2030 و85% في أفق 2050. وقد وضعت خطّة قيمتها 70 مليون يورو تشمل 7 ولايات ذات نسبة الكفاءة الأضعف في علاقة بشبكات التوزيع. ولا يتوفّر حاليّا إلاّ مبلغ 25 مليون يورو.

وتطمح الدولة التونسية إلى تجديد 90% من شبكات التوزيع التي تمّ وضعها قبل 2005 بحلول 2050.

يؤكّد الأستاذ الباحث بمركز بحوث المياه حمزة الفيل أنّ إعادة بناء شبكات توزيع المياه يحتاج إلى أموال ضخمة، مبيّنا أنّ الصوناد تقوم سنويّا بتجديد بين 200 و300 كلم، وإذا تمكّنت من إنجاز تجديد 1000 كلم في السنة فذلك يعني أنّها ستحتاج إلى 50 عاما لتجديد كامل الشبكة.

وشدّد على أنّ تجديد 1000 كلم في السنة في ظلّ الظروف الحاليّة التي تعيشها شركة الصوناد صعب.

من جهته، يقرّ الخبير في مجال المياه عبد الله الرابحي أنّ مسألة تحسين نسبة كفاءة شبكات التوزيع ضرورية ولا بدّ من العمل عليها وأنّه قبل الاستثمار في مشاريع المياه لا بدّ من إصلاح هذه المسألة وربح 15 نقطة على الأقلّ في هذا المجال.

ويردف بالقول إنّ الإدارة تتحدّث عن تجديد كلّ الشبكة مضيفا أنّه لا توجد في أيّ دولة نسبة كفاءة تعادل 100% حتّى في الدول الأوروبية، ومؤكّدا أنّ الدولة التونسية ليس لديها "مال قارون" وما يكفي من الإمكانيّات لتغيير الشبكات.

تثبت الأرقام المذكورة في التقارير حول المنشآت العموميّة -التي تصدرها وزارة الماليّة بشكل سنوي- الوضعية الحاليّة الماليّة الصعبة التي تعيشها الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه رغم التحسّن المسجّل مؤخّرا. وقد سجّلت الشركة نتائج صافية سلبيّة بقيمة 8,9 مليون دينار سنة 2023 مقابل نتائج صافية سلبيّة بقيمة 129,3 مليون دينار في 2019.

وتطوّرت إيرادات استغلال شركة الصوناد من 436,8 مليون دينار في 2018 إلى 775,5 مليون دينار في 2023. في المقابل، شهدت أعباء استغلال الشركة تطوّرا من 506,6 مليون دينار في 2018 إلى 747,5 مليون دينار في 2023.

وبلغت مديونية شركة استغلال وتوزيع المياه تجاه الدولة التونسيّة 61,3 مليون دينار، في الوقت الذي بلغت فيه

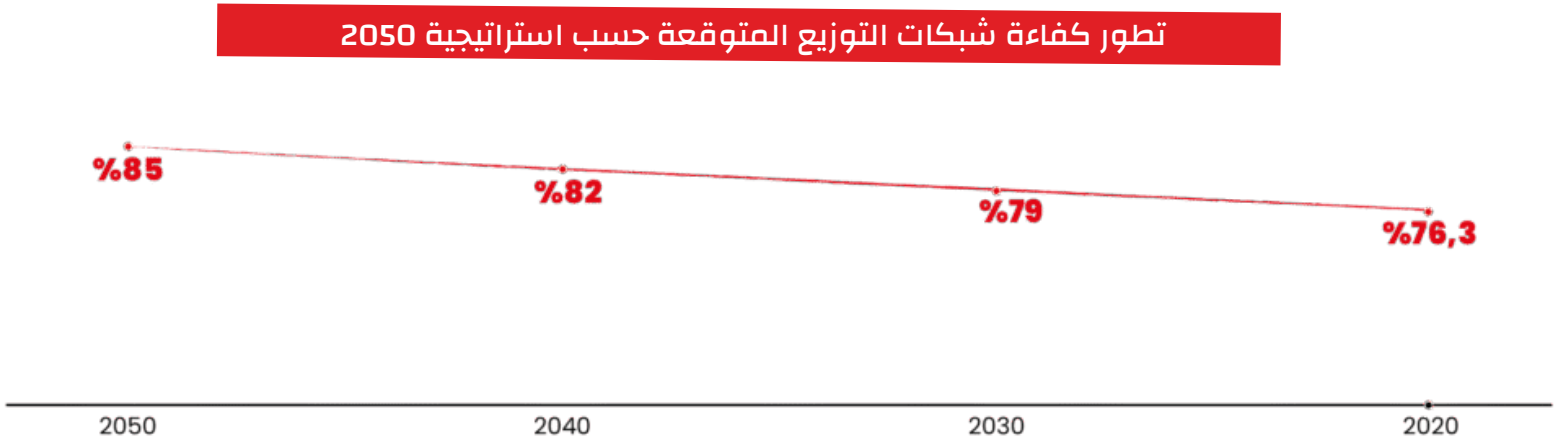

مستحقّات الشركة لدى الدولة 809,2 مليون دينار.

وتعاني "الصوناد" من عدم تسديد مستحقّاتها من قبل الحرفاء سواء كانوا منزليين أو مؤسسات ومنشآت عمومية أو خاصّة. وتبلغ قيمة الديون المتخلّدة بذمّة جميع حرفاء الشركة 1084 مليون دينار، وفق ما صرّح به الرئيس المدير العامّ عبد الحميد منجّة للإذاعة الوطنية في فيفري/ شباط 2025.

وقد ذكرت دراسة حول وضعية شركة استغلال وتوزيع المياه، أصدرها البنك الدولي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 المتعلّقة بالصوناد أنّ تعثّر تحصيل الديون، خاصة من قبل المنشآت والمؤسسات العمومية، يسبّب ضغوطا على السيولة والتدفقات النقدية للصوناد.

كما تشير إلى صعوبات في استيفاء المستحقّات خاصّة بسبب ضعف أنظمة المتابعة والمراقبة.

وكان رئيس الجمهورية قيس سعيّد قد التقى يوم 17 فيفري/ شباط 2025، المدير المركزي للإنتاج بشركة استغلال وتوزيع المياه نعمان المرايحي والرئيس المدير العامّ للشركة التونسية للكهرباء والغاز فيصل طريفة. وأسدى سعيّد تعليماته بتمتيع المجامع المائيّة بجدولة ديونها مؤكّدا ضرورة إعلام المواطنين قبل قطع الماء في صورة القيام بأشغال صيانة أو إصلاح. كما أوصى بضرورة الإسراع بوضع خطّة لتجديد شبكة المياه الصالحة للشراب، وفق بلاغ صادر عن رئاسة الجمهورية.

في الإطار ذاته، "أذن رئيس الجمهورية خلال لقاء جمعه برئيس الحكومة السابق كمال المدّوري يوم 14 فيفري/ شباط المنقضي بضرورة العمل على إيجاد صيغ عمليّة لجدولة الديون المتخلّدة بذمّة المعسّرين من المشتركين في الشركة التونسية

لاستغلال وتوزيع المياه مع التخلّي عن الخطايا"، وفق بلاغ صادر عن رئاسة الجمهورية..

على إثر هذه اللقاءات، أعلنت وزارة الفلاحة، في بلاغ لها يوم 20 فيفري/ شباط 2025، عن تمتيع شريحة من الحرفاء والمجامع المائيّة بجدولة لديونهم على أقساط شهريّة يمكن أن تمتدّ إلى 7 سنوات بداية من 24 فيفري/ شباط 2025.

ويهمّ القرار شريحة الحرفاء الذين لا يتجاوز استهلاكهم 40 مترا مكعّبا في الثلاثية ليتمتّعوا بجدولة آليّة لديونهم على أقساط شهريّة يتمّ احتسابها بناء على قيمة الدين. ويشمل هذا الإجراء كذلك المجامع المائية التي تلاقي صعوبات في خلاص استهلاكها.

في المقابل، يعتبر كاتب الدولة للموارد المائية السابق عبد الله الرابحي أنّ مسألة الديون لا تزعج كثيرا وأنّه لا يجب الضغط كثيرا على المواطنين.ات ويمكن جدولة الديون. أمّا في يتعلّق بالمؤسسات والمنشآت العمومية، من الممكن أن تقوم الدولة بإجراء استثناء قانوني يتمّ بموجبه إجراء نوع من "المقايضة" بين المؤسسات التي لديها ديون متخلّدة لدى بعضها البعض، وفق تقديره.

إلاّ أنّ الكاتب العامّ للجامعة العامة للمياه خالد بوعجيلة يرى أنّه لا يمكن حلّ إشكال المديونيّة واسترجاع أموال الصوناد إلاّ من خلال تكليف فريق ثابت في كلّ إدارة جهويّة يعمل على استخلاص ديون شركة استغلال وتوزيع المياه لأنّ "الحريف عندما لا يُطبّق عليه القانون لن يدفع خاصّة عندما يكون في مكان بعيد وليس هناك مقرّ للشركة قربه"، على حدّ قوله.

تطور ديون الشركة ومستحقاتها لدى الدولة التونسية

بحساب المليون دينار

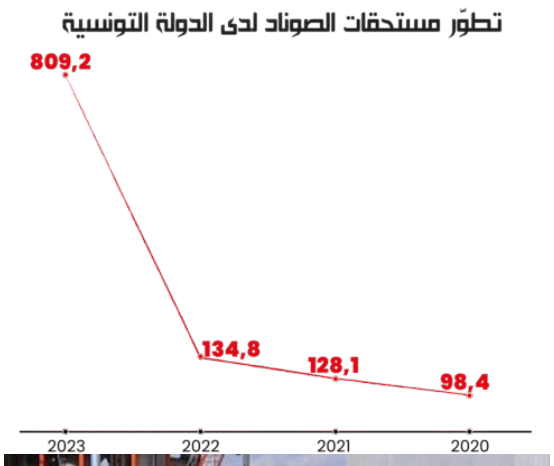

لا يمكن تلخيص الوضعية الماليّة الصعبة للصوناد في مسألة الديون، إذ يعتبر الخبراء الذين تحدّث معهم موقع الكتيبة أنّ هيكل تسعيرة الماء غير قادر على تحقيق التوازن المالي للشركة باعتبار أنّ كلفة إنتاج المتر المكعّب من الماء أعلى بكثير من سعر بيعه.

يبيّن الباحث بمركز بحوث وتكنولوجيات المياه حمزة الفيل أنّه في أوروبا يقع تسعير المتر المرتّع من المياه الصالحة للشرب بين 12 و15 دينارا، إلاّ أنه يتمّ شرب المياه من الحنفيّات لجودتها، في حين يتمّ بيع المتر المكعّب في تونس بين 200 ملّيم للفئات الضعيفة و1 دينار وحوالي 2 دينار على أقصى تقدير، وهو ما يمثّل مشكلة بالنسبة للتوازنات الماليّة للصوناد.

يؤكّد تقرير البنك الدولي حول وضعية الصوناد أنّ غياب آليّة تنظيمية لتعديل التعريفات الماليّة تلقائيّا بشكل يسمح بمواكبة ارتفاع أسعار أعباء الاستغلال على غرار تكاليف التشغيل وأسعار الطاقة الضرورية لإنتاج الماء، يضع الشركة في وضع مالي صعب.

ويفيد أيضا أنّ تعريفات الماء أقلّ بكثير من تكلفتها الحقيقيّة، إذ كانت أقلّ بـ12% من كلفة الإنتاج في 2014، مسجّلا ضعفا واضحا في "تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية من خلال هيكلة التعريفات، إذ يستفيد الفقراء والأغنياء بشكل غير مناسب".

بدوره، يؤكّد الخبير في مجال المياه عبد الله الرابحي أنّ الماء الذي تبيعه الصوناد يعدّ منخفض الثمن. ويقترح أن يقع تعديل وتكييف الفاتورة لا الترفيع في قيمتها، وذلك من خلال تخفيض تعريفة بيع المياه للفئات الفقيرة إلى 100 ملّيم وحتّى تمكين الطبقة الفقيرة من الحصول على الماء مجّانا،

تسعيرة الماء حسب الاستهلاك

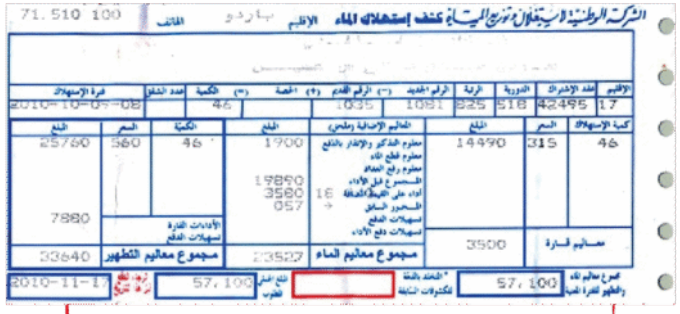

من 0 إلى 20 متر مكعّب	200 ملّيم
من 20 إلى 40 متر مكعّب	740 ملّيم
من 40 إلى 70 متر مكعّب	1.040 ملّيم
من 70 إلى 100 متر مكعّب	1.490 ملّيم
من 100 إلى 150 متر مكعّب	1.770 ملّيم
أكثر من 150 متر مكعّب	2.310 ملّيم

على أن يقع التخفيض في كمّية المياه من 20 متر مكعّب إلى 15 متر مكعّب. ويتمّ احتساب المتر المكعّب بـ500 مليم ابتداء من استهلاك 15 متر مكعّب. في المقابل، يتمّ ترفيع سعر الفاتورة لمن يستهلك كمّيات كبيرة من المياه. علما وأنّ كل متر مكعّب يكلّف الدولة على مستوى السدود قبل أن يقع توزيعه في الشبكات 1670 مليم.

ويذكر أنّه في مدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا -وهي مدينة يسيطر عليها الأثرياء من البيض- تقع فوترة المياه باعتماد اللتر لا المتر المكعّب الواحد ويدفع متساكنو المنطقة قيمة ما يستهلكونه باللتر.

الصوناد: مؤسّسة مُنهكة تعاني من نقص في اليد العاملة

تمثّل مشكلة ضياع المياه أبرز التحدّيات التي تواجه الصوناد وهي مسألة تتعلّق بالحوكمة من الجانب المادّي من ناحية ومن جانب الإمكانيات البشريّة وتكوين الأعوان من ناحية أخرى.

في إحدى الدوائر المكلّفة بالماء في ولاية قفصة، في وقت سابق، كان هناك 5 أو 6 مهندسون يعملون، اليوم لا يوجد في هذه الدائرة إلاّ عون واحد، وفق تأكيد عبد الله الرابحي لموقع الكتيبة.

في بعض المناطق، عندما يقع عطب ما، يستغرق الأمر وقتا طويلا قبل إرسال الأعوان لإصلاحه، بحسب حمزة الفيل الذي يشدّد على أنّه من غير المعقول أن يبقى تسرّب لـ24 ساعة دون أن يقع إصلاحه.

يؤكّد الكاتب العامّ لجامعة المياه خالد بوعجيلة وجود نقص في اليد العاملة في شركة الصوناد، إذ قبل 2011 كان هناك ما يقارب 1800 عونا موسميين، إلى جانب بين 5800 و6000 عونا قارّا، وبالتالي 7500 عونا على الأقلّ، أمّا اليوم، فتعمل الشركة بحوالي 6000 عونا فقط.

ويبيّن أنّ نقص اليد العاملة دفع شركة استغلال وتوزيع المياه إلى تكليف مقاولين للقيام بأشغال أو مشاريع، الأمر الذي خلق عدّة مشاكل على مستوى إنجاز هذه الأشغال.

وضعية شركة استغلال وتوزيع المياه الصادرة عن البنك الدولي، أنّ اليد العاملة ارتفعت داخل الشركة حتى عام 1999 لتستقرّ عند حوالي 7000 موظّف، مع استمرار تزايد عدد المشتركين بالتزامن مع تواصل ارتفاع عدد المشتركين. وقد بلغت نسبة "عدد الموظفين/1000 مشترك" 4%، أي 3 أعوان لكلّ 1000 مشترك.

وتوقّعت الدراسة في المقابل أن تتقاعد نصف اليد العاملة خلال السنوات الـ10 القادمة، أي أنّه من المنتظر أن يغادر ثلث الأعوان الدائمين قبل حلول 2020، ما يعادل 5% إلى 6% سنويّا. ويتأثر بذلك ما يقارب 2000 شخص -دون أن يشمل ذلك الأعوان المؤقتين الذين سيغادرون خلال الفترة ذاتها. ويزداد الوضع حرجا نظرا إلى عدم وجود استراتيجية أو خطّة عمل لدى الشركة لاستبدال هؤلاء الموظفين.

كذلك، يخضع التوظيف الداخلي والخارجي للصوناد إلى آليات تعتمد على مسابقات رسميّة ممّا يحدّ من قدرة الشركة على التكيّف مع حاجياتها العاجلة للإطارات المناسبة. علاوة على

ذلك، لا توجد خطّة واضحة لإدارة الموارد البشرية ويقع التركيز على التكوين التقني دون تطوير مهارات الإدارة والقيادة، وفق المصدر نفسه.

تسجّل الدراسة أيضا تركيز الرواتب داخل شركة استغلال وتوزيع المياه على المناصب عوض الكفاءة والأداء، فضلا عن وجود بنية تحتيّة جامدة تحدّ من التنقّل الوظيفي والمرونة، وغياب آليات لتحفيز الأداء والاهتمام بالصحّة والسلامة في العمل.

جدير بالذكر أنّ رئيس مدير عام الصوناد السابق عبد الحميد منجة قد صرّح في حوار صحفي في شهر جوان/حزيران المنقضي أنّه من المنتظر أن تنتدب الشركة 1500 عونا بعد أن تقلّص عدد الأعوان من 7500 إلى 5900 بسبب المغادرة للتقاعد أو لأسباب صحّية.

يقول كاتب الدولة السابق للموارد المائية عبد الله الرابحي إنّه لا بدّ من العمل على إشكالية الحوكمة داخل شركة استغلال وتوزيع المياه إذ أنها غير قادرة على شراء مضخّ في قفصة أو تطاوين ولا تستطيع إصلاح عطب في الوقت الذي ينتظر فيه المواطن الحصول على الماء لـ24 ساعة.

ويشير إلى وجود دراسة تمّ إعدادها منذ 2015 حول الصوناد ومستقبلها، وينبغي العودة إليها اليوم والعمل على تحسينها وتحديد أيّ

"العون الواحد اليوم يقوم بعمل 3 أعوان في 3 مسالك سواء كان ذلك على مستوى التنفيذ أو التسيير".

"صوناد" نريد، حسب تعبيره.

يرفض الكاتب العامّ لجامعة المياه خالد بوعجيلة تحميل مسؤولية أزمة الحوكمة داخل الصوناد ويعتبر أنّه لا بدّ من المرور إلى الحلول، قائلا "الهدف بالنسبة إلينا في حوكمة الشركة هو تقديم الخدمات لمنظورينا.. عندما تجد نفسك في حكومات متغيّرة لا توجد متابعة للعمل".

علاوة على تغيّر الحكومات ووزراء الفلاحة، عاشت الصوناد في السنوات الأخيرة على وقع تغييرات على مستوى منصب الرئيس المدير العامّ، إذ تولّى هذا المنصب 3 رؤساء مديرين عامّين بين 2023 و2025.

رفض خالد بوعجيلة التعليق على هذه التغييرات معتبرا أنّ سلطة الإشراف هي المعنيّة باتخاذ مثل هذه القرارات وأنّها لا تؤثر على سير عمل الشركة.

وتمسّك أنّ الأولويّة اليوم تتمثل في إعادة هيكلة الصوناد وإعادة حوكمتها، وذلك من خلال إحداث إدارات جهويّة في كلّ ولاية عوض الأقاليم التي لا تلبّي حاجيات المواطنين.ـات، في إطار تركيز اللامركزية وتخفيف الضغوطات الموجودة على مستوى الإدارات المركزية.

تؤكّد الدراسة التي نشرها البنك الدولي حول

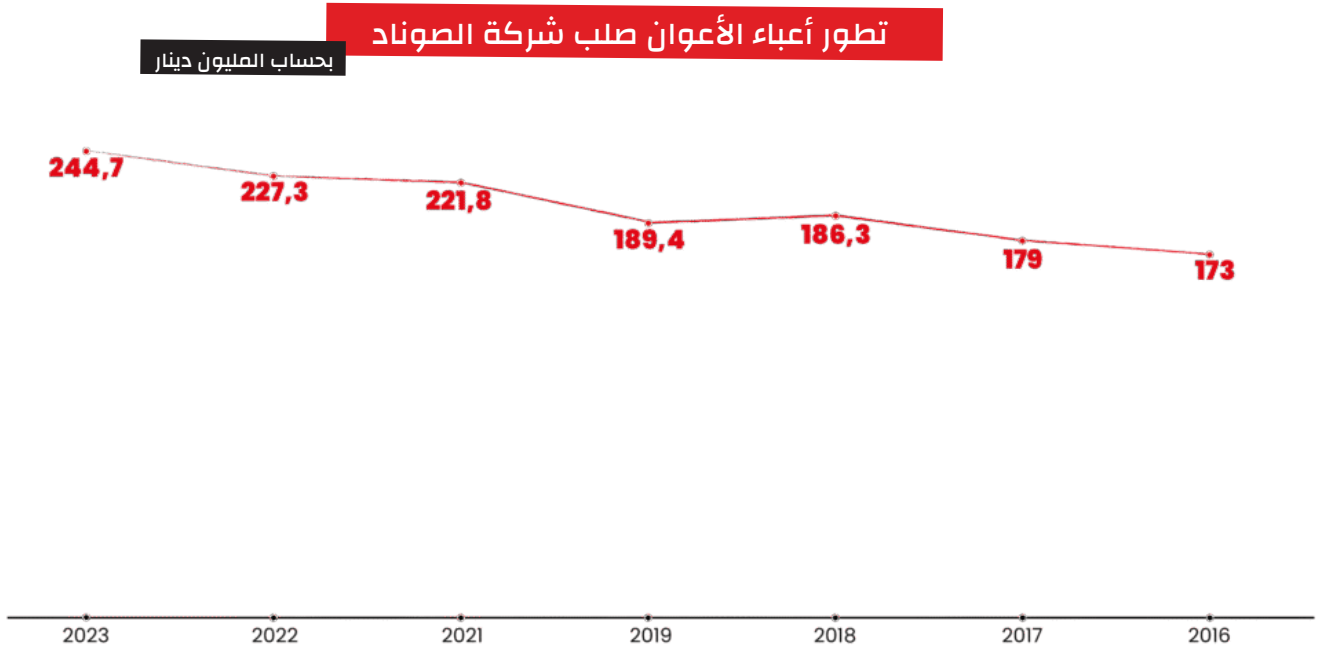

وضعيّة الصوناد في 2015 أنّ التنظيم المركزي لشركة استغلال وتوزيع المياه مركزي للغاية إذ يعتمد على 22 إدارة مركزيّة تتبع مباشرة المدير العامّ، ممّا يتسبّب في بطء في اتخاذ القرارات وعدم المرونة في الاستجابة لحاجيات المواطنين.ات. وخلصت إلى أنّ الصوناد أصبحت مؤسسة "بيروقراطية" تميل إلى أن تكون "نظاما مغلقا" أو "أداة بيد الدولة التي تسيطر على قراراتها الاستراتيجية".

ويؤدّي التدخّل المفرط للوزارات المختلفة في مجلس إدارة الصوناد إلى تأخير صدور القرارات وأحيانا مشاكل عندما يتعلّق الأمر في اتخاذ قرارات استراتيجية. بالإضافة إلى أنّ الرقابة المشدّدة التي تخضع إليها الصوناد تقيّد قدرتها على التكيّف والتطوّر، وفق المصدر ذاته.

تمثّل اليد العاملة أولويّة أيضا بالنسبة إلى كاتب عام جامعة المياه، فضلا عن مواكبة التطوّر في العالم سواء على مستوى المعدّات أو رسكلة الموظّفين وتكوينهم. ويشير بوعجيلة إلى أنّه تمّ عرض برنامج في هذا الإطار وتقديمه إلى رئاسة الحكومة.

واستبعد إمكانية خوصصة شركة استغلال وتوزيع المياه قائلا: "الصوناد دولة داخل الدولة وليس من السهل خوصصتها ولكن على الدولة التفكير في إعادة حوكمة الشركة وهيكلتها".

تواجه شركة استغلال وتوزيع المياه تحدّيات مختلفة على مستوى الحوكمة داخلها. على سبيل المثال، يؤدّي غياب عقود أداء ملزمة قانونيّا بين الدولة التونسية والصوناد، إلى جانب تقصير الدولة في تنفيذ التزاماتها تجاه الشركة، إلى تهديد استقرار هذه الأخيرة، بحسب ما جاء في تقرير البنك الدولي.

علاوة على ذلك، لا يركّز التخطيط الاستثماري لشركة استغلال وتوزيع المياه بالشّكل الكافي على تقليل الفواقد المائيّة وتحسين الأداء من خلال صيانة الشبكات والتحسين من كفاءتها، بل يقع التركيز بشكل كبير على توسعة القدرات، وفق الدراسة ذاتها.

إلى جانب اهتراء البنية التحتيّة لشبكات المياه التابعة للصوناد وضعف عمليّات الكشف عن التسرّبات وإصلاحها، تواجه الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه إشكاليّة أخرى تتعلّق بالعدّادات القديمة والمعطّلة. إذ أنّ أسطول العدّادات، خاصّة في المناطق الجنوبية، قديم جدّا، الأمر الذي يتسبّب في خسائر تجارية كبيرة، إذ أنّ 27% فقط من العدادات دقيقة، بينما 46% منها تجاوز عمره الافتراضي، ممّا يؤدّي إلى خسائر تجارية تفوق الـ10%، بحسب دراسة البنك الدولي.

وتشير الدراسة إلى وجود ضعف في استبدال العدادات القديمة والمعطّلة، بمعدّل يتراوح بين 40 و50 ألف عمليّة استبدال في السنة، في حين أن الهدف هو استبدال بين 280 و320 ألف عدّاد سنويّا.

يُذكر أنّ الرئيس المدير العامّ للصوناد عبد الحميد منجة أقرّ في حواره الصحفي المذكور بوجود إشكال في التزوّد بالعدّاد خلال سنوات 2018 و2019 و2020، مضيفا أنّ الوضع قد تحسّن حاليّا حيث يتمّ اقتناء بين 200 و300 ألف عدّاد سنويّا ويتمّ استبدال بين 150 و200 ألف عدّاد سنويّا. وأشار إلى أنّ التوجّه يسير حاليّا نحو الشبكات والعدّادات الذكيّة.

على صعيد آخر، سجّلت دراسة البنك الدولي تحدّيات أخرى تواجه حوكمة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه على غرار نظم المعلومات التجاريّة غير المكتملة، وغياب هيكل تنظيمي واضح ومركّز لإدارة الحرفاء ممّا يحول دون تطوير استراتيجية تجاريّة فعّالة، وضعف في إدارة العلاقات مع الحرفاء والتسعير والجباية.

أيّ مستقبل للصوناد؟!

لطالما كانت المياه "ثروة" نادرة في البلاد التونسية، دفعت متساكني البلاد إلى البحث عن حلول من خارج الصندوق لتأمين حاجياتهم من المياه للشرب والزراعة ومواصلة الحياة، فقد قام الرومان ببناء حنايا زغوان، وهي سواقي معلّقة فوق أقواس وأعمدة قدّت من صخور صلبة وتمتدّ على طول 132 كيلومتر، لنقل المياه من ولاية زغوان إلى مدينة قرطاج التي كانت مركز الحكم آنذاك.

ومن ثمّ، قام الأغالبة ببناء الفسقية في مدينة القيروان، والتي تُعتبر أهمّ معلم هيدروليكي في تاريخ العالم الإسلامي، وذلك لتزويد القيروان بالمياه.

كذلك، قام التونسيّون.ات على مدار سنوات بالبحث عن حلول

كميات الماء المنتجة في محطات تحلية مياه البحر

محطة تحلية مياه البحر جربة	محطة تحلية مياه البحر الزارات	محطة تحلية مياه البحر صفاقس
50 ألف متر مكعّب/يوم	100 ألف متر مكعّب/يوم	100 ألف متر مكعّب/يوم

لتجميع المياه مثل المواجل، وهي عبارة عن حوض تخزين مياه الأمطار في شكل حفرة تأخذ شكلا معيّنا ويتراوح عمقها بين 4 و6 أمتار، وأحيانا أكثر من ذلك، وتكون داخل المنزل أو محاذية له. ويمكن اللجوء إلى ماء الماجل لعديد الاستخدامات باستثناء شربها.

اليوم، تواجه تونس تحدّيات إضافية في علاقة بندرة المياه خاصّة وأنّها من ضمن البلدان الأكثر تأثّرا بالتغيرات المناخية والشحّ المائي. ولئن تتداخل الأطراف المعنية بمجال المياه في تونس، فإنّ الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه تبقى الأهمّ ودورها الأكثر تأثيرا بالنسبة إلى المواطنين.ات باعتبار أنّها الهيكل المعنيّ بتوفير المياه الصالحة للشرب.

يمثّل ضياع المياه إحدى أبرز الإشكاليّات التي تهدّد منظومة المياه في تونس وتستحقّ معالجة سريعة. ويقترح الأستاذ الباحث بمركز بحوث وتكنولوجيات المياه حمزة الفيل اللجوء إلى الشبكات نصف ذكيّة في مرحلة أولى والشبكات الذكيّة في مرحلة لاحقة للتدخّل بسرعة في حالة وقوع تسرّب أو عطب في إحدى قنوات المياه، نظرا إلى عدم قدرة الصوناد في الظروف الحاليّة على تجديد كامل الشبكة.

ويشير أيضا إلى ضرورة تعزيز مشاريع محطّات تحلية البحر التي شرعت فيها تونس والتي يمكن أن توفّر إمكانيّات هامّة من المياه.

يشير الفيل أيضا إلى ضرورة تفعيل استراتيجية الماء 2050 من خلال المصادقة عليها في مجلس وزاري وتوفير الموارد البشرية والمالية في كلّ وزارة معنيّة لتطبيقها حتّى يكون تنفيذها ناجعا.

إلى جانب اهتراء البنية التحتيّة لشبكات المياه التابعة للصوناد وضعف عمليّات الكشف عن التسرّبات وإصلاحها، تواجه الصوناد إشكاليّة أخرى تتعلّق بالعدّادات القديمة والمعطّلة

من جهته، يؤكّد الخبير في مجال المياه وكاتب الدولة السابق للموارد المائيّة عبد الله الرابحي ضرورة إصلاح الشبكات والاستثمار في محطّات تحلية مياه بحر جديدة، مشدّدا على ضرورة أن يكون هناك إرادة سياسيّة ومجتمعيّة لدى جميع الأطراف لإصلاح منظومة الماء.

ويتعيّن أيضا طرح الموضوع على طاولة النقاش ووضع برنامج حوكمة وتحديد الأولويّات، وتحديد سياسة فلاحيّة جديدة، وبحث إمكانية جمع كلّ من شركة استغلال وتوزيع المياه والديوان الوطني للتطهير في هيكل واحد، وإحداث وزارة للماء، وتغيير القوانين بما فيها مجلّة المياه باعتبار أنّ المجلّة الحاليّة تعود إلى سنة 1975، وفق المتحدّث ذاته.

ويشدّد أيضا على ضرورة وضع سياسة جديدة لتعريفة المياه تقوم على التحفيز للتقليل من استهلاك المياه وتخطية من يقوم بتبذير الماء، مذكّرا أنّ الدراسات موجودة ومن بينها استراتيجية الماء 2050 ويمكن بناء النقاش حولها.

وكان رئيس مدير عام الصوناد السابق عبد الحميد منجّة قد قال في الحوار الصحفي المذكور في الأعلى إنّ هناك عديد المشاريع المتعلّقة ببرنامج إصلاح وصيانة وإعادة تهيئة شبكات المياه في طور الإنجاز ومشاريع أخرى في طور البحث عن تمويل، منها مشروع في 7 ولايات يتعلّق بتحسين كفاءة الشبكات المرتبطة بولايات الجنوب الغربي والوسط الغربي، وهو ممول من قبل البنك الألماني للتنمية وبلغ مراحل متقدّمة.

تحتاج منظومة الماء اليوم إلى تدخّل عاجل من كافّة الأطراف المتدخّلة في مجال المياه إلى إصلاح شامل، الأمر الذي يتطلّب تدخّلا على مستوى المؤسسات المعنية ومنها شركة استغلال وتوزيع المياه التي يجمع الخبراء على ضرورة الشروع في إعادة هيكلتها وإرساء حوكمة جديدة صلبها تتماشى مع التحدّيات الجديدة وتنقذها من الأزمة الماليّة حتّى تتمكّن من الضلوع بدورها في توفير الماء الصالح للشراب للمواطنين. ات. أمر يتطلّب إرادة سياسيّة تبدأ بالمصادقة على استراتيجية الماء 2050 والشروع في تنفيذها ومناقشة بقية القضايا المتعلّقة بها مثل مجلّة المياه والتغيّرات المناخيّة وكيفيّة الحدّ من آثارها المرتقبة.

يشار إلى أنّ موقع الكتيبة كان قد توجّه بمطلب نفاذ للمعلومة إلى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه يوم 9 جويلية/ تموز 2025 دون أن يصلنا أيّ ردّ. كذلك، حاولنا الاتصال بمكتب الإعلام في كلّ من الصوناد ووزارة الفلاحة دون أيّ تفاعل.

حكيم القبطني أستاذ التعليم العالي في الجيوفيزياء التطبيقية
أزمة الجفاف.. وتحديات
استغلال الموارد الجوفية
في تونس

تعيش تونس منذ سنوات على وقع أزمة عطش خانقة لم تعرفها من قبل. تراجع التساقطات المطرية، تقلص مخزون السدود إلى مستويات غير مسبوقة، واستنزاف الموائد المائية الجوفية بفعل الجفاف المتكرر والاستغلال المفرط، كلها عوامل جعلت ملف المياه يتحول من مسألة بيئية إلى قضية أمن قومي تمسّ حياة المواطنين واستقرار الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، يتصاعد الجدل حول واقع الشبكة العمومية للمياه، التي تعاني من اهتراء البنية التحتية ورداءة جودة المياه الموزّعة، وهو ما دفع شرائح واسعة من التونسيين إلى الاعتماد على المياه المعدنية المعبّأة. غير أنّ هذا القطاع، الذي شهد نمواً سريعاً خلال العقدين الأخيرين، يطرح بدوره إشكاليات عميقة تتعلق بالاستنزاف الجائر للموارد الجوفية، خاصة في ظلّ تواصل سنوات الجفاف وتفاقم التغيرات المناخية.

وائل الونيفي

صحفي مختص في قضايا
مكافحة الفساد

للوقوف على أبعاد هذه الأزمة وفهم التحديات المرتبطة باستغلال الموارد المائية في تونس، نحاور اليوم الأستاذ حكيم القبطني، أستاذ التعليم العالي في الجيوفيزياء التطبيقية. يُعدّ القبطني من أبرز الباحثين المتخصصين في دراسة الخزانات الجوفية وأنماط تغذيتها واستغلالها، وله إسهامات علمية وأكاديمية في قضايا المياه وتدبيرها المستدام.

في هذا الحوار، يقدّم القبطني قراءة علمية دقيقة لواقع المياه في تونس، شارحاً كيف ولماذا تدهورت نوعية مياه الحنفية، وما الذي جعل استهلاك المياه المعدنية في تونس من بين الأعلى في العالم. كما يسلّط الضوء على المخاطر الحقيقية التي تهدد الموارد الجوفية بفعل الاستغلال الصناعي والفلاحي غير المنظم، مقدّماً حلولًا واستراتيجيات عملية لضمان استدامة هذا المورد الحيوي للأجيال القادمة.

يطرح الكثير من المواطنين سؤالًا مشروعاً: لماذا نعاني من نقص المياه رغم وفرة وحدات تعبئة المياه المعدنية في البلاد؟

السبب يعود بالأساس إلى أنّ مياه الحنفية في تونس ليست ذات جودة عالية للشرب. صحيح أنها مطابقة للمواصفات التونسية ويمكن استعمالها منزلياً دون مشاكل صحية، لكنها لا تتمتع بالمذاق أو النكهة الجيدة، وأحياناً يكون لها لون أو رائحة غير محبذة. لذلك اتجه المواطنون نحو استهلاك المياه المعدنية بكثرة، وهو ما شجع على انتشار وحدات إنتاجها. الدولة أيضاً ساهمت في هذا التوجه عبر تشجيع الاستثمار. لكن يبقى السؤال: إلى متى يمكن أن يستمر هذا النمط في ظلّ تغيّر المناخ وتواصل سنوات الجفاف؟

إلى أي مدى أثّرت التغيرات المناخية على الموارد المائية في تونس؟

نحن الآن في السنة السادسة من الجفاف المتواصل تقريباً. النماذج المناخية تشير إلى أنّ فترات الجفاف ستزداد طولًا وقسوة. خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر الأخيرة، لم تتجاوز نسبة امتلاء السدود 10% من المعدل الطبيعي. هذا النقص الحاد انعكس مباشرة على الموائد المائية الجوفية التي تُستغل لإنتاج المياه المعدنية، وبالتالي أصبح مخزونها مهدداً.

كيف تتم تغذية الموائد المائية الجوفية، وما معنى «السحب الجائر»؟

الموائد المائية تتغذى سنوياً من الأمطار التي تتسرب إلى الخزان الجيولوجي. لكن عندما تكون كميات المياه المسحوبة أكبر بكثير من كميات التغذية الطبيعية، نصل إلى ما يسمى «السحب الجائر». في تونس هناك مناطق وصل فيها الاستغلال إلى 400% من طاقة الموائد المائية. هذا يسبب انخفاضاً في منسوب المياه وارتفاعاً في ملوحتها، ويجعل بعض الآبار جافة ويؤثر سلباً على الفلاحين.

لماذا تتركز أغلب وحدات المياه المعدنية في سفوح الجبال؟

لأنّ المياه القريبة من سطح الأرض في تلك المناطق تكون أكثر نقاءً وأقل ملوحة مقارنة بالمياه الموجودة في الأعماق. لكن هذه الخزانات السطحية تتأثر بسرعة بالتغيرات المناخية وبالجفاف، عكس الخزانات العميقة التي تحتوي على مياه أقدم وأقل عرضة للتقلبات السريعة.

في تونس هناك مناطق وصل فيها الاستغلال إلى 400% من طاقة الموائد المائية. هذا يسبب انخفاضاً في منسوب المياه وارتفاعاً في ملوحتها

في حال وجود استغلال مفرط، كيف يتم تنظيم الأولويات بين المعامل والمواطنين والفلاحين؟

القانون واضح: الأولوية دائماً للمواطن والفلاح. إذا حصل نقص في الموارد، يجب أن تخفّض وحدات تعبئة المياه المعدنية إنتاجها حتى يتوفّر الماء للاستعمال المنزلي والفلاحي. لكن الإشكال أنّ الرقابة ليست كافية، وهناك آلاف الآبار العشوائية التي لا تخضع لأي تنظيم رسمي، مما يعقّد المعادلة أكثر.

ما حجم انتشار الآبار العشوائية في تونس؟

وفق الأرقام الرسمية، حوالي 60% من الآبار الموجودة هي عشوائية وغير مرخصة. هذا الرقم قد يكون في الواقع أكبر. هذه الآبار تُستغل دون دراسة أو متابعة، وبالتالي تساهم في استنزاف الموارد الجوفية بشكل خطير.

هل هناك برامج للمراقبة والمتابعة الدورية للمخزون المائي؟

نعم، هناك دراسات ومتابعات تُجرى عادة مرتين في السنة: الأولى بعد الصيف حين يكون منسوب المياه منخفضاً، والثانية بعد نزول الأمطار حين يرتفع المنسوب نسبياً. لكن هذه المتابعات تبقى غير كافية ما لم تُدمج في سياسات شاملة وتُراجع التراخيص بصفة دورية حسب الظروف المناخية.

ما الحلول التي تقترحونها لتجاوز هذه الأزمة وضمان استدامة الموارد المائية؟

اقترح جملة من النقاط العملية لتجاوز هذه الأزمة وضمان استدامة أكثر للموارد المائية، وقد ارتأيت تقسيمها كالتالي:

- مراجعة التراخيص بصفة سنوية وربطها بالمراقبة الفعلية للموائد المائية.
- تخفيض الإنتاجية في وحدات المياه المعدنية وقت الأزمات لإعطاء الأولوية للمواطنين والفلاحين.
- التصدي للآبار العشوائية وتطبيق القانون بحزم.
- تشجيع الصناعات والفلاحة على تقليل البصمة المائية عبر تدوير المياه واختيار زراعات أقل استهلاكاً للماء.
- الاستثمار في تحلية مياه البحر والمياه المعالجة لتخفيف

الضغـط علـى الموائـد الجوفيـة.

- تغيير النمـوذج الفلاحـي نحـو زراعـات بيولوجيـة ومحليـة أقـل اسـتهلاكاً للمـاء.

كلمة أخيرة قبل انهاء هذا الحوار؟

لا يمكننـا الاسـتمرار فـي الاسـتغلال المفـرط للمـوارد المائيـة وكأنهـا غيـر محـدودة. يجـب أن نغيّـر نظرتنـا لقطـاع الميـاه ككل، ونـدرك أنّ الميـاه المعدنيـة ليسـت سـوى حـل ثانـوي ومخـزون للأجيـال القادمـة. الاسـتدامة تقتضـي تعـاون الجميـع: الدولـة، المسـتثمرون، الفلاحـون والمواطنـون، حتـى نضمـن الأمـن المائـي لتونـس.

المجامع المائية:

من حلّ الى معضلة تُؤرّق الرّيف التونسي

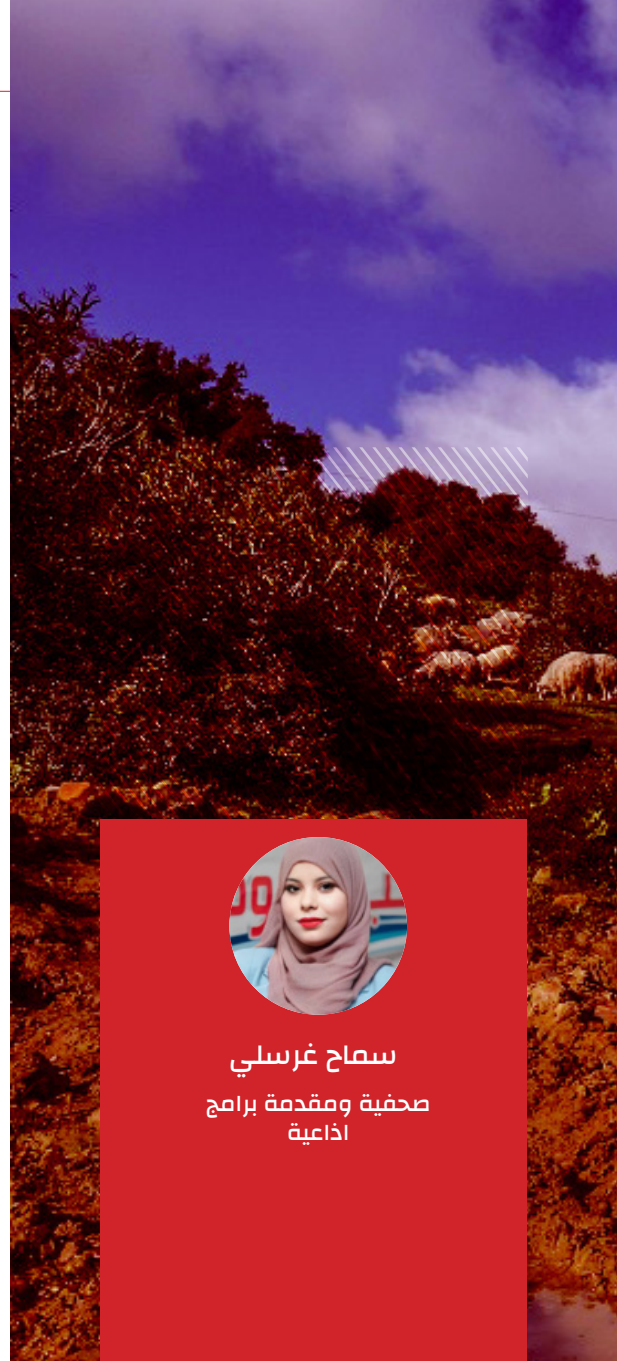

في تونس، ما تزال المياه تشكّل واحدة من أكثر القضايا الحياتية والإنسانية إلحاحا، ولا سيما في الأرياف حيث تمثل «المجامع المائية» الوسيلة الأساسية لتوفير المياه في مناطق بعيدة عن شبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

هذه الجمعيات التي تأسّست منذ سبعينات القرن الماضي بهدف دعم التنمية الريفية، تحوّلت على مرّ السنوات إلى صورة معبّرة عن أزمة عميقة تنعكس على حياة آلاف العائلات الفقيرة، وتبرز أوجه قصور في الإدارة والبنية التحتية، وسط تزايد معدّلات ندرة المياه وتأثيرات التغير المناخي.

سماح غرسلي

صحفية ومقدمة برامج
اذاعية

في قرية الشرادة بالقيروان، لا يعرف أطفال مريم سوى طعم القلق المستمرّ على قطرة ماء تسحبها المضخة. مريم، أم لثلاثة أطفال، تجد نفسها يوميًا أمام معادلة معقدة تتمثل في توزيع قوارير الماء على مختلف احتياجات الأسرة المحدودة، مع خوف دائم من انقطاع الكهرباء التي تشغّل المضخة.

تقول مريم في حديثها لموقع الكتيبة «حين تنقطع الكهرباء، نعُدّ القطرات... أحيانًا نصاب بالعجز ونحن نحاول توفير الماء للنظافة والشرب».

قصّة مريم تعكس معاناة عشرات الآلاف من الأسر الريفية. إذ يمثّل عبد الرزاق، وهو فلاّح أصيل ولاية سيدي بوزيد، الوجه الآخر للأزمة فرغم التزامه بسداد فواتير الكهرباء، يظلّ وصول المياه محدودًا وساعات الخدمة قليلة، ما اضطرّه لشراء صهريج مياه مرتين في الشهر، وتكلفة المياه أصبحت أثقل من تكلفة بذوره.

المجامع المائية.. ركيزة أساسية لتأمين المياه في المناطق الريفية

تأسّست المجامع المائية في تونس منذ السبعينات في شكل جمعيات محلّية تهدف إلى توفير المياه الصالحة للشرب في الوسط الريفي، ويوجد بالبلاد التونسية 2500 جمعية مائية، نصفها يسير منظومات مائية لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب أما النصف الأخر فهو يقوم بتسيير منظومات الري بالمناطق السقوية.

جاء تأسيس هذه المجامع بدافع تقليل الضغط على الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه «الصوناد» وتسهيل الحصول على الماء في المناطق النائية التي يصعب ربطها بشبكة المياه المركزية، خاصة في ظلّ طبيعة جغرافية مختلفة وتوزيع سكاني متفرّق.

ويتميّز هذا النموذج بالاعتماد على مشاركة السكان المحليين في الإدارة والتشغيل، علما أنّ غالبية المشرفين هم من المتطوعين المحلّيين الذين قد يفتقرون أحيانا للخبرات الفنية المطلوبة، ما يؤثّر على جودة الإدارة والاستدامة، إذ يدير كل جمعية مائية فريق يضم من 5 إلى 7 أعضاء من المتطوعين من سكان تلك المنطقة الريفية الذين لا يمتلكون مهارات في تسيير المنظومات المائية بالرّغم من أنّها تسهر على إدارة 80% من الموارد المائية بالبلاد التونسية أي أنّها تدير قسطا من المياه أكبر أربع مرات مما تستغله الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وكان تأسيس الجمعيات هدفه تعميم التسيير اللامركزي

يدير كل جمعية مائية فريق يضم من 5 إلى 7 أعضاء من المتطوعين من سكان تلك المنطقة الريفية الذين لا يمتلكون مهارات في تسيير المنظومات المائية بالرّغم من أنّها تسهر على إدارة 80% من الموارد المائية بالبلاد التونسية

لخدمات المياه، ممّا يعزّز إدارتها من طرف سكان المناطق وتقريب الماء لهم، مع دعم فني ودعم الدولة في الموارد والتجهيزات، غير أنّ هذا النموذج، رغم أهميته التنموية، لم يخلُ من اختلالات خلال فترة ما قبل الثورة، حيث كانت بعض هذه الجمعيّات محطّ استغلال سياسي مرتبط بنظام النفوذ المحلي، ما أثّر على استقلالية القرارات الإدارية وضبابية الحوكمة، وساهم في تعقيد قدرة الجمعيات على الاستجابة بفاعلية لحاجات المجتمع.

وبعد الثورة سنة 2011 ، انخفض عدد الجمعيات النشطة إلى ما بين 1200 و1500 جمعية، نتيجة تغييرات في الدعم الحكومي، وسوء الإدارة المتواصل، وغياب المتابعة والمراقبة الفعلية، في حين أنّ الحاجة إلى موارد مائية آمنة ومستقرة ازدادت مع مرور الوقت ومع تفاقم أزمة التغيرات المناخية وشحّ المياه.

من هنا نستنتج أنّ المجامع المائية تقدّم دراسة حالة حقيقية لكيفية تقاطع التحديات التنموية والسياسية والإدارية في قطاع حيوي مثل المياه في بلد يعاني ندرة مائية حادّة. هذا التقاطع جعل من المجامع أكثر عرضة للتدهور رغم أهميتها الحيوية،

ديون متراكمة وبنية تحتية متداعية في مواجهة مناخ متغيّر

تحوّلت هذه الجمعيات طيلة السنوات الماضية من أمل تنموي إلى كيان يعاني أزمات مالية خانقة، إذ تراكمت ديون المجامع تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى حدّ أدى إلى قطع التيار عن المضخات، ما حرم السكّان من المياه لفترات طويلة، كما حدث في عدة مناطق منها ولاية القيروان منذ 2018.

وأصبحت هذه الجمعيات -التي اعتبرتها السلطة حلاّ لمشاكل نقص المياه- مصدرا للمشاكل التي أثّرت في ديمومتها واستمراريّتها فأصبحت ملفّا شائكا وخطيرا بالنسبة إلى المواطن والمسؤول. ولم يتخلّف الإعلام في الحديث عنه في عدة مناسبات لكن دون جدوى.

من جانبهم، نادى نشطاء المجتمع المدني لسنوات عبر مواقع التواصل الإجتماعي بإيجاد حل جذري لما وصفوه بالفساد صلب الجمعيات المائية.

في البريج إحدى القرى النائية ببلدية بوزقام من ولاية القصرين تحدث يوسف حقّي العضو المستقيل من المجمع التنموي الفلاحي البريج لموقع الكتيبة عن مشكلة انقطاع ماء الجمعية المتواصل مرجعا هذا الانقطاع إلى ما وصفه بسوء التصرف والمحسوبية في توزيع الماء على مستوى القائمين عليها.

وأمام مشكلة الانقطاع المتواصل للمياه، أكّد محدّثنا أنّ أغلب الأهالي يلجأون إلى الآبار المهجورة وشراء الصهاريج المملوءة بالماء لتوفير حاجياتهم.

في نفس السياق، أكد عبد الوهاب ميساوي، وهو عضو سابق في إحدى الجمعيات المائية وجود «فساد وإخلالات على مستوى تسيير الجمعيات المائية»، وفق قوله.

ويضيف الميساوي أنّ سلطة الإشراف «لا تحرّك ساكنا أمام عدة مخالفات صلب الجمعيات المائية» وأنّ سبب غرق الجمعيات المائية في الديون هو «سوء التسيير والتخاذل من الهيئة المديرة».

خلال سنة 2023 تقدّم يوسف حقّي في القصرين بشكاية موضوعها إخلالات وفساد بالمجمّع المائي بالبريج ذكر فيها التجاوزات التي ترتكبها هيئة المجمع على غرار الانتخابات التي لا تمتثل إلى الشروط المذكورة في الفصل 23 من الأمر عدد 1819 و المؤرخ في 23 أوت 1999 والمتعلّق بالمصادقة على النظام الأساسي لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى فواتير الاستخلاص التي اعتبرها غير قانونية لأنّها غير مرفوقة بوُصولات قبض، وفق ما ينص عليه نفس القانون .

وعلى الصعيد التقني، تعاني شبكات التوزيع من ضعف الصيانة، حيث لا تزيد نسبة الصيانة الكاملة عن 14% في مجامع الشرب و13% في مجامع الريّ. بالإضافة إلى ذلك، تنتشر ظاهرة الربط العشوائي في 32% من مجامع مياه الشرب و14% من مجامع الريّ، وهو ما يؤدّي إلى تفاقم الخسائر المائية والمالية ويهدّد سلامة الشبكات.

إذ سبق وأن أظهرت الدراسات أنّ فقدان المياه في شبكات الريّ قد يصل إلى 50%، مع تكاليف سنوية هائلة تفوق 750 مليون دينار نتيجة التسرّبات واستخدام المياه غير المنظّم.

كل هذه النقاط التي سبق ذكرها سببها ضعف الحوكمة وشُبهات الفساد، إضافة إلى غياب الشفافية في إدارة الجمعيات، وعمّقتها التغيرات المناخية التي سببت جفافًا مستمرًا وانخفاضًا في الأمطار إضافة إلى استنزاف المياه الجوفية، ما يقلّص المتوفّر من المياه ويزيد الحاجة لنظام أكثر مرونة وتنظيمًا، ما يجعل الكثير من المجامع عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها أو تنفيذ خطط تطويرية، مع غياب رضا المجتمع المحلي وتراجع ثقته في هذه المؤسسات.

وبالتالي أصبح الحق في الماء حسب الفصل 48 من دستور 2022 رهين حلّ هذه المشاكل الفنية والمالية داخل هذه الجمعيات المائية.

تداعيات أزمة المياه على المجتمع الريفي وأهمية الإصلاح الشامل

رغم أنّهم مدرجون كمستفيدين من خدمات المياه، يعيش 43% من سكان المناطق الريفية المعتمدين على المجامع المائية في أزمة عطش نتيجة الانقطاعات المتكرّرة وضعف جودة المياه ما شكّل عبئًا ماديًا واجتماعيًا ضخمًا بالنسبة إليهم، حيث تضطرّ الكثير من العائلات إلى شراء المياه المعبّأة بأسعار مرتفعة تفوق قدرتهم المالية. كما تتحمّل النساء في الريف المسؤولية الأكبر في حمل القوارير لمسافات طويلة وتحمّل مسؤوليات توفير وتوزيع المياه على أسرهن.

هذا الوضع دفع بعض العائلات إلى الهجرة القسرية من القرى باتّجاه المدن أو خارج البلاد، ما يخلّ بتوازن الحياة الاجتماعية ويزيد من الضغوط على المناطق الحضرية. كما تفاقمت الأمراض المرتبطة بتلوث المياه، مثل التهابات الجهاز الهضمي وأمراض الكلى، ما يفاقم الأزمة الصحّية ويهدّد جودة حياة السكان.

الشهادات الميدانية التي عاينها موقع الكتيبة تعيد التأكيد على هذا الواقع المرير الذي يعيشه سكان الأرياف بسبب أزمة المياه. وقد دعا أغلب من تحدّثنا معهم إلى إصلاح منظومة المجامع المائية والإدارة الرشيدة، بما يضع حدّا لانهيار الخدمات صلب هذه المجامع.

في عام 2024، شهدت تونس ما يقارب 186حركة احتجاجية في أغلب ولايات الجمهورية، بينما بلغ عدد التحركات الى غاية جويلية 2025 وفق المنتدى التونسي

بلغ عدد التحركات الى غاية جويلية 2025 نحو 127 تحرّكا احتجاجيا تعبيرًا عن رفض شعبي واحتجاجا على تردّي أوضاع المياه في الريف

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو 127 تحرّكا احتجاجيا تعبيرًا عن رفض شعبي واحتجاجا على تردّي أوضاع المياه في الريف وغياب حلول ملموسة إذ طالب المحتجون بإيجاد حلول جذرية تساعد على الخروج من هذه الأزمة. كما قدّم قسم العدالة البيئية بالمنتدى رؤيته التي تعتمد مقاربة حقوقية واجتماعية بخصوص مجلّة المياه والدفع نحو إنجازها من أجل حماية وتنمية الموارد المائية والتي نادت بتحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحق في الماء الصالح للشرب والتطهير على أساس مبادئ حقوق الإنسان وحسب المعايير العالمية و بالاعتماد على القيمة الاجتماعية للماء.

في المقابل، وعلى المستوى الرسمي، أطلق الرئيس قيس سعيد في فيفري 2025 وعدًا بإجراءات جوهرية تتضمّن جدولة ديون المجامع المائية التي قدرت بـ13 مليون دينار لمؤسسات الدولة مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، و4 ملايين دينار لصالح شركة المياه الوطنية لعام 2024 إضافة إلى تجديد شبكات الماء الصالح للشرب.

كما تقدّمت وزارة الفلاحة باقتراحات إصلاحية شملت دعم المؤسسات الجهوية وتعزيز الرقابة المالية وترميم وتجديد منظومات المياه وتحويل المجامع إلى جمعيات ذات مصلحة عمومية مع إشراك القطاع الخاص.

وعلى مستوى التشريعات، تمّ طرح ومناقشة عدّة قوانين ومشاريع تهدف إلى تحديث آليات التسيير وتوفير موارد مائية بديلة، بيْد أنّ تطبيق هذه النصوص والقوانين لا يزال متعثّرًا، بانتظار قرارات فعلية واضحة وإرادة سياسية قويّة تنتقل من وعود على الورق إلى تنفيذ ملموس.

فهذه الوعود التي بقيت حبرا على ورق ما زالت تثير إحباطًا متزايدًا لدى سكّان المناطق الريفية، الذين يرون في هذه القرارات أعواما من الانتظار دون تحسينات محسوسة، مذكّرين أنّ المياه حقّ أساسي لا يصحّ أن يبقى رهين العجز عن التنفيذ.

تُجسّد أزمة المجامع المائية في تونس أكثر من مجرد مشكلة تقنية أو إدارية، فهي مرآة لحالة هشاشة تنموية واجتماعية تعيشها مناطق الريف، حيث يختلط العطش بالجوع والتهميش. معاناة مريم وعبد الرزاق وآلاف الأسر غير منحصرة في الحرمان من الماء فحسب، بل تمتد لتطال كرامتهم وصحتهم ومستقبل أجيال بأكملها.

محمية إشكل:

من جنّة بيئيّة إلى تراث مهدّد بالاندثار

رغم فرادة منظومتها البيئية ومكانتها العالمية والتاريخية تتعرض محمية اشكل الواقعة في ولاية بنزرت، شمالي البلاد، إلى انتهاكات شتّى على مستوى تنوّعها البيولوجي نتيجة إلى الأنشطة البشرية وتأثيرات التغيّرات المناخية أمام سوء الحوكمة من طرف الادارة العامة للغابات والوكالة الوطنية لحماية المحيط.

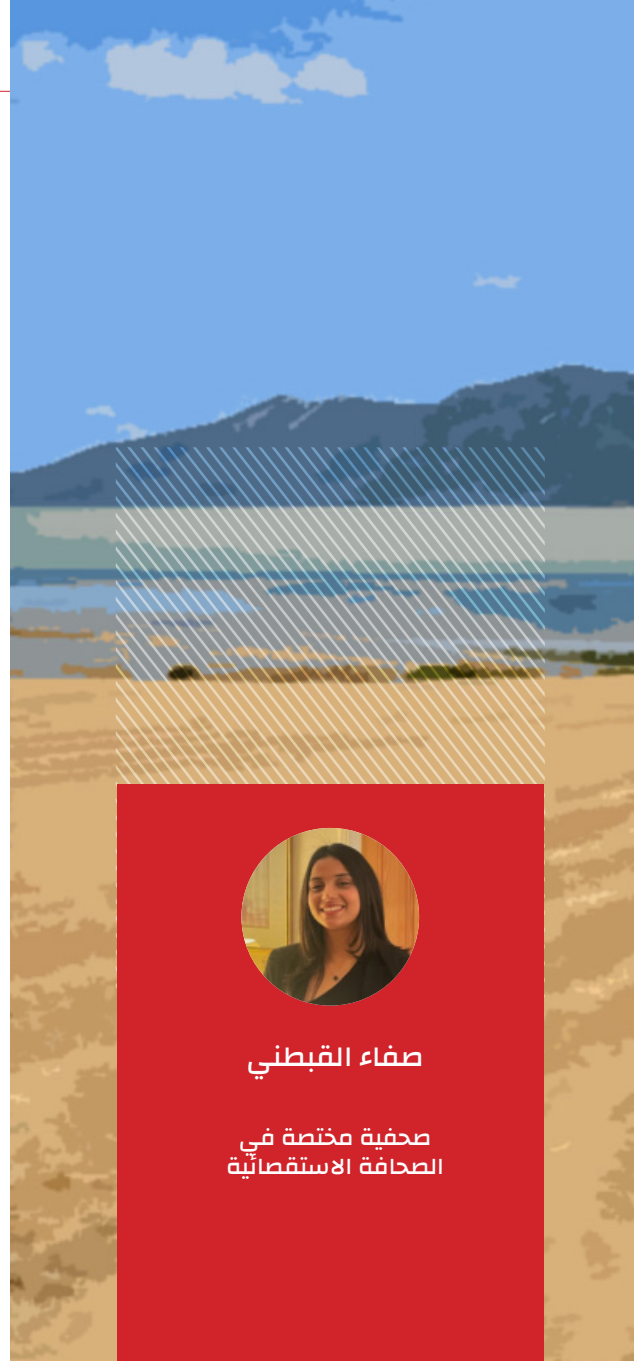

صفاء القبطني

صحفية مختصة في
الصحافة الاستقصائية

الحزن و العجز يسيطران على قلب لطفي الذي يبلغ من العمر 62 عاما وهو أحد متساكني معتمدية منزل بورقيبة التي تبعد 15 كلم عن حديقة إشكل. يصف لنا لطفي مدى تعلّقه بحديقة "اشكل" حيث كان حاضرا على كل مراحل تأسيسها، و لا يمكن إخفاء حزنه البالغ واضطرابه الداخلي لما حلّ بمكانه المفضّل الذّي كان يهرب إليه من ضغوطات الحياة ومشاكل العمل، لكن مع قرار غلق الحديقة وجد لطفي نفسه بلا مكان يفيء إليه، وفق قوله.

بنبرة يائسة تخفي آمالاً متلاشية يقول لطفي : "اعتدت أن أزور المحمية مرّة أو مرّتين في الأسبوع لكن اليوم مع قرار الغلق لم أعد أستطيع زيارة المحمية كما في السابق ... لديّ شغف كبير بالطبيعة وخاصة بالطيور."

يضيف متنهّدا : "اشكل لم تعُد مثلما كانت سابقا في فترة التسعينات، إذ تعاني الآن من مشكلات عديدة، من بينها ندرة الطيور المهاجرة ونقص الموارد المائية بسبب السدود."

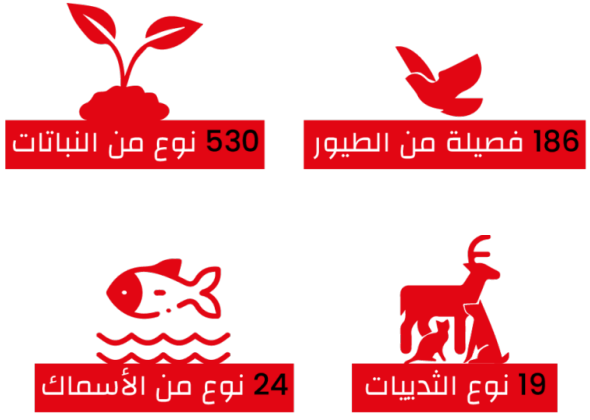

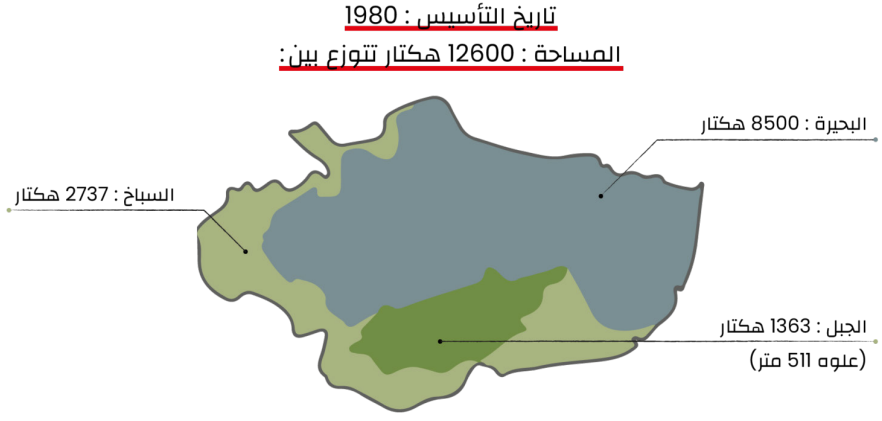

محمية اشكل ظاهرة بيئية استثنائية

تقع المحمية الوطنية "إشكل" في شمال شرق تونس على بعد 75 كيلومترًا من العاصمة تونس. تغطّي مساحة تقدّر بحوالي 12,600 هكتار، تنقسم بشكل متعاقب إلى مناطق متنوعة تشمل الجبل (1,363 هكتار) و بحيرة إشكل 8,500 هكتار والاهوار 2,737 هكتار. منذ فترة طويلة، تمّ التعرّف على البحيرة والمستنقعات كواحدة من أهمّ المناطق الرطبة في غربيّ الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسّط. وهي أيضًا معروفة بأنّها ملاذ للطيور. يتمّ إمداد البحيرة بالمياه العذبة من حوضها القادم من منطقة تبلغ مساحتها 2080 كيلومترا مربّعا، وهي متّصلة بالبحر من خلال بحيرة بنزرت عبر وادي تينجة.

وتستمدّ المحميّة اسمها من جبل إشكل الذي يتميّز بصموده عبر العصور، شاهدًا على عبور الحضارات الكبرى والأحداث التاريخية والثقافيّة المهمّة حيث احتضنت الدّولةَ الحفصيةَ والرومانَ والفينيقيين.

إلى جانب كامارغ (فرنسا)، ودنيانا (إسبانيا)، والقالة (الجزائر)، تمّ الاعتراف ببحيرة إشكل كواحدة من بين الأراضي الرطبة الرئيسية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

> تُقضّي الطيور المهاجرة أثناء مسارات الهجرة من الشمال نحو الجنوب فترة الشّتاء في محمية اشكل حيث تبني أعشاشها وتبيض أيضا. وهذا ساهم في تصنيف محمية اشكل منطقة ذات أهمية إيكولوجية وإدراجها في قائمة التّراث العالمي.
>
> المهندس البيئي السيد حمدي حشاد

حيث تعتبر واحدة من المواقع القليلة في العالم المدرجة ضمن العديد من الاتفاقيات الدولية.

تمّ توقيع اتفاقية رامسار الدولية في عام 1971 بهدف حماية المناطق الرطبة ذات الأهمية العالية. وفي عام 1980 انضمّت تونس إلى هذه الاتفاقية بعد إدراج بحيرة إشكل في قائمة المناطق الرطبة المحمية بموجب الاتفاقية.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى الحفاظ على التنوّع البيولوجي و الموارد المائية في المناطق الرطبة وتعزيز استدامتها.

سنة 1979 سُجّلت المحميّة في قائمة التراث العالمي من قبل منظّمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم وهذا ما يمكّنها من الحصول على مساعدات مالية لضمان استمرارية حمايتها.

كما انضمّت محميّة "اشكل" الى المحيط الحيوي لليونسكو سنة 1977 وذلك لوجود سكّان بداخلها، فضلا عن الأنشطة البشرية المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية.

يقول الخبير البيئي حمدي حشّاد : «بفضل تركيبتها الفريدة وسخاء الطبيعة، تُعتبر بحيرة إشكل ظاهرة بيئية استثنائية في

بنـزرت" هكـذا اسـتهلّ الخبيـر البيئـي حمـدي حشـاد حديثـه عـن محميـة اشـكل.»

يتابـع محدثنـا قائـلا: "تمتـاز هـذه البحيـرة بأنّهـا تجمـع بيـن سـتّ أوديـة مختلفـة وسـتّة أنـواع رئيسـية مـن الميـاه العذبـة التّـي تتدفّـق إليهـا مـن وادي سـجنان ووادي غزالـة ووادي الملاح و وادي دوميـس ووادي جوميـن وأخيـرا وادي تينجـة. هـذا التّلاقـي المميّـز يـؤدّي إلـى زيـادة كبيـرة فـي محتـوى الميـاه العذبـة فـي البحيـرة خـلال فصـل الشـتاء. أمّـا فـي فصـل الصيـف، ينخفـض منسـوب ميـاه الأوديـة السـتّة التـي تُمـدّ البحيـرة بالميـاه العذبـة، مـا يسـمح للميـاه المالحـة مـن البحـر الأبيـض المتوسـط بالتسـرّب إلـى البحيـرة وزيـادة ملوحتهـا. هـذا التغييـر فـي ملوحـة الميـاه يفتـح البـاب أمـام ظهـور حيـاة بريـة وبيئيـة جديـدة علـى شـواطئ البحيـرة، مـا يعـزز تنوّعهـا ويدعـم الكائنـات الحيـة مـن الحيوانـات والنباتـات الموجـودة فـي المنطقـة".

و يضيـف حمـدي حشّـاد مفسّـرا : "تنفـرد محميـة اشـكل بخصوصيـة مهمّـة علـى مسـتوى العالـم حيـث أنّهـا تُعتَبـر البحيـرةَ الوحيـدة المرتبطـة بنهـر والنهـر مرتبـط ببحيـرة والبحيـرة مرتبطـة بقنـاة والقنـاة مرتبطـة بالبحـر الأبيـض المتوسـط. هـذه التركيبـة تقريبـا موجـودة فـي بحيـرة اشـكل فقـط."

تتـوزع التشـريعات المتعلقـة بالمناطـق المحميـة علـى عـدة أنظمـة قانونيـة مـن بينهـا مجلـة الغابـات، مجلـة التهيئـة الترابيـة والتعميـر، بالإضافـة إلـى قانـون المحميـات البحريـة والشـاطئية وقانـون الحدائـق الحضريـة. وتهـدف جملـة هـذه التشـريعات إلـى المحافظـة علـى الطبيعـة والتنـوّع البيولوجـي فـي الوسـطين البحـري والسـاحلي واسـتعمال مواردهمـا الطبيعيـة فـي إطـار التنميـة المسـتديمة وذلـك بإحـداث مسـاحات محميـة بحريـة وسـاحلية.

محمية اشكل .. الجنّة المنسيّة

تعانـي المحميـة الآن مـن وضـع كارثـي : فالطيـور المهاجـرة التـي اعتـادت العيـش فـي هـذا المـكان تجـد نفسـها الآن بـلا مـأوى، ويمكـن رؤيـة بعضهـا يبحـث عـن الطّعـام والمـاء بينمـا يبـدو البعـض الآخـر منهـا متعبًـا وهائمًـا. يقـول فتحـي البجـاوي رئيـس جمعيـة أحبـاء محميـة اشـكل بحُرقـة شـديدة فـي هـذا الصـدد : «انّ النباتـات اليـوم مذبوحـة وجافّـة، حيـث تفتقـر البيئـة المحيطـة بالمحميّـة إلـى العنايـة والصيانـة فضـلا عـن أنّ المحميّـة أصبحـت مهجـورة وهـذا يجسّـد التأثيـرات السّـلبية للإهمـال والتخلّـي عـن البيئـة الطبيعيـة.»

هـذه العبـارات تختـزل حالـة محميـة "اشـكل" منـذ عقـود. فعلـى الرغـم مـن وضعهـا المحمـي منـذ عـام 1977، إلّا أنّ منظومـة "إشـكل" شـهدت ومازالـت تشـهد تغييـرات جوهريـة/ حيـث تـمّ -علـى سـبيل الذّكـر- بنـاء سلسـلة مـن السّـدود علـى الأوديـة التـي تصـبّ فـي البحيـرة. ونتيجـة لذلـك، فـإنّ تغييـرات فـي هيدرولوجيـة المنظومـة قلّصـت بشـكل كبيـر إمـداد الميـاه العذبـة وأدّت إلـى فقـدان التنـوّع البيولوجـي وارتفـاع نسـبة الملوحـة المتأتّيـة مـن بحيـرة بنـزرت فـي المنطقـة الرطبـة، محوّلـة إيّاهـا إلـى أرض رطبـة عاديـة يتدخّـل فيهـا الإنسـان، وفـق مـا أفادنـا بـه فتحـي البجـاوي رئيـس جمعيـة أحبـاء محميـة "اشـكل".

مـن جهتـه يُعـرّف المهنـدس البيئـي حمـدي حشـاد التنـوّع البيولوجـي علـى أنّـه "الرصيـد الشـامل للكائنـات الحيـة التـي تتمثـل فـي الحيوانـات، النباتـات، الفطريـات حتـى مـن البكتيريـا التـي تكـون موجـودة فـي وسـط معيّـن". و يقـاس التنـوع البيولوجـي بعـدد أنـواع الكائنـات الحيّـة ومـدى قيمتهـا علـى مسـتوى المنظومـة الإيكولوجيـة، وفـق قولـه. ويؤكـد حشّـاد فـي نفـس السـياق علـى

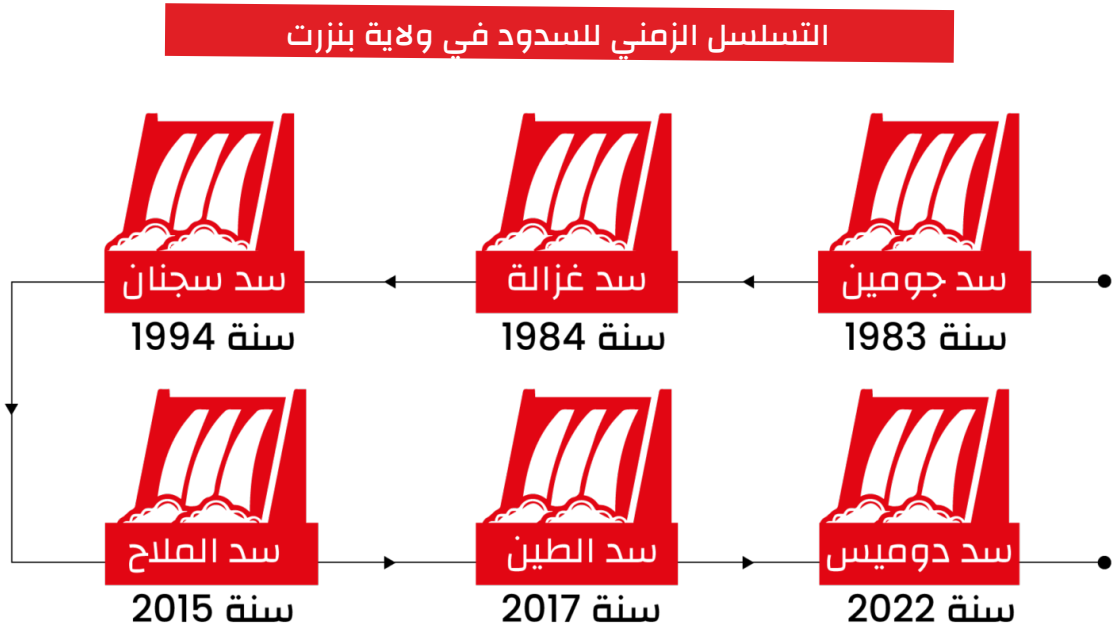

أنّ محمية اشكل تتمتّع برصيد هام من الحيوانات ومن الغطاء النباتي حتى من مناطق التعشيش المخصّصة للطيور والتي تشكّل بدورها نواةً هامة داخل المحمية وبالتالي فانّ "هذا التنوع البيولوجي هو سبب وجود حديقة إشكل المصنّفة كتراث عالمي لكن في حالة نقصه تصبح المحمية مهددة مستقبلا"، وفق ما جاء على لسانه.

وجاء في تقريرنُشر من طرف المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة تحت إشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة سنة 2018 بعنوان" تقرير حول الإدارة المستدامة للمناطق الرطبة في تونس" أنّ بحيرة اشكل تتعرّض الى تأثيرات خطيرة نتجت عن إنشاء السّدود على الأودية التي تغذّيها. و شهدت هذه البحيرة حالات حرجة للغاية منذ تنفيذ المشاريع لتحريك المياه السطحية من حوضها منذ عام 1986، الى جانب هذا تمّ بناء 53

بحيرة جبلية و 3 سدود كبيرة في حوض بحيرة إشكل، ما أدّى إلى انخفاض كبير في وصول المياه العذبة إلى البحيرة وارتفاع ملحوظ في نسب الملوحة مع تأثيراتها على التجمّعات الحيوية والنظام البيئي بشكل عام، علما أنّ الترسّب المفرط الذي تم تسجيله على مرّ السنين يؤدي إلى ترسّب كبير للرواسب الطينية في هذه البحيرة، وفق ما ورد في التقرير المذكور.

و تجدر الاشارة الى أنّه خلال العشرية الفاصلة بين سنتي 1996 و 2006، تمّ إدراج محمية اشكل على قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر بسبب الآثار السلبية لبناء السدود التي أدّت إلى زيادة نسبة الملوحة وفقدان الأنواع النباتية و تجمّعات الطيور المهاجرة إلى جانب نقص القدرات الميزانية و الادارية وعدم كفاية الهياكل الأساسية .(لجنة التراث العالمي، 1996، 2006).

في ما يتعلّق ببناء السدود و مدّة تأثيرها، يكشف المهندس البيئي حمدي حشّاد سياسة الدولة التي انتهجتها سابقا حيث يقول: «منذ الاستقلال بدأت الدولة التونسية سياسة كاملة لتنمية الفلاحة والتي ستكون العمود الفقري للاقتصاد التونسي ما أسفر عن بناء 6 سدود على مجاري الأودية التّي تصبّ في بحيرة اشكل.»

يتابع محدثنا كلامه قائلا : "صحيح أنّ الدولة تمكّنت من إحداث تنمية فلاحية ومناطق سقوية وخلق عجلة اقتصادية في المناطق التي استثمرت فيها فلاحيا لكن في المقابل كان لهذه السياسة تداعيات سلبية جدا على محمية اشكل، حيث ساهم نقص المياه العذبة التي كانت تصبّ في البحيرة في ارتفاع درجة ملوحتها ما أدّى إلى تهديد الحياة الايكولوجية بطريقة أو بأخرى، إلى جانب هذا نتحدث اليوم عن تراجع العديد من أنواع الطيور التي كانت تعشش في بحيرة اشكل".

و كان الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) بالشراكة مع "صندوق شراكة النظم الايكولوجية الحرجة" (CEPF) قد بيّن في تقرير تقني أنّ بناء 6 سدود أدّى الى اضطراب كبير في نظام البحيرة و تم تعزيز هذا الاضطراب بظهور سنوات جفاف متتالية انجرّ عنها تراجع النباتات المائية التي تشكّل الغذاء

منذ الاستقلال بدأت الدولة التونسية سياسة كاملة لتنمية الفلاحة والتي ستكون العمود الفقري للاقتصاد التونسي ما أسفر عن بناء 6 سدود على مجاري الأودية التّي تصبّ في بحيرة اشكل.

الرئيسي للطيور المهاجرة. بالاضافة الى ذلك أدّى ارتفاع درجة الملوحة في المستنقعات إلى نقص نوعية معينة من النباتات و التي تسمّى بـ scirpus maritimus، وفق ما ورد في التقرير.

و من جانبها، كانت "جمعية أحبّاء الطيور" قد نشرت احصائيات تبرز فيها مدى تراجع أدفاق الطيور المهاجرة حيث استقبلت تونس 600 ألف طائر مائي سنة 2021 إلاّ أنّ نحو 19 ألفا فقط منها توجّه الى محمية اشكل قصد البحث عن الغذاء والتعشيش.

و في سنة 2020 أحصت المحميّة 5662 طائرا فقط وهذا رقم كارثي مقارنة بـ2008 حيث أحصت الحديقة 300 ألف طائر مهاجر.

و تأكيدا لما سبق، كانت وزارة الشؤون المحلية والبيئية قد نشرت التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة سنة 2017 و جاء فيه أنّ أنواع الطيور التي تقلّص عددها سنة 2017/2016 تتمثّل في طائر الغرّ (دجاج الماء)، عائلة البطيات والنّحام الوردي.

الى جانب هذا، وفي نفس التقرير السابق، تمّت الاشارة الى النقص الذي تعاني منه النباتات في السنوات الأخيرة، حيث شهدت منطقة إشكل تراجعًا في مساحة نباتات سلق الماء بسبب تتالي فترات الجفاف. في سبتمبر 2014، كانت مساحة نباتات سلق الماء تتجاوز 33 كم مربع، بينما تقلصت إلى حوالي 27 كم مربع في سبتمبر 2017. يُرجّح خبراء أنّ هذا التراجع يعود إلى ارتفاع نسبة الملوحة في مياه بحيرة "إشكل" خلال فصول الخريف والشتاء في السنوات الأخيرة وفق التقرير الوطني حول وضعية البيئة و التنمية المستدامة سنة 2017.

تعتمد النّظم الإيكولوجية الغنية في بحيرة "إشكل" على التغيّرات السنوية في مستوى المياه والملوحة الناتجة عن توازن هيدرولوجي معقّد بين إمدادات المياه العذبة الموسمية من ستّة أنهار تصبّ في البحيرة وتدفقات المياه بين بحيرة إشكل والبحر عبر قناة تينجة.

عندما تكون إمدادات المياه كبيرة نتيجة الأمطار الشتوية التي تمتدّ من أكتوبر إلى مارس، يرتفع مستوى البحيرة، وتنخفض نسبة الملوحة، وتتدفّق الزيادة المائية إلى البحر. وعندما تكون تدفقات المياه العذبة ضعيفة، ينخفض مستوى البحيرة ويتسرّب ماء البحر إلى البحيرة عبر قناة تينجة، ما يؤدي إلى زيادة جديدة في نسبة الملوحة.

يقول محمد الصالح رمضان مدير مخبر بحث المنظومات البيئية والموارد المائية، في سياق تعليقه على التحدّيات التّي تواجه محميّة اشكل وبالتحديد عن درجات الملوحة التي سُجّلت في السنوات الأخيرة: «تعود أسباب الاختلال في منظومة اشكل إلى التغيّر المناخي و بناء السدود. و كحلّ لمواجهة المشاكل، قمنا ببناء بوابة تينجة قصد التحكّم في الماء المتدفّق من البحر والتخفيض من نسبة الملوحة.»

و يضيف محدثنا : "عندما تكون السنة ممطرة تظلّ البوابة مفتوحة الى حد شهر أفريل لأنّ نسبة الملوحة تكون منخفضة والمياه العذبة تكون مرتفعة لكن عندما تكون السنة جافة نضطرّ إلى إغلاق القفل لكي لا تتدفّق مياه البحر الى البحيرة وترتفع نسبة الملوحة وهذا يؤدي الى تقلّص بعض النباتات التّي لا تستطيع العيش في ملوحة مرتفعة، وإلى نقص عدد الطّيور المائية التي تتغذّى بدورها على تلك النباتات لكنّ هذا التمشّي لا يطبّق على أرض الواقع."

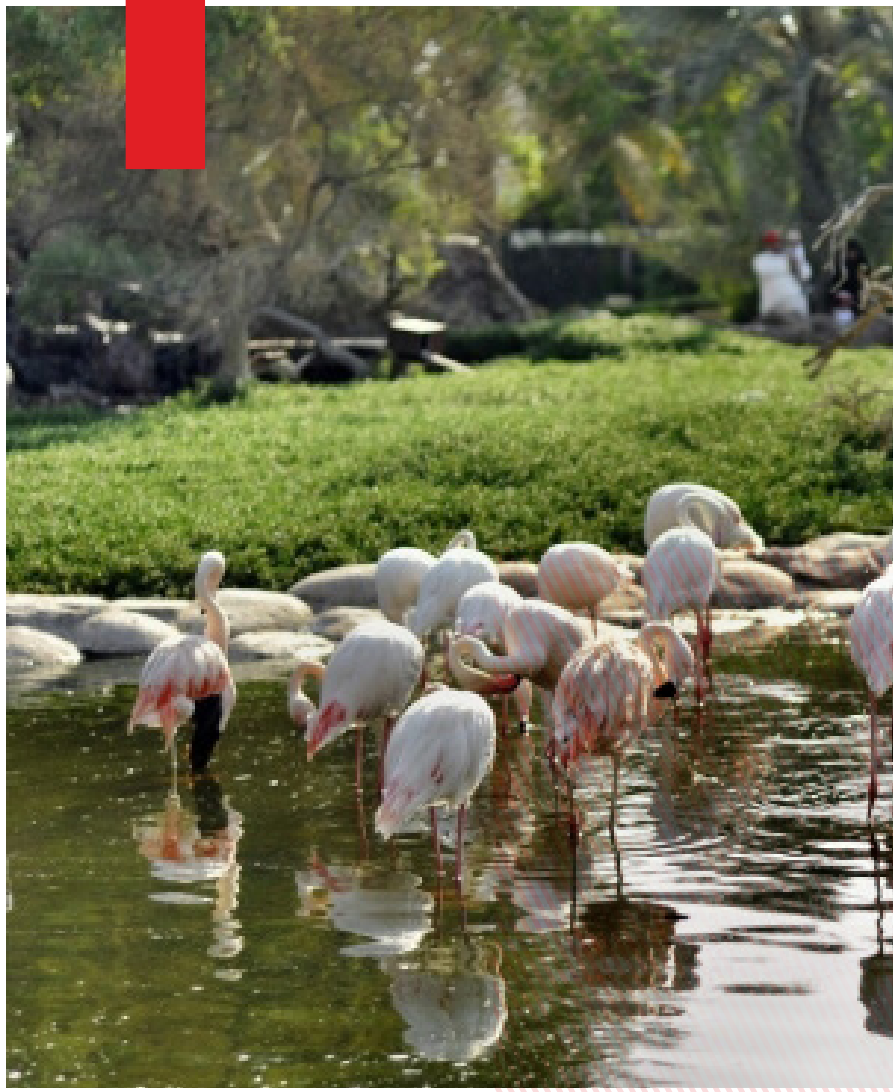

وبنبرة حادة يتابع مدير مخبر بحث المنظومات البيئية والموارد المائية حديثه قائلا : "في سنة 1995 تولّت الوكالة الوطنية لحماية المحيط ادارة الموارد المائية و من المهام التي تقوم بها مراقبة نسبة الملوحة داخل و خارج البحيرة فاذا ارتفعت نسبة الملوحة في شهر أفريل عليها اغلاق قفل تينجة فورا لتفادي تدفّق مياه البحر إلى البحيرة الذي سينجر عنه اختلال على مستوى التنوّع البيولوجي".

في المقابل، تقول المكلفة بادارة المنظومات الطبيعية بالوكالة الوطنية لحماية المحيط والمسؤولة عن متابعة محمية إشكل نبيهة بن مبارك لموقع الكتيبة، انّ إدارتها "تقوم فقط بمتابعة علمية لبوابة تينجة".. أمّا بالنسبة الى فترات فتح وغلق البوابة فانّها تختلف حسب الأمطار والجفاف وتعود أسباب ارتفاع نسبة الملوحة إلى التغيرات المناخية و نقص المياه الى جانب تتالي 7 سنوات من الجفاف. أما حالة المحمية في الوقت الحالي فانّها أكثر تدهورا من سنوات تسجيلها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وفق قول محدّثتنا.

تشير نبيهة بن مبارك إلى ما وصفتها بالانجازات التي قامت بها الوكالة الوطنية لحماية المحيط قائلة :"في الوقت الذي تمّ فيه تسجيل محمية اشكل في قائمة التراث العالمي المهدّد بالخطر، قمنا نحن باستدعاء خبراء من اليونسكو لمعاينة حالة المحمية في ذلك الوقت وبذلنا جهدا خرافيا حتّى تمكّنا من ارجاعها الى قائمة التراث العالمي".

> "من جهتي أُؤكِّد لكم أنّ الوكالة الوطنية لحماية المحيط لا تراقب نسبة الملوحة ولا تتّبع التمشّي الذّي كنت أتحدّث عنه. هذا التراخي أدّى إلى فقدان بحيرة اشكل تنوّعها البيولوجي واختلال المنظومة البيئية."
>
> **محمد الصالح رمضان**

تأثير التغيرات المناخية على حديقة إشكل

تشكّل التغيرات المناخية تحديًا كبيرًا في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك تونس، و يظهر تأثيرها بوضوح من خلال شحّ المياه وزيادة حالات الجفاف الى جانب قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.

يُلاحظ أنّ التغيّرات المناخية أدّت إلى تتالي سنوات الجفاف وتقلص كميات الأمطار، ما نتج عنه نقص المياه وارتفاع ملحوظ في مستويات الملوحة. تلك الظروف المتغيرة تؤثر بشكل مباشر في التوازن البيئي في البحيرة وتهدد التنوع البيولوجي الذي يعتمد على هذا النظام البيئي.

على غرار ذلك، فانّ ارتفاع درجات الحرارة يؤثر في دورات المياه في البحيرة ويؤدي إلى تراجع في كمية الطحالب والنباتات المائية التي تشكل غذاءً أساسيًا للطيور المائية الموجودة في البحيرة.

ارتفاع نسبة ملوحة الماء في بحيرة اشكل

السنة الهيدرولوجية	الملوحة (شتاء)	الملوحة (صيفا)
2015/2014	7.5 غ/ل	32.4 غ/ل
2016/2015	21.7 غ/ل	36.7 غ/ل
2017/2016	25.2 غ/ل	40 غ/ل

في فترات الجفاف يمكن أن ترتفع الى 60 غ/ل / 70 غ/ل

المصدر : التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة

في هذا السياق، يقول المهندس البيئي حمدي حشاد: "هناك جانب آخر مهم للغاية وهو التغيرات المناخية حيث أسهم ارتفاع درجات الحرارة في تدهور وضع الحديقة بطرق أخرى من خلال زيادة تبخر المياه وتتالي سنوات الجفاف، ما أدى إلى ابتعاد الطيور عن محمية إشكل. نقص كميات الأمطار كذلك يؤدي إلى تراجع تعبئة المياه، نلاحظ أنّ مساحات شاسعة من محمية إشكل أصبحت جافة تمامًا".

يكشف محدثنا عن تأثر العديد من الكائنات مثل القواقع والبرمئيات وأنواع الأسماك والطيور بشدة بسبب هذا الاختلال في النظام البيئي. حيث تعودت هذه الكائنات على وجود كميات كافية من المياه والغذاء، ولكن بسبب نقص الماء وتدهور الظروف البيئية، وجدت نفسها في مواجهة صعوبات كبيرة.

ويشدد الأستاذ الجامعي في المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس، محمد الصالح على أنّ بحيرة إشكل تعاني من مشكلة تراكم الرواسب بسبب الجفاف و قلّة الأمطار والتّي تتطلّب تدخّلاً عاجلًا، ويقترح اللّجوء إلى عمليات التجريف كحل لإعادة البحيرة إلى حالتها السابقة. وبصوت متجهّم، يوضّح محدّثنا أنّ "الأطراف المعنية لا تتدخل بشكل فعال لمواجهة هذه المشكلة وترفض تنفيذ عمليات التجريف بحجة تكلفتها الباهظة".

في المقابل تختلف المسؤولة عن متابعة محمية "إشكل" نبيهة بن مبارك مع محمد الصالح في الرأي حيث ترى أنّ المشكلة التّي تعاني منها المحمية بالأساس تتمثل في شحّ المياه. وتوضّح أنّ الاتفاقيات الدولية تلزم الدولة بتخصيص نسبة محددة من المياه لصالح بحيرة "إشكل" والمعروفة

باسم المياه الإيكولوجية. ومع زيادة الطلب على مياه الشرب، قررت الدولة إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السكان على حساب بحيرة إشكل، وفق قولها.

في ما يتعلق بسؤالنا حول عملية التجريف للبحيرة من الرواسب، تشير نبيهة بن مبارك إلى أنّ الوكالة الوطنية لحماية المحيط لا تقوم بهذه العملية بل تقع مهمّة التّجريف تحت مسؤولية شركة خاصة تُدعى "تونس للبحيرات". كان من المفترض أن تقوم هذه الشركة بإزالة الرواسب وتنظيف البوابة ومحيطها ولكنّها لم تعد تقوم بتلك المهمة وفق محدثتنا. وتضيف بن مبارك قائلة انّ "دور الوكالة الوطنية لحماية المحيط هو المتابعة العلمية و كتابة تقارير الى الإدارات المعنية و "هوما يدبّرو روسهم يعملو والاّ ما يعملوش.. و وزارة الفلاحة هي المسؤولة."

ووفق أرقام وزارة الفلاحة، تراجع منسوب المياه في السدود بحوالي 390 مليون متر مكعب، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2022.

وكانت إيرادات السدود قد سجّلت انخفاضًا بمقدار 1 مليار متر مكعب، مع انخفاض معدل الإمداد الوطني بنسبة 50% خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2022 حتى منتصف مارس 2023. هذا الانخفاض الكبير يبرز خطورة الوضع وضرورة التصدّي للأزمة المائية الحالية بجدية وفعالية وفق تقدير عدد من الخبراء في المجال.

رغم محاولاتنا المتكررة للتواصل مع السيدة روضة الدريري، المكلفة بالإعلام في وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الاّ أنّنا لم نتحصّل على أيّ ردّ. ولتلافي ذلك، توجهنا إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت، حيث التقينا

> يشهد التنوع الحيوي حاليًا اختلالًا وتدهورًا كاملًا، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك في المستقبل إلى انهيار النظام البيئي في محمية إشكل التي باتت تحت خطر جدّي يتطلب التدخل السريع من الجهات الدولية أولاً ثم الوطنية ثانيًا. يبدو أنّ الجهات الوطنية تظهر تراخيا وعجزًا عن اتخاذ التدابير الضرورية لإنقاذ الوضع.
>
> المهندس البيئي السيد حمدي حشاد

رئيس دائرة الغابات لطفي الحمايدي الذّي أكّد عدم الاستجابة إلا بترخيص رسمي مكتوب. وأشار إلى أنّه "حتّى في حالة تمكُّننا من الاتصال بالسيد البرني رجب، محافظ الحديقة الوطنية بإشكل، عبر الهاتف، سيتم منعه من الردّ علينا".

بسبب تفاقم الشحّ المائي في تونس وانخفاض مستويات المياه في السدود والبحيرات، اضطرّت الدولة إلى اتخاذ قرارات بشأن توزيع المياه حيث تمّ منح الأولوية لتلبية احتياجات السكّان على حساب الموارد المائية الطبيعية مثل بحيرة إشكل التي تعدّ أحد أهم المناطق الرطبة في العالم. وفي هذا السياق تقول بن مبارك : «بالرغم من التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية بتخصيص نسبة معينة من المياه لحماية بحيرة إشكل والحفاظ على التوازن البيئي، إلا أنّ الارتفاع الحاد في الطلب على مياه الشرب دفع الدولة إلى إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السكان على حساب الحفاظ على بحيرة إشكل.»

ارتبط التغير المناخي بالأنشطة البشرية الأخرى كالرعي والصيد الجائر الذي بات يهدد التنوع البيولوجي في حديقة إشكل، حيث جاء في تقرير نشر من طرف اليونسكو أنّ تربية المواشي تعدّ من العوامل المؤثرة على النظام البيئي حيث يؤدي الرعي الجائر إلى تدهور الأراضي والتربة بسبب الرعي المفرط، ما يقلل من قدرتها على امتصاص الكربون ويزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما يؤدي إلى تآكل النباتات الطبيعية وتغيّر توازن النظام البيئي.

يجب على الأطراف المعنية أن تظهر الارادة الصادقة في التعامل مع حديقة اشكل والتدخل السريع لإنقاذ تصنيفها كتراث عالمي وحماية التنوع الحيوي الموجود فيها.

يكشف التقرير نفسه أنّه، منذ سنة 2011، شهدت اشكل زيادة ملحوظة في الصيد الجائر على مدار الساعة داخل الحديقة، ونظرًا للنقص في قدرة إدارة الحديقة وفريق المراقبة، بما في ذلك نقص الموظفين المدربين خصيصًا لمكافحة الصيد الجائر، أصبح هذا التحدي متزايد الأهمية بالنسبة للأنواع الحيوانية التي تنتمي إلى الحديقة على غرار الأوز Greylag.

في نفس السياق، يشير المهندس البيئي حمدي حشاد إلى دور الأنشطة البشرية الضار في تدهور الوضع البيئي لحديقة اشكل، حيث يُلاحظ تزايد حالات الصيد غير المشروع التي يقوم بها السكان المحليون، ما تسبب في نهب ثروات المحمية البحرية والبرية، مثل الأسماك، القنفود والطيور. يضيف المصدر ذاته أنّ الكائنات الحية الموجودة في الحديقة تعتبر هشة للغاية، ما يزيد من تأثرها سلباً بتلك الأنشطة غير المستدامة.

وفي ظل ذلك، لاحظنا وجود مشاكل

جوهرية في الحوكمة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط والإدارة العامة للغابات، حيث تفتقر الجهود التنظيمية إلى الفعالية الكافية في التصدي للتحديات البيئية المتنامية، حيث يتطلب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للحد من الانتهاكات وحماية البيئة بشكل أفضل، بما في ذلك تعزيز الرقابة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بشكل عام. ويشير حمدي حشاد إلى وجود تقصير وتراخ في التعامل مع تحديات حديقة اشكل، كما يؤكد على أنّ "الانتهاكات التي تتعرّض لها اشكل هي انتهاكات حاصلة تحت أنظار الدولة و أنظار حراس الغابات".

من جهته، يؤكد فتحي البجاوي رئيس جمعية أحباء اشكل على ضرورة وضع خطة تشاركية مع المجتمع المدني تهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور المنتظم، والمشاركة في صنع القرار، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتبادل المعلومات والمعرفة.

تبرز أمامنا محمية اشكل كمنظر مؤلم ومهيب، حيث تبدو أبوابها موصدة بإحكام، ولم تعد تستقبل الزوار وذلك بسبب قرار الغلق الذي صدر من طرف محمد قويدر الوالي السابق لبنزرت في 16 مارس 2020 في إطار التصدي لانتشار فيروس كورونا ولكن الى حد هذه الساعة مازال قرار الغلق ساري المفعول.

Oktor
SABRINE
eau Royale
eau de source naturelle
eau délice
BARGOU
Marwa
Toural
garci
شركات تعليب المياه في تونس ..
استنزاف للموارد المائية
واستثمار في عطش الناس

بالتوازي مع تنامي نسب استهلاك العائلات للتونسيّة للمياه المعلّبة حيث يصل متوسط الإنفاق السنوي إلى حوالي 1000 دينار، شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا في الدور الرقابي للدولة مقابل تضاعف أرباح 3 مجموعات اقتصادية كبرى تستحوذ على قرابة 75 بالمائة من نسب المبيعات.

هذه المؤشرات التي تزامنت مع تصاعد وتيرة استنزاف الموارد المائية نتيجة التجاوزات المسجلة وتأثير التغيرات المناخية، دفعت بالعديد من الباحثين والخبراء المختصين ومنظمات المجتمع المدني إلى إطلاق صيحة فزع، مطالبين الدولة بمراجعة سياساتها التي وصفت بالعرجاء.

وائل الونيفي

صحفي مختص في قضايا
مكافحة الفساد

ماء صحي"، "ماء غني بالأملاح المعدنية"، "ماء ينقّي الجسم من الشوائب".. كثيرا ما تستعمل هذه الشعارات التجارية وغيرها في عملية الدعاية التي تسوّق لها وحدات تعليب المياه المعدنية في سائر بلدان العالم لحثّ المستهلكين على اقتناء منتجاتهم.

تعوّل هذه الشركات على فكرة عامة سائدة تردّد أطروحة قائمة على اعتبار أنّ المياه المعدنية أكثر صحّة ومنفعة من مياه الحنفية.

على نقيض هذا الطرح، يقول الخبيران جوزيف زيرلوته **Josef Zerluth** المتخصص في الصناعات الغذائية وميشيل جينجر **Michael Gienger** أستاذ العلوم الطبيعية، في كتابيهما الماء وأسراره "**L'eau et ses secrets**" إنّ 99.8 في المائة من حاجة جسم الإنسان إلى المعادن يغطيها النظام الغذائي، أمّا النسبة المتبقية 0.2 في المائة فهي تغطيها الحاجة إلى الماء. ويضيف الخبيران أنّ المياه المعدنية المتداولة تجاريا لا تعدو أن تكون سوى خدعة تجارية ضخمة.

في تونس يختلف الوضع قليلا عمّا هو سائد في العالم، إذ لا يبحث أغلب التونسيين.ات عند شراء المياه المعلّبة عن أملاح أو معادن أو زيادة في الكالسيوم بقدر ما يبحثون عن مياه بطعم مقبول يمكن لهم/هن شربها.

يُجمع عدد من المواطنين.ـات كان موقع الكتيبة قد التقاهم أمام رواق بيع المياه المعدنية بإحدى المساحات التجارية الكبرى، على أن الكثير من العلامات التجارية للمياه المعدنية المروّجة في السوق ليست ذات جودة عالية، ورغم ذلك وحسب نفس المتحدّثين، فانّهم يضطرّون لشرائها لأنّها "في كلّ الأحوال أفضل من مياه الحنفية"، وفق تقديرهم.

هذا الوضع تؤكده الأرقام المتعلّقة بارتفاع استهلاك الفرد في تونس للمياه المعلّبة والتي تجاوزت وفق الديوان الوطني للمياه المعدنية الـ 247 لترا في في عام 2021 بعد أن كانت 19 لترا فقط في عام 1990 و100 لتر في عام 2011.

خلال هذه الفترة التي تزايد فيها إقبال التونسيين على استهلاك المياه المعدنية، تدنّت من سنة إلى أخرى جودة مياه الشرب المتأتية من الحنفية والتي تقوم الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بإنتاجها.

فضلا عن ذلك، فاقمت تأثيرات التغيّرات المناخية التي تعرفها البلاد حالة الجفاف المتواصلة التي بلغت سنتها السادسة على التوالي، ما أثّر سلبا في مخزون السدود التونسية المصدر الأوّل للمياه المستغلّة من قبل الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه "صوناد" وزاد من حاجة هذه الأخيرة إلى التعويل على المياه الجوفية المستنزفة بشكل كبير من مختلف القطاعات الإقتصادية في تونس وأبرزها القطاع الفلاحي.

من هذا المنطلق، تلوحُ عديد الأسئلة التي باتت ملّحة أكثر من أي وقت مضى: لماذا يرفض التونسيون.ـات شرب مياه الحنفية؟ أيّ دور لوحدات تعليب المياه في التأثير في العادات الغذائية للتونسيين.ـات؟ هل تستجيب المياه المعلّبة المروّجة في السوق التونسية للمعايير الدولية؟ أي ضرر بيئي يمكن

أن تتسبب فيه هذه الوحدات؟ وهل تؤثر الكميات التي تضخّها وحدات تعليب المياه على الموارد المائية في تونس؟

في هذا التحقيق نسعى للإجابة عن كل هذه الأسئلة وتبديد الغموض الذي يكتنف قطاع المياه المعدنية في تونس.

طفرة إستهلاكيّة

"في وقت ليس ببعيد، كان الأطباء يوصون بشرب عدد من أنواع المياه المعدنية لمن يشكو بعض الأمراض المزمنة على غرار تلك التي تصيب الكلى أو مرض السمنة، ولم تكن المياه المعلّبة مادّة حاضرة بالمرّة في عاداتنا الغذائية وعلى موائد إفطارنا، لكن اليوم تغّيرت هذه العادات بشكل جذري ولم يعد يقتصر استهلاكنا للمياه المعلّبة بغية الشرب فقط إنما حتى للطبخ". هكذا تجيب سامية ربّة منزل في لقائها مع موقع الكتيبة.

تقطن سامية في ولاية منوبة جنوبي العاصمة تونس. هذه المنطقة حاضرة بشكل لافت في تقرير وزارة الفلاحة للمياه لعام 2021، أين احتلت المرتبة الثانية وطنيا من حيث سوء جودة مياه الحنفية وعدم تطابقها مع المواصفات الميكروبيولوجية التي تقوم الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بترويجها عبر شبكتها.

> "من الأسباب التي جعلتني استنكف عن استهلاك مياه الحنفية، تلك الروائح التي تنبعث منها في أوقات كثيرة، فضلا عن اللون الذي تكون عليه عادةً بعد تسجيل انقطاعات في الشبكة."
>
> سامية، مواطنة تونسية تقطن بمدينة منوبة

تقول سامية في حديثها لموقع الكتيبة، إنّ عائلتها المتكوّنة من أربعة أفراد تستهلك في الأسبوع ما يناهز الـ 36 لترا وأحيانا أكثر من المياه المعلّبة التي تقتنيها بأحجام مختلفة، ومردّ هذا "انعدام كلّي للثقة" من طرفها في مياه الحنفية، على حدّ وصفها.

وبحسب آخر تحديث للديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه صدر في نهاية عام 2021، يستهلك التونسي ما يناهز الـ247 لترا من الماء المعلّب في السنة ليحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا في استهلاك هذه المادّة، الشيء الذي يقود إلى أنّ هذا المنتج أصبح يتساوى من حيث الأهمية بالنسبة الى الأُسَر التونسية مع المواد الأساسية الأخرى كالخبز والزيت والحليب وغيرها.

وعلى الرغم من هذه الطفرة الاستهلاكية غير المسبوقة، لا يجد هذا المنتَج مكانه في تقارير المعهد الوطني للإحصاء المتصلة بالقدرة الشرائية للعائلات التونسية ومؤشرات التضخّم في الأسعار وغيرها، رغم ما تتكبّده الأُسر من مصاريف نظير الحصول على مياه صالحة للشرب.

وتُشير المعطيات المستقاة من الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه الى أنّ السوق التونسية استهلكت بحلول

تطور استهلاك الفرد التونسي للماء المعدني 1990 - 2022

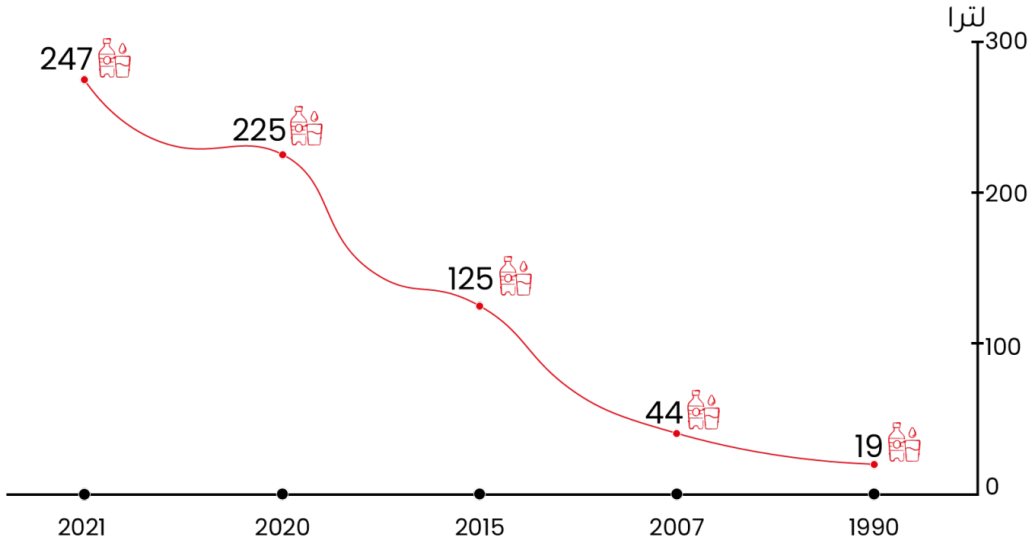

موفى عام 2022 ما يقارب الـ3.3 مليار لتر من المياه المعدنية التي تمّ تعليبها في أكثر من 1.8 مليار قارورة بلاستيكية في مختلف الأحجام، الأمر الذي يعطي مؤشرا تقريبيّا يفيد بأنّ استهلاك الفرد التونسي للمياه المعلّبة ارتفع ليبلغ نحو 300 لتر أي بزيادة ناهزت الـ50 لتر في غضون سنة واحدة فقط، وهو ما يعني أيضا ارتفاعا في ميزانية الأُسَر المخصصة لشراء هذه المادّة المقدّرة بنحو ما بين 800 و 1000 دينار سنويا (أسرة تتكوّن من أربعة أفراد).

مع العلم أنّ الأجر الأدنى المضمون في تونس بالنسبة إلى العمّال المشتغلين.ات في المهن غير الفلاحيّة يبلغ حوالي 460 دينار كقيمة شهريّة بالنسبة إلى نظام العمل 48 ساعة في الأسبوع و 390 دينار بالنسبة لنظام العمل 40 ساعة في الأسبوع.

هذا الإرتفاع الملحوظ في مبيعات المياه المعلّبة يعرف ذروته في المدن ذات الكثافة السكانيّة العالية وفق دراسة علمية قام بها ثلّة من المهندسين الباحثين حول سلوك التونسيين.ات في علاقتهم باستهلاك المياه المعلّبة، نُشرت في عام 2022 في المجلّة العلمية Journal of Academic Finance.

تطور مبيعات المياه المعلبة في تونس بحساب المليون لتر

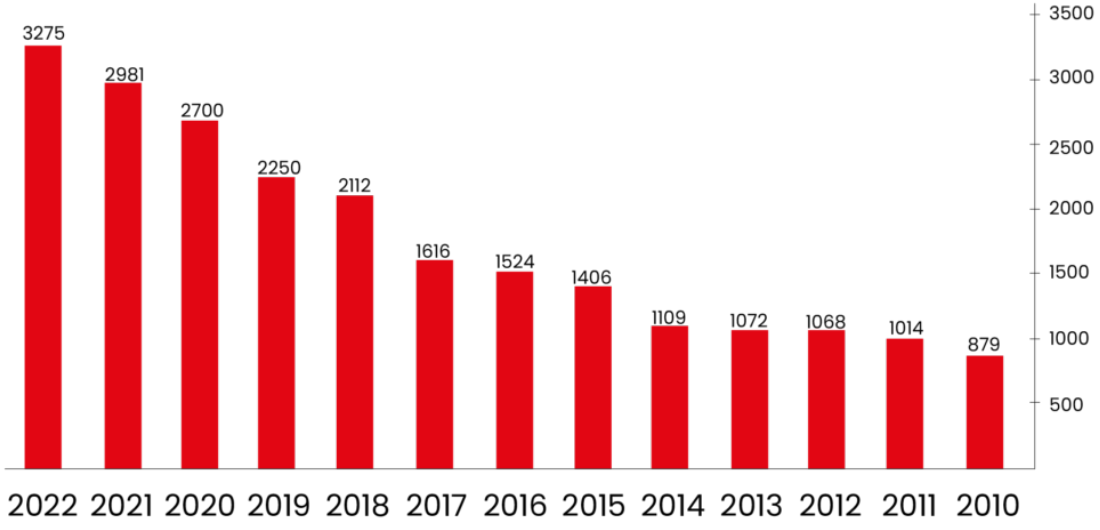

وقد أثبتت الدراسة أنّ معدّل الاستهلاك السنوي من المياه المعلّبة في ولايات تونس الكبرى التي يتجاوز عدد سكانها الـ3 مليون نسمة، يقدّر بحوالي 345 لترًا للشخص الواحد وتختلف النسبة وفقا لخصوصيّة كل منطقة وحسب الوضعية الإجتماعية للمستهلكين.ات لتتراوح بين 41 و 720 لترًا للشخص الواحد سنويا.

ورغم توسع السوق التونسية من حيث مبيعات المياه المعلّبة، يكتنف هذا القطاع الكثير من الغموض حول فوارق الجودة بين مختلف العلامات التجارية المروّجة، حيث أشارت الدراسة ذاتها إلى أنّ 60 في المائة من المستجوبين لا يهتمون بالتركيبة الفيزيوكيميائية عند شرائهم لمختلف أنواع المياه في حين أشار 89 % إلى أنّ الدافع الأبرز في اقتنائهم المياه المعلّبة يكمن في اقتناع راسخ لديهم بأنّها مياه نقية وخاضعة إلى رقابة مشددة.

قصور في الرقابة

جوابا منها على سؤال أي أنواع المياه التي تفضلها، تقول المواطنة سامية : "اختياراتي تقوم بالأساس على مذاق المياه

وتاريخ تعليبها أكثر من أيّ خاصية أخرى. لا أتأثر كثيرا بالمواد الإشهارية لكن عندما يتم الإعلام بوجود نوع جديد من المياه أقوم بتجربته.“

بالعودة إلى الدراسة العلمية المنشورة بالمجلّة العلمية Jour-nal of Academic Finance، قام الباحثون اعتمادا على الملصقة التي تتضمّن التركيبة الفيزيوكيميائية الخاصة بكل علامة تجارية بتقسيم أنواع المياه المروّجة في السوق التونسية إلى سبع مجموعات وفق جودتها ومدى تطابقها والمعايير الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أنّ أفضل أنواع المياه المروّجة (31 علامة في السوق التونسيّة) تمثّلها العلامة التجارية «حياة» وهو ماء معدني يتمّ استخراجه من سفح جبل بمنطقة باطن الغزال في معتمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد، تليها كلّ من العلامات «صابرين» و«تيجان» و«صافية 1» (عين ميزاب/ ولاية الكاف)، فيما تتوزع بقية المنتجات بين العادي والمقبول، بحسب نفس البحث العلمي الآنف ذكره.

في هذا السياق، يرى الأستاذ الباحث ورئيس مخبر التحلية وتثمين المياه الطبيعية بمركز بحوث وتكنولوجيات المياه بتونس حمزة الفيل وجاهة علميّة في هذا التقسيم، مشيرا في مقابلة مع موقع الكتيبة، إلى أنّ أغلب المياه المروّجة

واعتمادا على ما تدوّنه من تركيبة فيزيوكيميائية في ملصقات القوارير، تعتبر محترمة، لكنّه في ذات الوقت ينتقد بعض العلامات التي لا تحترم المواصفات على غرار العلامة التجارية صافية (عين قصيبة صرا ورتان) التي يظهر أنّ تركيبتها الفيزيوكيميائية تغيّرت بشكل جذري بما أثّر على جودتها وطعمها، وفق وصفه.

تُروّج بالسوق التونسية نوعان من العلامة التجارية "صافية " الأولى يتمّ إنتاجها في منطقة عين ميزاب من ولاية الكاف والثانية في منطقة عين قصيبة من ذات الولاية.

وتُشير المعطيات المنشورة على موقع الديوان الوطني للمياه المعدنية الهيكل المُشرف على الرقابة على وحدات التعليب، إلى أنّ النوع الأوّل من مياه "صافية" (عين ميزاب) يتضمّن تركيبة أملاح معدنية تقدّر بـ308 ملغ في اللتر الواحد في حين يتضمن النوع الثاني (عين قصيبة) ما قيمته 437 ملغ في اللتر.

ومن خلال التدقيق في ملصقة قارورة المياه المروّجة بالنسبة إلى النوع الثاني من علامة صافية (عين قصيبة) يتّضح أنّ تركيبة الأملاح المعدنية ارتفعت منذ عام 2022 من 437 ملغ في اللتر إلى 602 ملغ أي بزيادة تُقدّر بنحو 38% دون أن يتمّ تغيير هذه المعطيات في الموقع الرسمي للديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه.

ولا تتوقف إشكاليات هذا النوع من المياه عند هذا الحدّ، إذ تُشير تحاليل قام بها الأستاذ الباحث حمزة الفيل إلى أنّ الفارق بين مجموع التركيبة الكيميائية (cation + anion) التي توّصل إليها في خصوص بعض المنتجات تصل إلى 20% والحال أنّه يجب ألّا تتجاوز وفق المعايير الدولية والتونسية الـ

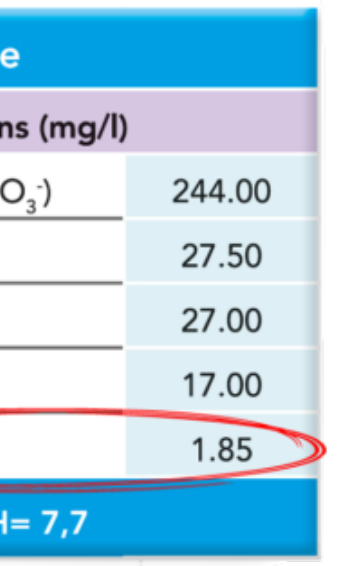

l'expression ci-après
dénomination ou bien
a en un autre endroit
figurera en outre sur
ure « **Ce produit ne**
s de sept ans ».

NT 09.83

5% في أقصى الحالات.

ومن بين هذه العلامات سجلت صافية (عين قصيبة) حضورا بارزا، أين ارتفع الفارق بعد تغيير تركيبتها إلى ما يناهز الـ 40%، الأمر الذي يقود حسب الفيل إلى ضرورة مراجعة الترخيص الذي حصلت عليه هذه الوحدة وإيقاف ترويجها على أنّها مياه معدنية وإخضاعها مرّة أخرى لما جاء به القانون من إجراءات.

وتنص القوانين التونسية في علاقة بإحداث مشروع وحدة تعليب مياه معدنية على أن يمرّ المنتج بمراحل عديدة من أهمّها فترة تجريبية للمياه المعدنية المروّجة لا تقل عن سنتين للوقوف على استحالة أن يطرأ تغيير جذري في التركيبة الكيميائية لتلك المياه وخلال هذه الفترة يتم التنصيص على غلاف القارورات المروّجة على أنها "مياه منبع طبيعي" وتتحوّل إلى "مياه معدنية طبيعية" بمجرّد استيفاء جميع التحاليل والتأكد من عدم تسجيل أيّ تغيير في التركيبة خلال الفترة التجريبية.

تنقسم المياه المعلّبة المروّجة في تونس إلى ثلاثة أقسام أوّلها يصطلح على تسميتها بـ"مياه معدنية طبيعية" وهي التي تضمّ الأغلبية الساحقة من العلامات التجارية وتتميّز بتركيبة فيزيوكيميائية مستقرّة أمّا النوع الثاني فهي "مياه نبع طبيعية" تكون عادة ذات تركيبة فيزيوكيميائية غير مستقرّة ويحجر تغيير تركيبة كلّ منهما والنوع الثالث مياه المائدة التي يتم استخراجها من آبار جوفية ويتم إخضاعها صناعيا عبر تقنية التناضح العكسي (osmose inverse) لتنقيتها وتغيير تركيبتها الفيزيوكيميائية.

بالعودة إلى العلامة التجارية "صافية"، تبقى هذه التجربة مبعث استغراب، حيث أنّها تقوم بترويج منتج يحمل نفس

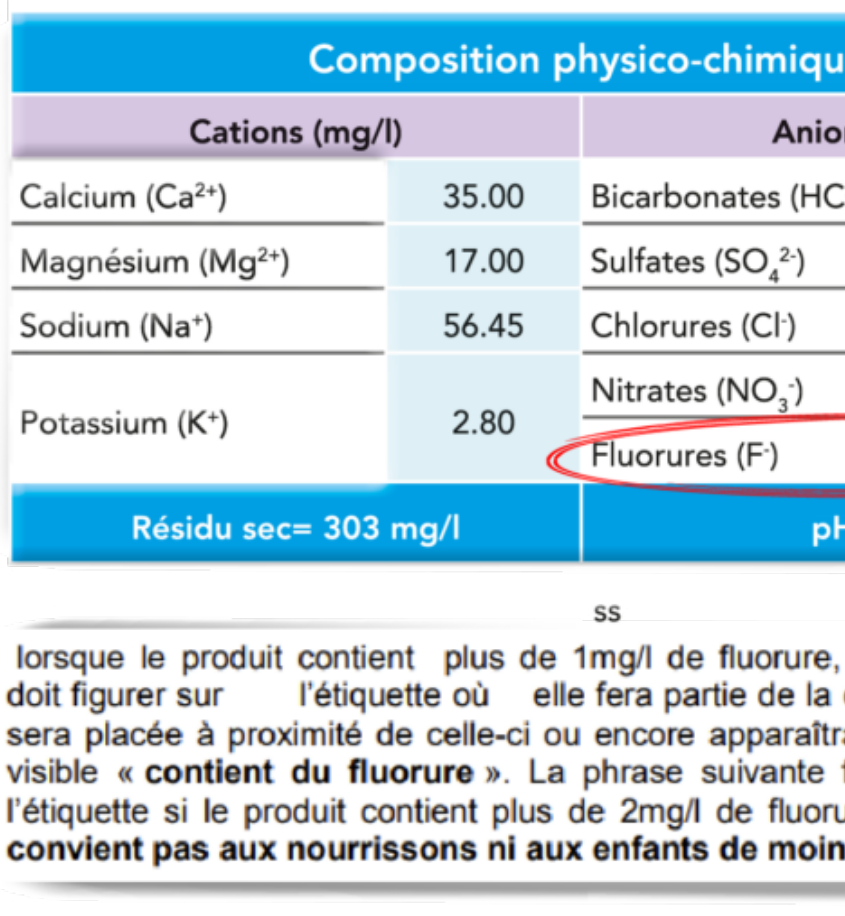

Composition physico-chimiqu		
Cations (mg/l)		Anio
Calcium (Ca^{2+})	35.00	Bicarbonates (HC
Magnésium (Mg^{2+})	17.00	Sulfates (SO_4^{2-})
Sodium (Na^{+})	56.45	Chlorures (Cl^{-})
Potassium (K^{+})	2.80	Nitrates (NO_3^{-})
		Fluorures (F^{-})
Résidu sec= 303 mg/l		pH

ss

lorsque le produit contient plus de 1mg/l de fluorure, doit figurer sur l'étiquette où elle fera partie de la sera placée à proximité de celle-ci ou encore apparaîtr visible « **contient du fluorure** ». La phrase suivante l'étiquette si le produit contient plus de 2mg/l de fluoru **convient pas aux nourrissons ni aux enfants de moin**

الإسم ونفس الغلاف ونفس شكل القارورة رغم أنّ انتاجه يتأتّى من وحدتين متباعدتين مختلفتين من حيث التركيبة الفيزيوكيميائية لكليهما، علاوة على أنّ إحدى الوحدتين أصبحت تروّج مياها أقل جودة بكثير من الأخرى.

ويتجلّى القصور في الرقابة من قبل أجهزة الدولة المعنيّة خاصة في مدى احترام العلامات التجارية للمواصفات المنصوص عليها من طرف المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (NT 09.33)، والتي من أهمّها وضوح الملصقة المتضمنة لمجموع المعادن على القوارير و كتابة الملاحظات على غلاف القارورات ذات الصلة بوجود نسبة عالية في إحدى المكوّنات الكيميائية، لتنبيه المستهلكين خاصة منهم الأطفال والحاملون لبعض الأمراض.

من بين هذه العلامات، نجد ماء "صابرين" الذي على الرغم من أنّه مُنتج ينتمي إلى كوكبة العلامات التجارية المصنّفة على أنها قريبة من الفئة الممتازة، إلا أنّها أغفلت منذ دخولها النشاط الفعلي تدوين ملاحظة على غلاف القارورة تنبه من وجود نسبة عالية جدّا من مادة الفليور Fluor التي تصل إلى زهاء الـ 1.85 ملغ في اللتر الواحد حيث لم تقم بتدوين هذه الملاحظة إلا في الآونة الأخيرة بعد أن تراجعت نسبة الفليور إلى حدود 1.44 ملغ.

وعلى الرغم ممّا تنصّ عليه القوانين التونسية المنظمة لقطاع تعليب المياه المعدنية من فصول تحجّر على الوحدات الصناعية إخضاع المياه المستخرجة من الينابيع

بالعودة إلى العلامة التجارية "صافية"، تبقى هذه التجربة مبعث استغراب، حيث أنّها تقوم بترويج منتج يحمل نفس الإسم ونفس الغلاف ونفس شكل القارورة رغم أنّ انتاجه يتأتّى من وحدتين متباعدتين مختلفتين من حيث التركيبة الفيزيوكيميائية لكليهما، علاوة على أنّ إحدى الوحدتين أصبحت تروّج مياها أقل جودة بكثير من الأخرى

الطبيعية لأي تغيير في تركيبتها الفيزيوكيميائية، إلا أنّ عديد الوحدات، وفق ما تحصلنا عليه من معطيات موثوقة، تستعمل آلات لمعالجة المياه على غرار تقنية التناضح العكسي وتقنية الأشعة فوق البنفسجية وهي من التقنيات التي يحجّر استعملها في علاقة بالمياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع الطبيعي.

وتأتي هذه التجاوزات وفق شهادات موثّقة تحصّل عليها موقع الكتيبة إلى ضعف الرقابة، بالإضافة إلى حالة التفكّك التي أصابت أجهزة الإشراف على هذا القطاع، بعد سحب مهام الرقابة على الجودة والمواصفات من الديوان الوطني للمياه وإسنادها إلى الهيئة الوطنية للسلامة الصحيّة على المنتجات الغذائية رغم رفض المدير العام السابق للديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء سليم رزيق الذي نبّه إلى خطورة هذا الخيار.

في عام 2019، صادق البرلمان التونسي على قانون جديد يتعلّق بالسلامة الصحيّة للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات الذي نصّ على إحداث هيئة وطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، تُلحق بها كافة الهياكل الرقابية ذات الصلة في مختلف الوزارات وتجمع كافة المتدخلين في كل ما له علاقة بالسلامة الصحية ومراقبة احترام المنتجات الغذائية للمواصفات.

بموجب هذا القانون، تمّ سحب مهمة الرقابة من اللجان الخاصة بالوزارات وإسنادها إلى الهيئة الجديدة التي لم يقع إصدار قانون ينظم هيكلتها إلا في شهر جانفي/كانون الثاني من العام 2021.

فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت الرقابة على المنتجات الغذائية -ومن بينها المياه المعلّبة- تقتصر على التقارير التي تقوم بها الوحدات الصناعية ذاتيا والتي تقوم بإرسال نسخ منها إلى الهيئة الجديدة.

ووفق مصادر مطلّعة من داخل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، لم يتجاوز عدد المهام الرقابية التي قامت بها هذه الهيئة في السنوات الثلاثة الأخيرة عدد أصابع اليد. تشير مصادرنا إلى أنّ الهيئة شبه معطّلة بعد تأخر إلحاق الموظفين بها وافتقارها حتى للمواد الضرورية للقيام بالتحاليل المخبرية.

وبناء على نفس المصادر -طلبت عدم نشر هويتها- فإنّ العديد من العلامات التجارية المروّجة بالسوق التونسيّة لا تقوم بإرسال تقاريرها المخبرية (تقارير أسبوعية وشهرية وسنوية) إلى الهيئة الوطنية للسلامة الغذائية، ومن بين أهم هذه العلامات تلك التي تنضوي تحت المجموعة الاقتصاديّة الكبرى والتي يصفها محدّثونا بأنّها "مجامع فوق المساءلة ولا يتجرّأ أحد على الإقتراب منها".

واللافت للانتباه في قطاع تعليب المياه الكمّيةُ الكبيرة من البلاستيك التي يتمّ ترويجها سنويا، والتي ناهزت وفق إحصائيات العام 2022، الـ 1.8 مليار قارورة.

في المقابل، تكتفي مصالح الرقابة الصحيّة بالتوصية بضرورة حفظ المياه المعلّبة في أماكن مخصّصة لها مع تجنّب تعرضها لأشعة الشمس والأماكن الحارة. ووفق دراسات علمية فإنّ القوارير البلاستيكية تؤثر على محتوى الماء إذا كانت معرّضة إلى أشعة الشمس حيث تتحلّل بعض الجُزيئات منها داخل المياه.

قليل من الماء..كثير من البلاستيك

بحسب دراسة علميّة فرنسية أخرى، أثبت الباحثون أنّ حفظ المياه المعلّبة في قوارير بلاستيكية وفق ما هو منصوص عليه من إجراءات صحية، لا يعني بالضرورة عدم تحلّل جزيئات بلاستيكية وسط تلك المياه، حيث قاموا بأخذ عيّنات من مياه معلّبة لمختلف الماركات التجارية المروّجة في فرنسا، حيث وجدوا ما يناهز الـ 70 جُزيْئا في اللتر الواحد وفي بعض المنتجات تصل إلى 120 جُزيْئا رغم أنّها محفوظة في مخازن تستجيب إلى المعايير وبعيدة عن مصادر الحرارة.

فضلا عن كل هذا، تسعى الدول المتقدّمة إلى تشجيع الصناعات المتخصصة في رسكلة البلاستيك، ووضعت أغلبها هدفا يتمثّل في تدوير 100% من قوارير البلاستيك المستعملة في عدّة أغراض صناعية ومن بينها الغذائية بحلول عام 2030.

في تونس، وعلى الرغم من أنّ صناعات رسكلة البلاستيك بدأت تشقّ طريقها حيث تزايد عدد الشركات المتخصّصة في صناعة البلاستيك و تدويره لتبلغ ما يزيد عن 150 مؤسّسة إلّا أنّها تبقى دون المأمول خاصة وأنّ تقارير وطنية ودولية تُشير إلى أنّ 60% من المواد البلاستيكية المنتجة في تونس مخصّصة للمواد الاستهلاكيّة الغذائية ومن أهمها المياه المعدنية والمشروبات الغازية.

ووفق تقرير صادر عن الصندوق العالمي للطبيعة في عام 2020، فإنّ تونس تلقي سنويا زهاء 0.8 مليون طن من المواد البلاستيكية في الطبيعة الأمر الذي يؤثّر بشكل كبير في

الموارد الطبيعية ومن أهمّها الموائد المائيّة وهو أمر لطالما حذّر منه المختصون وكبار مسؤولي وزارة الفلاحة لما له من تأثير سلبي خاصة عند إلقائها في مجاري الأودية والغابات.

يقول موظف سام بإحدى وحدات تعليب المياه -طلب عدم نشر اسمه- في حديثه لموقع الكتيبة إنّ القطاع وعلى غرار قطاعات أخرى تكتنفه شبهات فساد عديدة خاصة على مستوى إسناد الرخص، مشيرا في ذات الوقت إلى أنّ عديد الوحدات الصناعية "تفعل كلّ شيء من أجل الضغط على الكلفة دون مراعاة للالتزامات المنوطة بعهدتها".

يضيف محدّثنا أنّ جزءا كبيرا من تكلفة تصنيع قارورة مياه معدنية معلّبة يكمن في القارورة البلاستيكية نفسها، مشيرا في ذات الوقت إلى أنّ أسعار البلاستيك مرتبطة بالأساس بأسعار النفط في العالم، بما أنّها مادّة مستخرجة من البترول، وقد إرتفعت بشكل كبير في البورصات العالمية، منذ اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة وما تلاها من أحداث دولية، مردفا بالقول: "حن نبيع البلاستيك أكثر من الماء".

تضخيم للكلفة وتشابه في أسعار البيع

في حوار صحفي أدلى به إلى موقع "أفريكان مانجر" في وقت سابق، قال الرئيس المدير العام السابق للديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه منجي الدويري، إنّ تكلفة التعليب تقدر بـ70% من الكلفة الجملية لقوارير المياه التي تخضع للأداء على القيمة المضافة في مستوى النقل والتوزيع.

ووفقا لما توصلنا إليه من معلومات مستقاة من وحدات صناعية متخصصة في إنتاج مادة البلاستيك التي تقوم بتزويد وحدات تعليب المياه بالقوارير، فإنّ البلاستيك المستعمل في حفظ المياه وهو نوع من البلاستيك يستعمل لأوّل مرّة لأغراض غذائية وقابل للتدوير والرسكلة لصناعات بلاستيكية أخرى أو ما يصطلح على تسميته بـ Polyéthylène Téréphta-late ينقسم إلى نوعين، الأوّل يمكن ملاحظته بالعين المجرّدة حيث يتضمن لونا أزرقَ بداخله. أمّا الثاني وهو الأغلى ثمنا فيكون أقرب إلى البياض أي أنّه شفّاف لا لون له وفي كلّ الأحوال يتراوح سعر النوعين في الوقت الحالي بين الـ 180 و220 مليما للقارورة الواحدة.

أما الأغطية فجميعها تقريبا تصنع من ذات المواد البلاستيكية Polyéthylène Haute Densité وهي مادّة أكثر سمكا وأمانا وقابلة كذلك للتدوير.

وعلى غرار القوارير تختلف أسعار الأغطية حسب صلابتها ووزنها وسمكها، ولا يتجاوز سعرها في أقصى الحالات الـ 40 مليما، فيما تختلف أسعار الغلاف والملصقة المتضمنة لتركيبة المعادن من وحدة إلى أخرى بناء على مواصفات كلّ منها وهي عادة ما تصنع من أرخص أنواع البلاستيك.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أنّ هذه الأسعار تخضع إلى قاعدة العرض والطلب وخصوصيات كل وحدة صناعية. وتخضع أسعار الكيلوغرام الواحد من البلاستيك هي الأخرى إلى الكمّية المطلوبة من طرف وحدة تعليب المياه، أي يمكن لوحدة التعليب أن تشتري موادها الأوّلية بأسعار منخفضة ممّا عرضناه آنفا إذا كانت الكمّية كبيرة.

كما يمكن لهذه الوحدات اقتناء موادها الأوّلية من البلاستيك

معطيات تقريبية حول تكلفة انتاج قارورة مياه معلبة 1.5 ل

بأسعار أقل من غيرها إذا كان المجمع الإقتصادي الذي تنتمي إليه يمتلك وحدة مختصة في صنع البلاستيك الغذائي، كما هو الحال بالنسبة الى مجمع "دليس" الذي يضمّ شركة "دلتا بلاستيك DP" المتخصّصة في صنع جميع المواد البلاستيكية ذات الأغراض الغذائية، فيما تلجأ عديد الوحدات إلى توريد القوارير (préforme) من خارج تونس لعلّ أبرزها الجزائر وبعض الدول الخليجية باعتبار أنّ أسعارها أقلّ من الأسعار

التي تطرحها المؤسسات التونسية.

وبناء على هذه المعطيات، فإنّ ما يطرحه المصنّعون من سرديّة تسوّق إلى أنّ كلفة البلاستيك والغلاف عموما تستحوذ على 70% من إجمالي التكلفة تبدو غير دقيقة وبعيدة كل البعد عن الأرقام الحقيقيّة، حيث تقدّر وفق معطيات تقريبية تحصّلنا عليها تمّ تأكيدها من بعض المسؤولين بـ 50% للقوارير السميكة والتي لا يقل وزن الواحدة منها عن 33 غراما، فيما تتوزع بقية التكلفة على مصاريف شراء الماء من الدولة الذي تقتنيه هذه الوحدات بـ50 مليما نظير 1000 لتر والأجور (100 أجير على أقصى تقدير) والطاقة والصيانة والإستهلاك (amortissement) والنقل و المرابيح و الإشهار والتسويق.

في النهاية ووفقا لتأكيد مصادر متقاطعة من وحدات تعليب المياه، فإنّ تكلفة إنتاج قارورة (حجم 1.5 لتر) لا تتجاوز في أقصى الحالات الـ420 مليما غير خاضعة للأداء على القيمة المضافة (19%) و تتدنّى هذه التكلفة بارتفاع حجم المبيعات أو من خلال التقليص في وزن القارورة كما تفعل بعض العلامات التجارية.

وقد يبدو للبعض أنّ تكلفة إنتاج قارورة واحدة من المياه المعدنية زهيدا، لكن اللافت في الموضوع أنّ وحدات تعليب

> **إذا كنت مجمعا كبيرا وطاقة انتاجك عالية فيمكن أن تشتري القوارير البلاستيكية بسعر أقل بكثير مما تشتريه وحدة أخرى طاقتها الإنتاجية محدودة. لن تجدوا معلومات واضحة في هذا الصدد فهي أمور تكتنفها السرّيّة المُطلقة، وأغلب الوحدات تقتني مشترياتها من خارج تونس.**
>
> **مصدر مسؤول بوحدة تعليب مياه**

المياه مجتمعة تتراوح طاقة إنتاجها اليومي بين 7.6 و 10.4 مليون لتر، وفق ما يوفره الديوان الوطني للمياه المعدنية، بما يشي بحجم الأرباح الضخمة التي تجنيها مختلف هذه الوحدات وخاصة منها المنضوية تحت مجامع إقتصادية كبيرة.

وتتراوح أسعار قارورة المياه المعلّبة حجم 1.5 لتر لمختلف العلامات التجارية الكبرى المعروضة للعموم في المساحات التجارية الكبرى بين 670 و700 مليم (0.23 دولار) أما الأخرى ذات حجم 2 لتر و0.5 لتر فلا تعدو أن تكون سوى خدعة تجارية على اعتبار أنّ تكلفة هذه الأحجام لا تعرف تغييرا كبيرا سوى في سعر بيعها إلى العموم، وفق ذات المصادر.

بالعودة إلى الدراسة التي قام بها ثلة من المهندسين المنشورة بموقع Journal of Academic Finance لا يبدو أنّ التونسيين. ات المستجوبين يهتمون بشكل كبير لأسعار مختلف الأنواع عند اقتناء حاجياتهم من المياه المعلّبة. فيما يتأثر هؤلاء المستهلكون بعروض التخفيض التي تقوم بها العلامات التجارية نفسها أو بعض المساحات التجارية الكبرى ويقبلون على شراء ذلك النوع.

هذه المفارقة تفسّرها محدّثتنا سامية قائلة

منطقة لْبَيّض (بلدية باطن الغزال – سيدي بوزيد)

تعطشُ الأهالي .. من أجل عيون شركات تعليب المياه

على سفوح جبل المغيلة، في عمادة لْبَيّض التابعة لبلدية باطن الغزال بمعتمدية جلمة (ولاية سيدي بوزيد)، تتجاور حقيقتان متناقضتان: منطقة تزخر بعيون ومائدة مائية ثرية تستقطب عدّة مصانع لتعليب المياه المعدنية، وفي الوقت نفسه سكّانٌ يشكون العطش المزمن وانقطاعات متواترة للتزوّد بالماء الصالح للشرب. هذه المفارقة لم تَعُد انطباعًا محليًا؛ بل تؤكّدها تقارير صحفية ومعطيات رسمية وسياق وطني لندرة المياه.

تضمّ بلدية باطن الغزال سبع عمادات من بينها عمادة الأبيض/لْبَيّض، وتقع على تخوم جبل المغيلة بين سيدي بوزيد والقصرين. وتشير تقارير محلية إلى وجود ينابيع وآبار عميقة تُستغلّ لتزويد مناطق داخل سيدي بوزيد وحتّى صفاقس بمياه الشرب، فيما لا تزال بيوت كثيرة في لْبَيّض خارج الشبكة ويعتمد أهلها على المواجل والصّهاريج.

مصانع المياه المعدنية في لْبَيّض

تتمركز في المنطقة ثلاثة مصانع رئيسية للمياه المعلّبة، إلى جانب مشروع وحدة رابعة قيد الإعداد:

- «حياة» (ترخيص من الديوان الوطني للمياه المعدنية بتاريخ 11 سبتمبر/أيلول 1996)،
- «تيجان» (تابعة لشركة سيبام للمياه المعدنية، 2018)،
- «دليس» (مجموعة دليس، 2019)،

يتعايش أهالي لْبَيّض منذ سنوات طويلة مع نقص التزويد بالماء، رغم جوارهم لمعامل التعليب وآبارها العميقة. وعلى مستوى الولاية، تتوالى بلاغات «الصوناد» بانقطاعات اضطرارية: مثل الأشغال المبرمجة يوم 14 جويلية/يوليو 2025 التي طالت المناطق العليا من مدينة سيدي بوزيد، ثمّ 15 أوت/أغسطس 2025 جرّاء عطب مفاجئ ببئر «سوق الجديد 2». هذه الوقائع تُظهر هشاشة المنظومة حتى في غير المواسم القاحلة.

لماذا تتفاقم مفارقة لْبَيّض؟

تخصّص المنظومات: الآبار العميقة ومآخذ مصانع التعليب تُنجز بمواصفات خاصة وبُعد اقتصادي-صناعي، بينما يبقى ربط المساكن الريفية رهين تمويل واستدامة مجامع محلية هشّة.

- شيخوخة الشبكات: خبراء حذّروا من استمرار الانقطاعات صيف 2025 بسبب البنية التحتية المتقادمة (قنوات تجاوز عمرها 50 سنة في بعض المناطق).
- الجفاف البنيوي: تواصل سنوات الشحّ منذ 2019 أثرَ بعمق على تغذية الموائد المائية.

انّ : "أسعار مختلف العلامات التجارية جدّ متقاربة فـ 20 أو 30 مليما كفارق بينها لا يعني لي شيئا، لكن عندما تقوم علامة ما بعرض تخفيض ملحوظ في الأسعار فمن الطبيعي أن يُقبل المستهلك على شرائها خاصة إذا كانوا مثل حالي يشترون كمّية كبيرة مع نهاية كلّ أسبوع."

تطرح هذه الأسعار المتقاربة بين مختلف العلامات التجارية للمياه المعلّبة المروّجة في السوق التونسية، تساؤلات عديدة حول أسباب هذا التقارب خاصة وأنّ نوعية المياه المروّجة تختلف اختلافا عميقا من حيث الجودة والتركيبة الفيزيوكيميائية، بالإضافة إلى أنّ كلفة الإنتاج تختلف جذريا من وحدة تعليب إلى أخرى وفقا لطاقة إنتاج كلّ منها وأقدميتها في السوق ورواجها، بما يفتح الباب أمام شبهة إخلال بالمنافسة واعتماد سعر لا يجب على المتعاملين في سوق المياه المعلّبة النزول تحته.

يعلّق نفس المسؤول السامي بإحدى وحدات تعليب مياه (أشرنا اليه سابقا)، أنّ التقارب في الأسعار لا يشي بوجود شبهة إخلال بالمنافسة، مفسّرا أنّ أسعار المياه المعلّبة في تونس هي الأرخص على الإطلاق مقارنة بأسعار ذات المنتج في دول الجوار والدول الأوروبية، ومشيرا إلى أنّ المشكل لا يكمن في الأسعار التي يعتبرها في المتناول، بقدر ما يكمن في الكمية المروّجة، حيث تتجاوز بعض الوحدات الحدّ الأقصى المرخّص فيه لها بهدف تكثيف الإنتاج وجني مرابيح أكثر متناسين أنّ الخطر الذي يتهددهم والمتمثّل في نضوب العيون والموائد المائية وهو ما وقعت فيه بعض الشركات التي إضطرّت إلى التقليص من إنتاجها، وفق قوله.

ماذا يمكن فعله؟

- ربطٌ اجتماعي-ترميمي: إلزام وحدات التعليب في لْبَيّض/جلمة ضمن تراخيصها بتمويل ربطٍ منزلي تدريجي (شبكات محلية، خزّانات قريبة) لصالح الدوائر السكنية غير المربوطة، وفق جدول زمني معلن ومراقبة الديوان.
- مراقبة شفافة للسحب: نشر عدادات رقمية فورية (open data) لكميات الضخّ الصناعي من الموائد المائية بالمنطقة وإتاحتها للعموم، بما يسمح بضبط الاستدامة ومحاسبة التجاوزات.
- إنقاذ المجامع: تفعيل الجدولة مع مرافقة تقنية محاسبية وتمويل صيانة المضخّات والأنابيب عالية الأعطال، وربط مجامع لْبَيّض مباشرةً بمراكز صيانة جهوية.
- تنويع مصادر التزويد: الإسراع بالمشاريع الاستعجالية للتحلية والتثمين (مثل عقد إنشاء محطّات لتحسين مياه الشرب في قفصة وسيدي بوزيد بطاقة 16 ألف م^3/يوم)، لتخفيف الضغط على الموائد الجوفية.

أرباح طائلة واحتكار للسوق

وفق آخر الأرقام التي يوفرها الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه، بلغ رقم معاملات جميع وحدات تعليب المياه في تونس نهاية عام 2020، ما يزيد عن 850 مليون دينار نظير ترويج 2700 مليون لتر مياه معلّبة. هذه الأخيرة تجاوزت مبيعاتها بنهاية عام 2022 الـ 3275 لتر أي أنّ رقم المعاملات تجاوز في ذات العام الـ1 مليار دينار كحدّ أدنى.

لفهم التطوّر الكبير لقطاع المياه المعلّبة في تونس يجب العودة إلى عام 1989 السنة التي رفعت فيها الدولة يدها عن قطاع المياه المعدنية وفتحته أمام المستثمرين الخواص، وكانت بداياته من خلال التفويت في بعض الشركات المملوكة من طرفها إلى شركة صنع الجعة بتونس الإسم السابق لشركة صنع المشروبات في تونس SFBT.

منذ ذلك العام، أخذ قطاع تعليب المياه في تونس نسقا تصاعديا في الازدهار من سنة إلى أخرى، وبلغ ذروته بعد سنة 2011، حيث تضاعف عدد هذه الوحدات من 16 إلى 30 وحدة ناشطة إلى اليوم بالتمام والكمال، فضلا عن وحدات أخرى أغلقت أبوابها إما لعدم قدرتها على الصمود أو تنفيذا لقرارات بالغلق بسبب سوء جودة المياه التي تقوم بترويجها لعلّ أبرزها العلامة التجارية "عزيز".

واللافت للانتباه في تواريخ إحداث وحدات تعليب المنشورة على موقع الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه، أنّ عددا كبيرا من هذه الوحدات فتح أبوابه بُعيد عام 2015، السنة التي سيبدأ فيها معدّل استهلاك التونسيين.ات للمياه المعلّبة يرتفع من 115 لتر للشخص الواحد إلى 274 لتر في عام 2022، أي بنسبة تجاوزت الـ 100% في غضون سبع سنوات فقط.

ومثّل العام 2015، نقطة تحوّل بارزة في عدد الوحدات الصناعية الجديدة بدخول مجامع اقتصادية كبرى على خط الاستثمار في هذا المجال من بينها مجموعة الدغري صاحبة العلامة التجارية "دنيا" ومجمع حمدي المدب "دليس"، وعلامات جديدة أخرى تتبع مجامع اقتصادية عريقة في المجال على غرار مجموعة المزابي التي أضافت الى مجموعتها كلاّ من صابرين la pétillante والعلامة الجديدة "تيجان".

ووفق ما توفرّه هذه المجامع من معطيات إحصائية حول حصّتها من سوق المياه المعلّبة في تونس فإنّ كلاّ من مجمع مزابي (صاحب ثلاث علامات تجارية) ومجمع SFBT (المالك لست علامات تجارية) يستحوذان لوحدهما على ما يزيد عن 60%، فيما تقدّر نسبة الوافد الجديد على القطاع "مجمع دليس" المالك لعلامة تجارية وحيدة فقط بـ 13% أمّا بقيّة الحصّة فتتوزّع على بقية العلامات والبالغ عددها 20 علامة.

هذه الأرقام الضخمة لمبيعات المياه المعلّبة ستعرف تراجعا ملحوظا في عام 2023، وفق ما تحصلنا عليه من معلومات من مصادر مطلّعة من داخل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية على المنتجات الغذائية، حيث أشار مصدر مسؤول إلى أنّ عديد الوحدات أصبحت تعاني من شحّ الموارد المائية ونضوب عدّة عيون طبيعية وذلك جراء الاستنزاف المشط للمياه وكذلك من جراء الحفر العشوائي للآبار.

تطور إحداث وحدات تعليب المياه في تونس

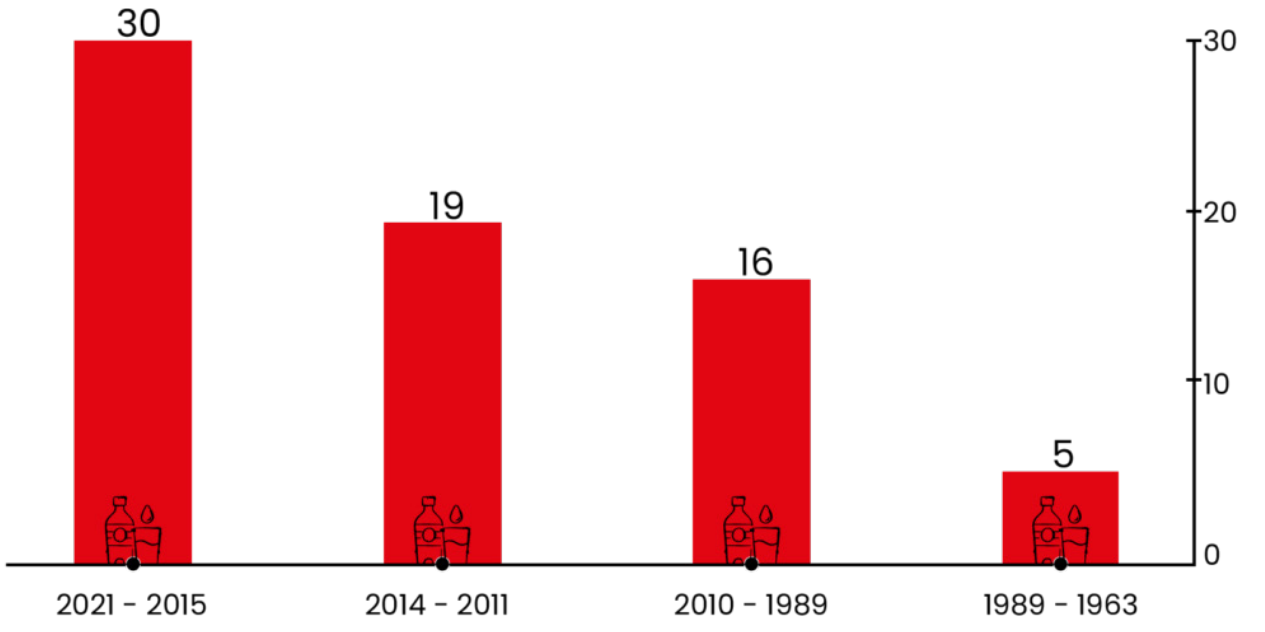

ملاحظة: أكثر من 40 طلب إحداث مشروع تعليب وحدة مياه تحت الدرس (منهم 10 تحصلوا على موافقة أوّلية)

بسبب هذا الوضع تدهورت جودة مياه بعض العلامات التجارية كما بيّنا سابقا في خصوص العلامة صافية (عين قصيبة) واضطرت وحدات أخرى للتقليل من إنتاجها على غرار العلامة "صابرين" أكبر وحدة إنتاج في تونس، والتي صرفت النظر عن بعض المنتجات على غرار la Sabrine pétillante والمياه المعلّبة في قوارير من حجم نصف لتر، والعلامة "مليتي" التابعة لمجمع SFBT التي أودعت ملفا لدى مصالح وزارة الفلاحة للترخيص لها في حفر بئر جديدة بسبب قرب نضوب البئر التي تستغلها في الوقت الحالي والإشكاليات التي طرأت عليها في مستوى ضخ المياه.

نصيب العلامات التجارية من مبيعات المياه المعلبة لعام 2021

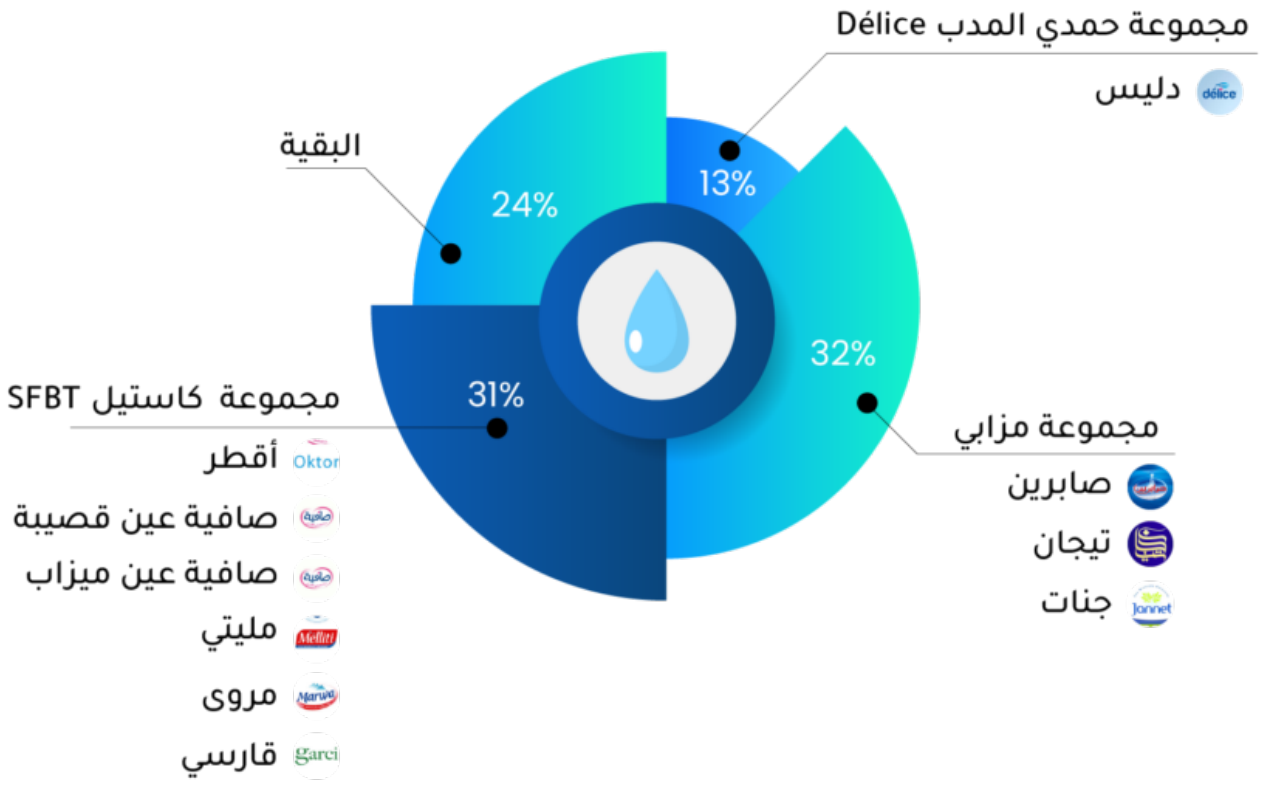

المصدر: التقارير المالية والإقتصادية لمجمع دليس وSFBTومزابي

"الصوناد" في خدمة وحدات تعليب المياه؟

خلال جولتنا الميدانية لاستطلاع آراء التونسيين.ات حول أسباب إقبالهم على المياه المعلّبة كان هناك شبه إجماع على على ما وصفوه بسوء مذاق مياه الحنفية التي تراجعت جودتها بتقدّم السنوات. يقول فؤاد، شاب يقطن منطقة الكرم الغربي في العاصمة تونس، جوابا على سؤالنا حول ما إذا كان يستعمل مياه الحنفية للشرب أم هو في غنى عنها: «عندما درسنا مادة الإيقاظ العلمي في المرحلة الإبتدائية، كانوا يعلموننا أنّ الماء لا لون ولا طعم ولا رائحة له، هذه القاعدة ضربت بها "الصوناد" عرض الحائط ، فماؤنا طعمه غريب وينزل في كل مرّة برائحة جديدة ويمكن أن يكون أصفرَ في بعض الأحيان.»

تعليقا منه على وجهة نظر المواطن فؤاد، فضلا عن شكاوى التونسيين.ات عموما من تراجع جودة المياه الموزعة عبر الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، يقول أحمد صولة رئيس مدير عام الشركة في تصريح أدلى به إلى موقع الكتيبة، إنّ "الشركة تعمل جاهدة للتقليص من هذا التناقض ومن أجل أن تكون المياه التي تتولى بيعها إلى حرفائها ذات جودة مقبولة"، مشيرا في ذات الصدد إلى أنّ المياه التي يتمّ توزيعها تخضع إلى رقابة مخابر الشركة ورقابة وزارة الصحة في الآن ذاته، وفق قوله.

ويُفسر صولة أنّ الشركة تعتمد بشكل عام على خلط مياه ذات ملوحة عالية نسبيا بمياه أخرى أقل ملوحة بهدف إنتاج مياه متوازنة من حيث الطعم، مشيرا إلى أنّ المياه المروّجة تستجيب إلى المواصفات التونسية التي تسمح بنسبة ملوحة تتراوح بين الـ 1.5 إلى 2 غرام في اللتر الواحد، وفق قوله.

على نقيض ما صرّح به صولة، يظهر تحليل مخبري لعيّنة من مياه حنفية، قام به مجموعة من المواطنين بمنطقة منزل بوزلفة بمحافظة نابل شمال شرقي البلاد بمخابر معهد باستور، أنّ المياه المروّجة عبر الشبكة في تلك المنطقة غير صالحة للشرب وحتى للاستحمام وذلك بسبب معاينة نسب عالية في مجموع القولونيات (coliformes totaux).

تكمن مشكلة المياه الموزّعة عبر شبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وفق عديد الخبراء في المعايير التونسية ذاتها، والتي تختلف اختلافا عميقا مع المعايير الأوروبية والتوجيهات التي تقدّمها منظمة الصحة العالمية والتي تنصّ على ألّا تتجاوز نسبة الملوحة في اللتر الواحد من المياه المخصّصة للشرب الغرام الواحد في أقصى الحالات حتى يكون الماء مقبولا.

وينتقد بدوره الأستاذ الباحث ورئيس مخبر التحلية وتثمين المياه الطبيعية بمركز بحوث وتكنولوجيات المياه بتونس حمزة الفيل هذه المعايير التونسية التي وصفها بالفريدة من نوعها مقارنة حتى بدول الجوار مثل الجزائر والمغرب وباقي الدول العربية التي لا تسمح في أغلبها بأن تتجاوز نسبة الملوحة باللتر الواحد الـ 1.5 غرام.

كما يُفسّر الفيل أنّ نسبة الملوحة في المياه تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي تونس العاصمة تبقى مياه الحنفية مقبولة حيث أنّ النسبة وفقا لدراسات قام بها المخبر لا تتجاوز الـ1 غرام باللتر الواحد في حين تصل في مناطق أخرى إلى مستوى يتراوح بين 1.5 و1 غرام باللتر الواحد على غرار حاجب العيون بولاية القيروان و جرجيس من ولاية مدنين والمنستير

ومناطق أخرى قائلا: "إذا ما تجاوزت نسبة الملوحة الـ 1.2 غرام في اللتر الواحد فلا يمكن شربها".

بدورها، تقرّ وزارة الفلاحة في تقريرها الخاص بالمياه الصادر سنة 2021، بوجود إشكاليات كبيرة وعميقة تتعلّق بمياه الشرب العموميّة خاصة في مدى تطابقها مع المواصفات الميكروبيولوجية الواجب اعتمادها.

وتشير التحاليل المخبريّة التي قامت بها وزارة الصحة والمضمّنة بذات التقرير إلى أنّ المعدّل العام لمياه الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه غير المطابقة للمواصفات الميكروبيولوجية ارتفع من 9.6% في عام 2019 إلى 10.1% في عام 2020 وإلى 10.6% في عام 2021، وقد قدّرت الوزارة أنّ نسب عدم التطابق ترتفع في بعض المناطق على غرار ولايتي تطاوين 35 % ومنوبة 30%، تليهما كل من بن عروس وباجة وجندوبة بنسب على التوالي 20% و 14 %.

زيادة عن ذلك، أشارت وزارة الصحة إلى أنّ 29 % من مياه الشرب الموزّعة عبر المجامع المائية في الأرياف غير مطابقة للمواصفات الميكروبيولوجية، فيما سجلت عدم تطابق كلّي (100%) للمياه الموزعة عبر النقاط العمومية (نقاط توزيع مشتركة يتم تركيزها في الجبال والأماكن الوعرة) مع المواصفات الميكروبيولوجية بأرياف قبلّي فيما كانت النسبة العامة لعدم التطابق في هذا الصنف من المياه في حدود الـ 48%.

وتعود أسباب هذا التراجع في جودة مياه الشرب الموزعة من طرف الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه إلى الصعوبات المالية الكبيرة التي تعاني منها بشكل أثرت فيه على جودة خدماتها.

وتُشير تقارير الشركة إلى أنّ شبكتها الممتدة على طول 57 ألف كلم تعاني من اهتراء في بنيتها التحتية ناهزت الـ 20% الشيء الذي يتسبب في ضياع 33.5 % من المياه الموزعة عبرها، فضلا عن تأثير الشبكة السلبي على جودة المياه ولا تستطيع الشركة صيانة سوى 200 كلم منها في كلّ سنة.

من جهة أخرى، يُقرّ العديد من كبار المسؤولين في وزارة الفلاحة والموارد المائية بأنّ الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه تحتاج إلى استثمارات ضخمة بغية تجديد شبكتها وتحسين تقنيات عملها خاصة في ما يتعلّق

> "يمنع علينا كشركة ترويج أو توزيع مياه غير صحيّة ونحن نخضع إلى رقابة مشددة من وزارة الصحة."
>
> **أحمد صولة رئيس مدير عام شركة توزيع المياه**

بتحلية المياه المتأتية من السدود مثلما هو الحال بالنسبة الى المياه المتأتيّة من الآبار العميقة، إضافة إلى تجديد معدّاتها التي تشكو في جزء كبير منها من العطب، وهو أمر شبه مستحيل في الوقت الحالي نظرا لتزايد العجز المالي للشركة وارتفاع تكلفة إنتاج المتر المكعب من الماء (1 دينار) في ظل سعر بيع يعتبر هو الأقلّ مقارنة بباقي الدول (0.7 دينار / متر مكعب).

ومن بين أهمّ الدلالات على تأثر جودة خدمات الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بأوضاعها المالية، تعطّل عدّة معدّات مسؤولة عن تحديد جرعات الكلور التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى الماء الخزانات.

يوضح الأستاذ الباحث حمزة الفيل أنّ نسبة الكلور الحر (ماء الجفال) الذي يستعمل من أجل تعقيم المياه في عدّة مناطق تمت دراستها تلُوح إما عالية أو منخفضة بشكل كبير الشيء الذي له تأثير مباشر في سلامة وصحة المواطنين وفق قوله.

هذه النسب العالية لعدم تطابق المياه العمومية مع المواصفات التونسية ذات الصلة بالجودة والصحة، تمثّل بحسب الخبراء الذين استندنا إليهم في هذا التحقيق أهمّ عامل يجعل من التونسيين.ات ينفرون مياه الحنفية ويستبدلونها بأنواع أخرى على غرار المُحلاة (مياه الصهاريج،لا تخضع لأي رقابة من الدولة) التي ازدهرت تجارتها في السنوات الأخيرة، أو من خلال الإقبال أكثر على المياه المعلّبة والتي شهدت ارتفاعا ضخما في مبيعاتها خاصة في السنوات الخمس الأخيرة.

بين سوء الحوكمة والتغيّرات المناخية

"كيف لك أن تقنع فلاحا صغيرا له بعض عشرات من أشجار الزيتون بعدم حفر بئر عشوائية في الوقت الذي تمنح فيه الدولة رخصة لوحدة صناعية في ذات المنطقة؟". هكذا يردّ، أحد صغار الفلّاح بمعتمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد يستغل بئرا عشوائية ليست بعيدة عن وحدة تعليب مياه تنشط بالقرب منه.

قد يلخّص هذا المشهد سياسة الدولة في حوكمة مواردها المائية على مدار عشرات السنين، بما زاد من عمليات الحفر عن الماء بطرق غير قانونيّة يعلمها القاصي والداني، حتى أنّ الدولة أصبحت عاجزة عن التصدي لمثل هذه العمليات نظرا لكثرتها وتعددها.

يتضح هذا الأمر في ولاية سيدي بوزيد وبالتحديد في جلمة. هذه المنطقة تستغلها ثلاث وحدات تعليب مياه لا تبعد عن بعضها البعض سوى قرابة ثلاث كيلومترات فقط.

دشّنت المنطقة أوّل وحدة تعليب مياه بها في عام 1990 وهي الوحدة التي تملك العلامة التجارية "حياة". وفي عام 2016 منحت الدولة رخصة أخرى لمصنع العلامة الجديدة "تيجان" التابعة لمجمع مزابي، وفي عام 2019 منحت رخصة ثالثة لمجمع "دليس" رغم ما حفّ بملف هذه الأخيرة من انتقادات عديدة.

من المفارقات التي تكشفها تقارير وزارة الفلاحة التي منحت رخصا لهذه المصانع، إنّ محافظة سيدي بوزيد تعتبر منطقة إجهاد مائي أين تجاوزت نسبة استغلال مواردها الجوفية في

عام 2021 الـ 280%.

يتكرّر الوضع الذي تعيشه منطقة جلمة بولاية سيدي بوزيد في كلّ من ولايات القيروان التي تضمّ ست وحدات وزغوان بخمس وحدات والتين أصبحتا تعانيان كذلك من إجهاد مائي كبير، فضلا عن أنّ نسب استغلال المائدة المائية تفوق في بعض المناطق الـ 300%.

ووفق عديد الخبراء فإنّ الإجهاد المائي الذي تعاني منه تونس في الفترة الأخيرة، أسبابه معلومة وواضحة وهي التغيّرات المناخية وحالة الجفاف التي تضرب البلاد للعام السادس على التوالي. وينادي الخبراء بضرورة مراجعة كل السياسات المائية في البلاد من المنوال الفلاحي وصولا للوحدات الصناعية برمتها.

من بين هؤلاء الخبراء حكيم القبطني أستاذ التعليم العالي في الجيوفيزياء التطبيقية لاستكشاف الموارد الطبيعية، الذي دعا إلى ضرورة مراجعة التراخيص المسندة إلى وحدات تعليب المياه وكافة الوحدات الصناعية التي تستغل المياه في اتجاه ترشيد استعمالاتها وإخضاعها إلى رقابة دورية خاصة في علاقة بالنسب التي تتولّى ضخها، خاصة وأن البلاد تعاني الجفاف منذ ستة سنوات.

ويرى القبطني أنّ البلاد التونسية في العادة تعرف خمس سنوات جفاف تليها خمس سنوات ممطرة، غير أنّ الوضع الحالي تجاوزت فيه الست سنوات من حالة الجفاف بما يؤثر حتما في الموارد المائية وفي جودة المياه المعدنية كما تمت ملاحظته في خصوص بعض المنتجات التي تغيّرت تركيبتها بشكل جذري، وهو مؤشر واضح -حسب محدّثنا- على الإستغلال المفرط من مختلف الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين للموارد المائية.

ويقول القبطني في حواره مع موقع الكتيبة، إنّ كل المؤشرات العلميّة تقود إلى أنّ تونس مقدمة على تغيّرات مناخية كبيرة، وارتفاع في درجات الحرارة مع تقلّص في التساقطات المطرية.

منذ ما يزيد عن العام، بدأت وزارة الفلاحة في تطبيق إجراءات جديدة في ترشيد استهلاك الماء، عبر نظام التقسيط في مياه الشرب وتكثيف الرقابة على الحفر العشوائي للآبار، مع دعوة التونسيين.ات إلى العودة لاستعمال طرق وآليات تقليدية قديمة على غرار الفسقيات والمواجل لتجميع مياه الأمطار، كما أوقفت مؤقتا منح الترخيص النهائي إلى عدد من وحدات تعليب مياه جديدة (عددها 10) كانت قد تحصلت على موافقات مبدئية من بين 40 ملف مودع لدى مصالح الوزارة.

هذه الإجراءات التي اتخذتها وزارة الفلاحة، لم تشمل مطلقا الرقابة على وحدات تعليب المياه الناشطة حاليا، خاصة وأنّ هناك العديد من التقارير تفيد بوجود ضرر واضح في الموائد المائية في بعض المناطق ما أثر في جودة تلك المياه والتغيّر الملحوظ في تركيبتها بما يشي بعمق الحفريات التي تقوم بها للوصول إلى الماء وما يؤشر كذلك على وصول البلاد إلى مستويات قياسية في استغلال المياه الجوفية.

التوزيع الجغرافي لوحدات تعليب المياه

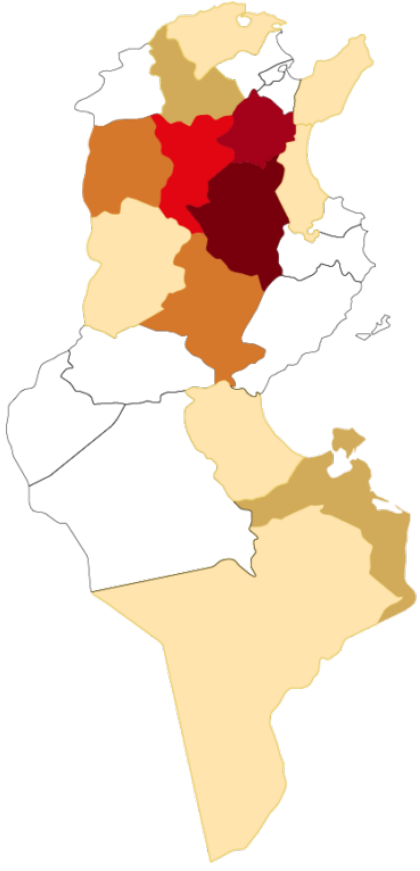

سليانة
- مليانا
- مي
- برقو
- رويال

بنزرت
- مروى

نابل
- Oktor أقطر

زغوان
- كريستالين
- أكوالين
- فيفيان
- صحة
- برستين

سوسة
- قارسي

القيروان
- صابرين
- فورات
- جنات
- دنيا
- ميرا
- بية

باجة
- ريان ex إلكسير
- مليتي

الكاف
- ديما
- صافية (عين ميزاب)
- صافية (عين قصيبة)

القصرين
- طيبة

سيدي بوزيد
- حياة
- تيجان
- دليس

قفصة
- بالما

تطاوين
- معين

مدنين
- جكتيس
- بريماكوا

المصدر: الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء باا

بين العطش والابتزاز:

أسرار قطاع «الذّهب الأحمر» في تونس

في الوقت الذي تعاني فيه تونس من فقر مدقع في الموارد المائية وتصاعد في مؤشرات الأضرار البيئيّة، تبدو مصانع الطماطم المستفيد الأكبر من هذا القطاع الذي يكابد فيه الفلاحون، لاسيما الصغار منهم، مشاكل جمّة تتفاقم يوما بعد يوم بسبب تخلي الدولة عن دورها التعديلي والرقابي الأمر الذي تسبّب في ارتفاع سعر علب الطماطم في السوق المحليّة بنسبة ناهزت 300 بالمائة في ظرف سنوات قليلة دون أن ينعكس ذلك ايجابيّا على جميع أطراف الدورة الانتاجيّة.

وائل الونيفي

صحفي مختص في قضايا
مكافحة الفساد

"لم أر تلك السيّارة صاحبة اللوحة المنجميّة 11 (ترمز إلى وزارة الفلاحة) منذ سنوات، لا تزورنا فرق الإرشاد الفلاحي ولا تقوم الوزارة بدعمنا ثمّ يأتون بقرار فجأة ودون سابق إنذار يمنع عنّا الزراعات السقوية. ماذا تريدون منّا أن نزرع؟".

بنبرة حانقة تختزن سخطا وغضبا شديدين، ردّ رضوان وهو أحد صغار الفلاحين بجهة "الجديّدة" من ولاية منوبة شمالي البلاد على سؤالنا المتعلّق بقرار وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي حذّرت فيه الفلاحين من زراعة القرعيات وكلّ ما من شأنه أن يستهلك الكثير من الماء وذلك في إطار سياسة الدولة لمجابهة الجفاف ونقص الموارد المائية.

يضيف رضوان في حواره مع موقع الكتيبة أنّ له بئرا بها كميّة محترمة من المياه التي تجعله قادرا على مواصلة زراعة الطماطم، مشيرا إلى أنّ هاجسه الآن ليس الدولة وقراراتها وإنّما ما عاناه طيلة أشهر من العمل في حقله خاصة مع التغيّرات المناخية الحادّة التي جعلت المصاريف تزداد أضعاف ما كانت عليه سابقا قائلا في نفس السياق:

"إلى حدّ الآن ناهزت مصاريفي في زراعة 3 هكتارات ونصف من الطماطم 40 ألف دينار وكالعادة لا أعلم إن كنت سأحقّق أرباحا بعد موسم الجني أم لا؟ في الحقيقة اعتدنا تكبّد الخسائر أمام الصعوبات التي تعترضنا في زراعة الطماطم وخاصة عند تسويقها. كما تعلمون الطماطم يجب تسويقها في أسرع وقت ممكن فخطر تلفها وارد في أيّة لحظة وفي وقت وجيز وكم من فلّاح اضطرّ إلى بيع محصوله بسعر لا يغطي حتّى نصف المصاريف التي أنفقها خوفا من تلف صابته ما يجعله يخضع لابتزاز أصحاب المصانع التحويليّة.

على غرار رضوان يروي عدد من الفلاحين في تونس خلال لقاءات جمعتنا بهم قصّة معاناتهم مع زراعة الطماطم وما يتعرّضون له سنويا من عملية ابتزاز مقنّن -وفق توصيفهم- تفرضها عليهم المصانع التحويلية التي لا تحترم حتّى السّعر المرجعي الذي يتمّ تحديده من طرف نقابة المصنّعين واتّحاد الفلاحين تحت إشراف الوزارات المعنية.

لم يتجاوز سعر الكيلوغرام الواحد من الطماطم الطازجة والموجهة إلى المصانع التحويلية الـ 0.2 دينارا تونسيا عند البيع من طرف الفلاح في آخر موسم فلاحي (2022)، في حين تقدّر أسعار علب معجون الطماطم من سعة 800 غرام في حدود 4.9 دينار في الوقت الحالي. فما هي الأسباب التي تقف وراء هذا التباين في أسعار المنتج الفلاحي والمنتج الصناعي؟ وهل آن الأوان لتغيير نمط زراعتنا في تونس أمام ما تستنزفه عدد منها على غرار الطماطم من موارد مائية في اتجاه زراعات أخرى أكثر تأقلما مع التغيّرات المناخية وأقل كلفة مائية وعائدات ماليّة خاصة من العملة الصعبة؟ وما هي خطّة الدولة لتعويض النقص الذي يمكن أن ينجم عن تقلّص حجم الإنتاج خاصة وأنّ معجون الطماطم يمثل العمود الفقري للمطبخ التونسي؟

زيادات مشطّة

بُعيد تفعيل إجراءاته الإستثنائية ليلة 25 جويلية/ تمّوز من العام 2021، استقبل الرئيس التونسي قيس سعيّد بقصر قرطاج سمير ماجول رئيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة تدافع عن أرباب العمل) ليتداول معه في جملة من المواضيع الحارقة والمتصلة بمعاضدة جهود الدولة في تخفيض أسعار المواد الغذائية ومراعاة القدرة الشرائية للتونسيين.ات والأوضاع الإقتصادية للدولة.

تفاعلا منهم مع دعوة الرئيس سعيّد، أصدرت كل من الجامعة الوطنية للصناعات الغذائية التي يترأسها سمير ماجول والغرفة الوطنية النقابية للمساحات التجارية الكبرى التابعة لاتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بلاغا أشارتا فيه إلى

> السيد رئيس إتحاد الصناعة والتجارة أتوجه إليكم بالشكر أوّلا على حسّكم الوطني الثابت... وآثرت أن ألتقي بكم اليوم بصفتكم رئيسا لاتحاد الصناعة والتجارة لأتوجّه إلى تجار الجملة وخاصة من يتولون التوزيع إلى جانب تجار التفصيل لأطلب منهم أن يتحلّوا بروح وطنية في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد، أطلب منهم التخفيض في الأسعار، فالمسلم الحقيقي لا ينام وجاره جوعان.
>
> قيس سعيد في 28 جويلية 2021

تطور سعر علبة الطماطم مضاعفة التركيز (800 غرام)

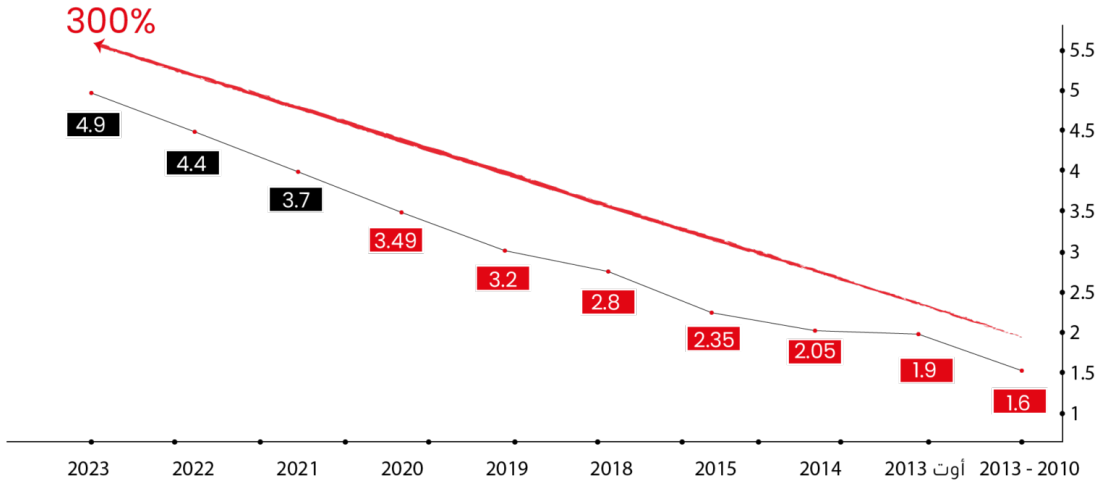

إقرار تخفيضات في جملة من المواد الغذائية المطلوبة من التونسيين في كافة المساحات التجارية والعمل على توفيرها وإقرار تخفيضات يمكن أن تدوم مدّة زمنية طويلة حسب تصريح أدلى به رئيس الغرفة الهادي باكور إلى إذاعة موزاييك.

لكن الأمور على أرض الواقع تشي بغير ذلك تماما، حيث ارتفعت أسعار عدد من المواد الإستهلاكية والغذائية ارتفاعا غير مسبوق بسبب الأزمة التي يمرّ بها العالم على غرار جائحة كوفيد19- والحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار المواد الأوّلية والتجارة البحريّة.

وإن كانت الزيادة في أسعار عدد من المواد تجد سندا لها على أرض الواقع يبرّرها نسبيّا، إلّا أنّ منتجات أخرى على غرار الطماطم المحوّلة شهدت أسعارها بُعيد دعوة الرئيس سعيّد ارتفاعا جنونيا وغير مبرّر.

وتعود الزيادات الأخيرة بين عامي 2022 و2023 بحسب مصدر رفيع المستوى يعمل في أحد المصانع التحويلية الكبرى إلى الزيادة في أسعار الكهرباء التي أقرتها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم في عام 2022 والمقدّرة بنحو 12% للصناعيين الذين يستعملون الجهد العالي و 2.5% بالنسبة للصناعيين الذي يستعملون الجهد المتوسط.

هذه الزيادات في أسعار الكهرباء لا تقابلها بالمرّة الزيادات

طريقة اعتماد سعر الطماطم المحولة

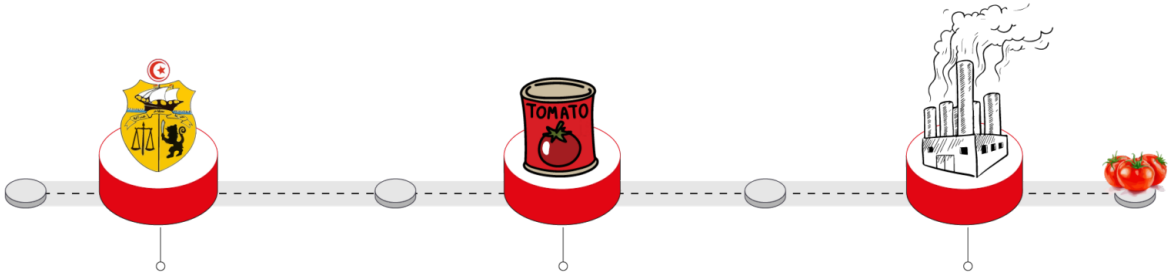

التي أقرّها الصناعيون في ثلاث مناسبات متتاليّة في أقلّ من عام، حيث صعدت أسعار منتجات الطماطم مضاعف التركيز بما يزيد عن 37% مقارنة بأسعارها في عام 2021، فيما ارتفعت أسعار بقية أنواع الطماطم المصبرة كصلصة البيتزا والطماطم المقشرّة المصبّرة بنحو 40% بما يدفع نحو التساؤل عن كيفية تحديد سعر التكلفة وسعر البيع إلى عموم المواطنين.

وفق القوانين المنظّمة للمنافسة والأسعار، ينتمي منتج الطماطم المعلّب إلى جدول المواد الإستهلاكية الخاضعة لنظام حرّية المنافسة باعتماد قاعدة العرض والطلب ونظام المصادقة الذاتيّة على مستوى البيع بالجملة والتفصيل، أي أنّ المصنّعين يتولون تحديد تكلفة الإنتاج وهامش أرباحهم بشكل فردي، في المقابل تتولّى الدولة عن طريق مقرّر يصدره الوزير المكلّف بقطاع التجارة بتحديد هوامش الربح بالنسبة إلى باعة الجملة وباعة التفصيل.

غير أنّ هذين النظامين تمّ تعطيل العمل بهما في السنوات الممتدّة بين 2010 و2014 بعد أن أخذت الدولة بزمام الأمور في وقت أراد فيه المصنّعون الترفيع في أسعار منتجاتهم، معتمدة في ذلك على ما يخوّله لها الفصل الرابع من قانون تنظيم المنافسة والأسعار الذي ينصّ على الآتي: «بقطع النظر عن أحكام الفصل 2 من هذا القانون وقصد مقاومة الزيادات المشطّة أو الانهيار في الأسعار، يمكن بموجب قرار من الوزير المكلّف بالتجارة، اتخاذ إجراءات وقتيّة تبرّرها حالة أزمة أو جائحة طبيعيّة أو ظروف استثنائية أو وضعية سوق حالتها غير العادية بارزة في قطاع معيّن على ألّا تتجاوز مدة تطبيق هذا القرار ستّة أشهر.»

تمّ تفعيل هذا الإجراء الاستثنائي من قبل وزارة التجارة في ثلاث مناسبات متتالية في عام 2010 و2011 و2013، بشكل جعل من سعر علبة الطماطم سعة 800 غرام لا يتجاوز في السوق التونسية 1.9 دينار تونسي، لتأخذ منحى تصاعديا بعد انهاء العمل بالنظام الإستثنائي أين بلغت ذات العلبة لمختلف الماركات التجارية سعر الـ 4.9 دينارا في عام 2023 أي بزيادة تفوق 250%.

لوبي فوق الدولة

في عام 2018 أصدر مجلس المنافسة قراره بإدانة 24 شركة متخصّصة في إنتاج معجون الطماطم والجامعة الوطنية للمواد الغذائية وذلك بعد ثبوت انتهاجهم سلوكا تجاريا مخلّا بالمنافسة عبر التواطؤ فيما بينهم رغم اختلاف الماركات التجارية التابعة لهم واختلاف مواقعهم الجغرافية في إقرار اتفاق يقضي بترفيع وتوحيد الأسعار في معجون الطماطم.

وتعود حيثيات القضية إلى شهر مارس/ آذار من عام 2014، عندما تقدّمت المنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك بشكاية إلى مجلس المنافسة حيث عاينت وجود تسعيرة موحدة على كافة أصناف وماركات الطماطم المروجة بالسوق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ذات العام، أي مباشرة بعد إنهاء العمل بالنظام الإستثنائي المتعلّق بالتحكم في سعر الطماطم المعجونة الذي عملت وفقه الدولة في الفترة الممتدّة بين 2010 إلى نهاية عام 2013.

قبل إنهاء العمل بالنظام الإستثنائي، كان سعر علبة الطماطم من سعة 800 غرام في حدود الـ 1.6 دينار تونسي (سعر بيع للعموم)، وبفعل الضغط الذي مارسته مصانع تحويل الطماطم وتهديدها بعدم تزويد السوق ما لم يتم انهاء العمل بالنظام الإستثنائي وإقرار الترفيع في السعر، أصدر وزير التجارة آنذاك عبد الوهاب معطر في شهر أوت/ أغسطس من عام 2013، قرارا يقضي بالترفيع في أسعار علب الطماطم (800 غرام) لتصل إلى 1.74 دينار كسعر بيع من المصنّع إلى الموزّع مع تحديد 50 مليم هامش ربح بالنسبة إلى باعة الجملة و100 مليم لباعة التفصيل ليصبح سعر العلبة سعة 800 غرام المعروضة للمواطنين في السوق، في حدود الـ 1.89 دينار مع تحرير سعر البيع من طرف المصنّع في خصوص علب الطماطم من حجم 400 غرام.

وعلى الرغم من ذلك الاتفاق الذي حظي بإجماع كافة المتدخلين من فلاحين ومصانع وموزعين في نهاية موسم جمع الطماطم والوقوف على الحجم الحقيقي لتكلفة التحويل والتعليب، فإنّ أسعار الطماطم بكافة أنواعها واختلاف ماركاتها ارتفعت لتستقرّ عند سعر 2.05 دينار تونسي وهو ما أثبته مجلس المنافسة بعد ماراطون من أبحاث التقصي والاطلاع على فواتير البيع من طرف المصانع إلى الموزعين بالجملة والمساحات التجارية الكبرى.

ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق، أنّ ثبوت الإدانة في قرار مجلس المنافسة الصادر في عام 2018، لم يمنع مصانع تحويل الطماطم في تونس من العودة إلى نفس الممارسات.

تتراوح أسعار علب معجون الطماطم في مختلف المساحات التجارية الكبرى في تونس اليوم، بين الـ 4.88 و4.9 دينار.

ورغم تفنيد وزارة التجارة في شهر فيفري/ شباط المنقضي من العام 2023 وجود أيّة نيّة للترفيع في أسعار منتج الطماطم المعلّبة حتّى أنها كثفت من حملاتها الرقابية

وحجزت سلعا قالت إنّها مخالفة للأسعار الجاري بها العمل في تلك الفترة، عادت أسعار المنتج لترتفع من جديد بعد أن سجلت انخفاضا طفيفا على مدار 5 أشهر، واستقرّت اليوم من جديد عند سعر 4.9 دينار تونسي.

خلال جولة ميدانية قام بها موقع الكتيبة جابت مختلف المساحات التجارية الكبرى منها والمتوسطة وباعة التفصيل (المحلات التجارية الصغيرة) اتّضح أنّ السلع المروّجة بالسوق التونسية يعود تاريخ تعليب أغلبها إلى شهري جويلية/ تمّوز و أوت/ آب من العام 2022 والبعض الآخر تمّ تصنيعه في عام 2021. في تلك الأعوام كانت أسعار نفس العلب المروجة اليوم تتراوح بين الـ 3.5 و3.8 دينار (1.1 دولار أمريكي). وهو ما يطرح السؤال: هل أنّ الترفيع في أسعار علب الطماطم قرار أحادي تمّ اتخاذه من طرف المصنّعين أم من قبل الموزّعين وباعة الجملة؟

وفق ما توفر من فواتير متداولة بين عدد من المصانع وتجّار جملة، تمكّن موقع الكتيبة من الإطلاع عليها، اتّضح أنّ المصانع أقرّت زيادة في أسعار البيع من طرفها منذ شهر ماي/ أيّار من العام الحالي، فيما لم يقم الموزّعون (تجّار الجملة) باقرار أيّ زيادة باعتبار أنّ هامش الربح الذي

> الدولة تتدّخل فقط لتحديد هوامش الربح بالنسبة إلى باعة الجملة وباعة التفصيل أما المصنّعون فهم أحرار في تحديد الكلفة لهذا السبب نلاحظ أنّ أسعار الطماطم المعجونة المعلّبة لا تهدأ ودائما تكون في صعود جنوني.
>
> لطفي الرياحي

يحصّلونه تحدّده الدولة ومخالفته تجرّهم إلى إمكانية تسليط عقوبات مالية عليهم وحجز سلعهم.

يقول لطفي الرياحي رئيس المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك في حواره مع موقع الكتيبة إنّ الإشكال الحقيقي يكمن في وزارة التجارة التي لا تستطيع بأيّ وسيلة الوقوف على الكلفة الحقيقية لتحويل وتعليب الطماطم بحيث تترك الأمر للمصانع لتحديد التسعيرة التي تناسبهم.

في السنوات السابقة لسنة 2011، كانت للدولة طرق وآليات تستطيع من خلالها تحديد كلفة تصنيع الطماطم والتحكّم في أسعارها وذلك بالإعتماد على إحدى الشركات المملوكة من طرفها وهي "الشركة التونسية للمصبّرات" والتي من بين مهامها تعديل السوق وضمان المنافسة الشريفة فيه، فضلا عن رفع تقارير تهمّ التكلفة الحقيقيّة لصناعة الطماطم وبقية المنتجات، بما يمكّن الدولة ووزارتي الصناعة والتجارة على وجه الخصوص من تكوين فكرة كافية وشاملة عن التكلفة الحقيقيّة لصناعة الطماطم في تونس ووضعية السوق.

منذ عام 2011 لم تعد الشركة التونسية للمصبّرات قادرة على تصنيع معجون

نسق الزيادات في سعر معجون الطماطم 800 غرام

2021
سعر العلبة:

3.6 - 3.8 دينار

28 جويلية 2021
رئيس الجمهورية يطلب من المصنعين والمزودين التخفيض في الأسعار

جانفي 2022
سعر العلبة:

4.4 دينار

ديسمبر 2022
قرار أحادي من طرف المصنعين بزيادة 500 مليّم
سعر العلبة:

4.9 دينار

جانفي- فيفري 2023
وزارة التجارة تطلب من المصنعين التراجع عن الزيادة
سعر العلبة:

4.4 دينار

ماي 2023
وزارة التجارة تصادق على الزيادة بـ 500 مليّم
سعر العلبة:

4.9 دينار

الطماطم بسبب أزمة مالية وهيكلية عصفت بها، الشيء الذي فتح المجال أمام باقي الشركات الخاصة للتوافق فيما بينها حول التكلفة التي تناسب أصحابها في صناعة معجون الطماطم.

بعد التقصي، اتّضح أنّ وزارة التجارة رضخت فعلا للضغوطات التي مارستها الغرفة النقابية للمصبّرات والجامعة الوطنية للمواد الغذائية حيث صادقت على زيادة بـ 500 مليّم دخلت حيز التنفيذ منذ شهر ماي/ أيار المنقضي، وفق ما توفّر من معطيات موثوقة تحصلنا عليها من الغرفة الوطنية النقابية لتجار المواد الغذائية بالجملة، وذلك على الرغم من أنّ المنتج الذي يتمّ ترويجه بالسوق يعود إلى مواسم 2021 و 2022.

يقول حسام سعد عن منظمة آلرت (منظمة شبابيّة مستقلّة تعنى بمقاومة الإقتصاد الريعي في تونس) إنّ منتج الطماطم المعلبة اليوم هو منتج محرّر بشكل كامل و يخضع لآلية العرض والطلب.

ويضيف سعد أنّ مصانع تحويل الطماطم التي يصفها بـ"الكارتيل" دأبت على التوافق فيما بينها في خصوص أي زيادة تحدث في أسعار الطماطم المعلّبة أي أنّ كل الماركات تقوم بالزيادة في أسعار منتجاتها بنسبة موحدة كما حصل مؤخرا (500 مليّم).

زيادة على ذلك، ساهم وصول الرئيس السابق للغرفة الوطنية للمصبرات الغذائية التي تضمّ مصانع تحويل الطماطم سمير ماجول، إلى رئاسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية منذ سنة 2018، في تحقيق منافع لهذه المصانع أهمّها الدعم المالي الذي يحظى به مصدّرو الطماطم المحوّلة منذ عام 2021، وفق ذات المتحدّث.

مصنعو الطماطم: هاجس الربح على "جثث" الفلّاحين

خلال سبعينيات القرن الماضي، أقرّت الدولة التونسيّة جملة من الإصلاحات الإقتصادية بهدف خلق التنمية ومواطن الشغل، وذلك عبر الاعتماد على الصناعات وربط الفلاحة بالصناعات التحويلية وتطوير سياسات تصديرها بحثا عن العملة الصعبة.

هذه السياسة المعتمدة ساهمت في دعم زراعة الطماطم في تونس بعد أن حظيت برعاية كبيرة من الدولة منذ ثمانينات القرن الماضي، حينما شجّعت المستثمرين على إنشاء مصانع تحويلية لها والعمل على ترويجها في الأسواق العالمية.

غير أنّ هذه السياسة انتهت منذ ما يزيد عن الـ 12 عاما إلى مشاكل عميقة تؤرق الإقتصاد التونسي وتتلخص في أزمة هيكلية بين المنتج الزراعي والمُصنّع واستنزاف للموارد المائية مقابل عائدات بالعملة الصعبة لا تتجاوز الـ 140 مليون دينار تونسي في أقصى الحالات، وفق بيانات المرصد الوطني للفلاحة (مؤسّسة حكوميّة).

تعمل في تونس في الوقت الحالي، 26 وحدة صناعية لتحويل الطماطم، تتوزّع على 4 أقاليم من أهمّها الوطن القبلي الذي تنشط به 15 وحدة، باعتبار أنّ ولاية نابل (تقع في الشمال الشرقي للبلاد التونسيّة) تستحوذ على أعلى نسبة من إنتاج الطماطم الطازجة منذ سبعينيات القرن الماضي ناهزت الـ 35% من الإنتاج الوطني.

في ردّه على مراسلة موقع الكتيبة حول حاجيات السوق الداخلية من الطماطم المحوّلة، قال المجمع المهني المشترك للمصبّرات الغذائية وهو مؤسّسة حكوميّة تجمع ممثلي الفلاحين والصناعيين ووزارات الفلاحة والتجارة والمالية، إن الإستهلاك المحلي من الطماطم المعجونة مضاعف التركيز يقدّر بـ 100 ألف طن سنويا.

يقول حمدي حشاد المهندس البيئي والناشط المهتم بقضايا المناخ تعليقا منه على الإستهلاك العالي للتونسيين من معجون الطماطم: "الطماطم تاريخيا لم تكن ضمن العادات الغذائية للتونسيين فهي فاكهة أتى بها الموريسكيون منذ أكثر من 400 سنة حسب ما تذكره كتب التاريخ."

ويضيف حشاد إنّ الطماطم وعلى وجه الخصوص المحوّلة منها، أصبحت العمود الفقري للمطبخ التونسي في غفلة من أمرنا وهو ما تترجمه الأرقام حول استهلاك الفرد في تونس لما يزيد عن 10 كيلوغرامات في السنة وهذا أمر يعود وفق ذات المتحدّث إلى العمل الذي يقوم به منتجو الطماطم المعلبة في التأثير على العادات الغذائية للتونسيين رغم أنّ الدراسات الطبيّة توصي بعدم استهلاكها بشكل مكثّف لما لها من تأثير على صحة الإنسان و باعتبارها تمثّل مصدرا لعدّة أمراض، حسب قوله.

منذ عام 2014 أصبحت تونس تحتل المرتبة الأولى عالميا في استهلاك الطماطم المعجونة مضاعفة التركيز حيث أصبح التونسي يستهلك 5 أضعاف ما يستهلكه الإيطالي الذي جاء في المرتبة الثانية وفق المجمع المهني المشترك للمصبّرات الغذائية.

وعلى الرغم من تنامي الطلب في السوق المحلّية وحتّى الخارجيّة بما ساهم في الترفيع من نسق المبيعات، ينتهج

خارطة توزع المصانع التحويلية للطماطم في تونس

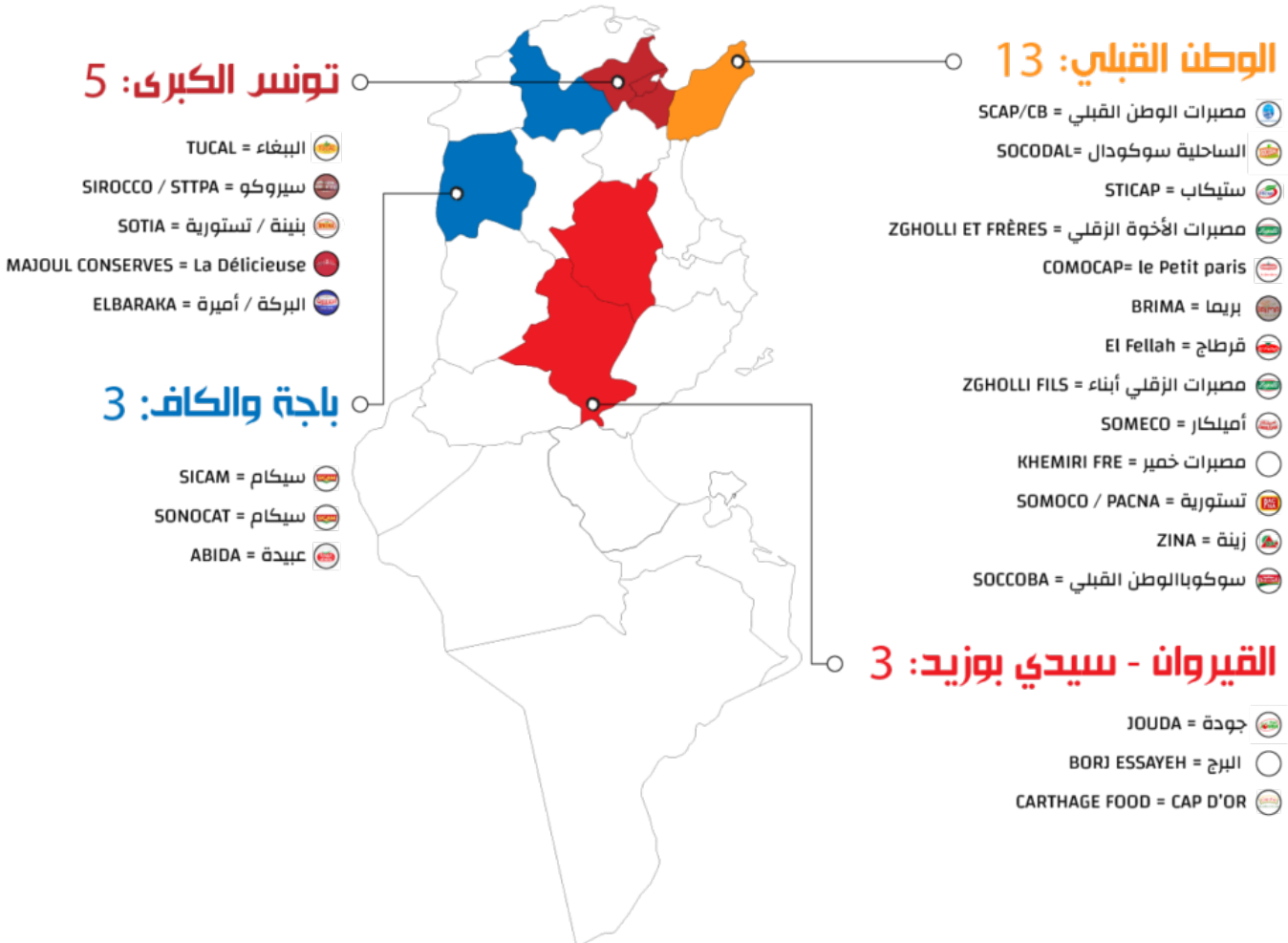

الوطن القبلي: 13

- مصبرات الوطن القبلي = SCAP/CB
- الساحلية سوكودال =SOCODAL
- ستيكاب = STICAP
- مصبرات الأخوة الزقلي = ZGHOLLI ET FRÈRES
- COMOCAP= le Petit paris
- بريما = BRIMA
- قرطاج = El Fellah
- مصبرات الزقلي أبناء = ZGHOLLI FILS
- أميلكار = SOMECO
- مصبرات خمير = KHEMIRI FRE
- تستورية = SOMOCO / PACNA
- زينة = ZINA
- سوكوباالوطن القبلي = SOCCOBA

تونس الكبرى: 5

- البيغاء = TUCAL
- سيروكو = SIROCCO / STTPA
- بنينة / تستورية = SOTIA
- MAJOUL CONSERVES = La Délicieuse
- البركة / أميرة = ELBARAKA

باجة والكاف: 3

- سيكام = SICAM
- سيكام = SONOCAT
- عبيدة = ABIDA

القيروان - سيدي بوزيد: 3

- جودة = JOUDA
- البرج = BORJ ESSAYEH
- CARTHAGE FOOD = CAP D'OR

المصنّعون سياسة مجحفة في حقّ مزارعي الطماطم، وفق تقدير العديد ممن التقينا بهم من الفلاحين.

فمع كل موسم، تتجدّد الأزمة بين الطرفين حول تحديد السعر المرجعي للطماطم الطازجة عند البيع من طرف الفلّاح إلى المصنع.

يقول سالم وهو أحد صغار منتجي الطماطم يمتلك أرضا فلاحيّة لا تتجاوز الهكتار الواحد في لقائه مع موقع الكتيبة، إنّ الموسم المنقضي وفي إطار تعاقده مع مركز تجميع تابع لمصنع كبير معروف في تونس الكبرى، قام ببيع محصوله بسعر 190 ملّيما للكيلوغرام الواحد في الوقت الذي تمّ تحديد السعر المرجعي من طرف الدولة بين الـ 200 والـ 220 ملّيما، على حدّ قوله.

يفيد سالم بأنّ الأرض التي يشتغل فيها تمسح 1 هكتار ويشترك فيها مع إخوته الذين يعملون جميعهم بها ويسترزقون منها قائلا: "قمنا الموسم الماضي بإنفاق ما يناهز الـ 15 ألف دينار على هكتار واحد لا ينتج أكثر من 65 طنا في أفضل الحالات ولك أن تقوم بعملية حسابية حتى تعرف أننا نعمل ولا نربح شيئا مع العلم أنّنا لا نحتسب جهدنا ووقتنا ضمن تكلفة الإنتاج".

على هذا النحو تتعامل أغلب وحدات تحويل الطماطم في تونس مع غالبيّة الفلاحين الصغار الذين يوفرون 90% من المنتوج السنوي من الطماطم الطازجة.

مع قرب انتهاء الجني بالنسبة للموسم الحالي في علاقة بالطماطم الفصلية الموجهة للتحويل، يختلف السعر المرجعي المعتمد حسب كلّ الجهة.

في ولاية نابل على سبيل الذكر، قامت بعض المصانع عبر وسطاء بطمأنة الفلاحين قبل بداية الموسم (أي قبل أن يبدأ الفلاحون العمل وزرع المشاتل) بأنّ سعر الكيلوغرام الواحد من الطماطم الطازجة سيكون في حدود الـ 270 ملّيما، أي بزيادة قدّرت بنحو 50 ملّيما مقارنة بالموسم الماضي، وفق ما أفاد به عدد من الفلاحين إلى موقع الكتيبة.

وتعود نوايا هذه الزيادة من طرف المصانع المتعاقدة مع الفلاحين لتشجيعهم على مواصلة الزراعة بعد قرار وزارة الفلاحة التي حذّرت فيه من نقص في الموارد المائية ودعت الفلاحين إلى ضرورة تقليص المساحات الزراعية المخصّصة للطماطم.

قرار وزارة الفلاحة أثّر سلبا في المساحات الفلاحيّة المخصّصة لزراعة الطماطم في ولاية نابل أين تراجعت بما يناهز الـ 30 % مقارنة بالموسم الماضي، الشيء الذي جعل مصانع تحويل الطماطم تستبق وتعلنُ السعر المرجعي الذي ستعمل وفقه خلال موسم الجني غير مبالية بالمرّة بالكلفة العالية التي تكبّدها الفلّاح جراء التقلّبات المناخية التي أثرت بشكل مباشر في الزراعات وانتشار مرض "الميلديو" (نوع من الفطريات يصيب الطماطم) وما استوجبه ذلك من استعمال مكثّف للأدوية والأسمدة بغية أن يحافظ الفلاحون على محاصيلهم، وفق شهادات متطابقة لعدد من الفلاحين الذين أكّدوا أنّ أسعار الأسمدة والأدوية والكهرباء ارتفعت بنحو 35%.

بحسب عادل عنطيط عضو الجامعة الوطنية للطماطم (تضمّ الهياكل النقابية الجهوية المدافعة عن فلاحي الطماطم)، يرفض سمير ماجول رئيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إقرار أيّة زيادة في السعر المرجعي للبيع

من طرف الفلّاح إلى المصنّعين وذلك خلال اجتماعين عقدا في آخر شهر ماي / أيار وبداية شهر جوان/ حزيران من هذا العام، بمقر المجمع المهني المشترك للمصبرات الغذائية، حضرها المعني بالأمر بصفته رئيسا للجامعة الوطنية النقابية للصناعات الغذائية.

هذا الوضع جعل العديد من فلّاحي ولاية نابل وخاصة في منطقة قربة يحتجون على المعاملة الصادرة عن المصانع عندما قاموا بتوجيه محاصيلهم من الطماطم فتلقوا نظيرها فاتورات لا تتضمّن السعر.

يقول محمد حسن وهو فلّاح بجهة نابل وعضو بالفرع الجهوي لاتّحاد الفلاحين إنّ الوضعية جدّ كارثية بالجهة فرغم تقلّص مساحات زراعة الطماطم لم تبارح آلاف الصناديق من الطماطم المجمّعة مكانها ما يجعلها مهدّدة بالتلف.

ويضيف حسن أنّ الفلاحين الذين نجحوا في تحويل محاصيلهم إلى بعض المصانع بالجهة تلقوا فاتورات تحمل فقط الكميّة التي وصلت إلى المصنع واسم الوسيط الذي تولّى تحميلها من الفلاح دون أن تحمل أيّة إشارة حول التسعيرة المعتمدة، متسائلا في نفس الإطار: "أيّ ضمان للفلاح نظير هذه الفاتورة التي تخوّل للمصنع احتساب أيّ تسعيرة تناسبه".

> "أنا فلاح متعاقد مع أحد المصانع، يقومون بتزويدي في بداية الموسم ببعض الأدوية والمشاتل ليس أكثر ثمّ يقيّمون السعر على هواهم دون مراعاة لما قمت بإنفاقه."
>
> سالم فلاّح بجهة الجديدة

خالد الكشو وهو أيضا فلّاح بنفس الجهة، قام بتوجيه محصوله عبر وسيط وتلقى نظيره فاتورة لا تحمل السعر.

هذا الأخير يبدو واثقا خلال حواره مع موقع الكتيبة من أنّ المصنع لن يتراجع عن سعر الـ 270 ملّيما للكيلوغرام الواحد.

بعد أن انتهى من جمع محصوله بالكامل وتوجيهه إلى وحدة تحويلية، بدأ الكشو في تقييم تكلفة الإنتاج ومقارنتها بالسعر الذي قام وفقه بالبيع، لينتهي به الحساب إلى تحقيق 800 دينار فقط كأرباح، وفق قوله.

هذه العلاقة المتوتّرة بين الفلّاحين والمصنّعين، مردّها الدولة بشكل مباشر حيث تقف عاجزة أمام السياسات التي يتبعها مصنعو الطماطم إن كان في علاقتهم بالفلّاحين أو في علاقة بتحديد سعر علبة معجون الطماطم في وقت لاحق.

ووفق روايات عديد الفلاحين ومن بينهم أعضاء رسميّون في الإتّحادات الفلاحية فإنّ السعر المرجعي الذي يتم إقراره في المفاوضات السنوية مع كل موسم جني لمحصول الطماطم، لا يأخذ صبغة رسميّة رغم أنّ الدولة هي من تشرف عبر وزارتها

على جلسات التفاوض.

ولا يخفي الفلاحون امتعاضهم من هياكلهم النقابية التي يعتبرونها ضعيفة بشكل أصبحت فيه تمثّل جزءا من المشكل عوض السعي وراء إيجاد الحلول.

في لقاء جمع موقع الكتيبة بعضو المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المكلف بالخضروات سالم الرمضاني، أكّد هذا الأخير أنّ الموسم الحالي يشهد صعوبات على مستوى الإنتاج خاصة بجهة نابل، مشيرا إلى أنّ المحاصيل في باقي الجهات على غرار ولايتي القيروان وسيدي بوزيد ستكون كالعادة، وفق قوله.

في مختلف الزيارات الميدانية التي قمنا بها وخلال إجراء المقابلات الصحفيّة، أبدى الفلّاحون سخطا وحسرة جرّاء العلاقات التي وصفوها بغير العادلة من حيث الربح بينهم وبين أصحاب المصانع، مستغربين كيف أنّ السعر الذي يتم وفقه ترويج الطماطم المعلّبة في الأسواق، والتي تقدّرحاليا بـ 4.9 دينار في الوقت الذي لا تتجاوز فيه أسعار مبيعاتهم الـ 0.2 دينار للكيلوغرام الواحد.

تُشير العديد من التقارير إلى أنّ إنتاج 1 كيلوغرام من الطماطم المحوّلة (معجون مضاعف التركيز)، يحتاج المصنع إلى ما بين الـ 4.5 و5.5 كيلوغرام من الطماطم الطازجة. وإذا ما اعتمدنا السعر المرجعي 200 مليما لـ 1 كلغ من الطماطم الطازجة الذي تمّ إقراره خلال الموسم الماضي (2022) فإنّ علبة طماطم من سعة 800 غرام تحتاج مواد أوّلية بما قيمته 0.9 دينار.

هذا يعني أنّ السعر النهائي لعلبة الطماطم سيعرف ارتفاعا مرّة أخرى العام المقبل بمجرّد تحويل صابة هذا العام والتي يرجّح أن يبلغ سعرها الـ 270 مليما للكيلوغرام الواحد، يعني أنّ قيمة المادة الأوّلية بالنسبة لعلبة 800 غرام سترتفع إلى نحو 1.2 دينار في الحدّ الأدنى.

فقر مائي و مردوديّة ضعيفة من الصادرات

تمثّل صادرات تونس من الطماطم ثلث صادراتها من الخضروات الطازجة وفق المرصد الوطني للفلاحة وهو هيكل حكومي يتبع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

في الأعوام العشرة الأخيرة، تطوّر معدّل كميات الطماطم بمختلف أصنافها وأشكالها التي تصدّرها إلى حوالي 130 ألف طن بعائدات مالية تقدّر بـ 140 مليون دينار (43 مليون دولار) سنويا.

في عام 2019، أنتج مزارعو الطماطم على طول العام ما يناهز الـ 1.6 مليون طن من الطماطم الطازجة وهو رقم قياسي لم يسبق لتونس أن بلغت مثله. قامت المصانع بتحويل ما يقارب الـ 980 ألف طن منها وأنتجت حوالي 143 ألف طن من الطماطم مضاعفة التركيز إنضافت إلى مخزون قديم مقدّر بحوالي 17 ألف طن، بما جعل تونس تحتل المرتبة العاشرة عالميا في انتاج الطماطم المحوّلة في عام 2020 بحجم مخزون مقدّر بـ 160 ألف طن وفقا لبيانات المجمع المهني المشترك للمصبرات الغذائية.

ويقدّر معدّل عائدات تونس من تصدير الطماطم وفق المرصد الوطني للفلاحة في الأعوام العشرة الأخيرة حوالي

الـ 140 مليون دينار تونسي في السنة نظير تصدير 50 ألف طن من الطماطم المحوّلة ونصف المحوّلة (250 ألف طن طماطم طازجة) و 7 آلاف طن من الطماطم الجيوحرارية الطازجة (كامل الإنتاج الوطني يوجه إلى التصدير) وحوالي 7 آلاف طن من الطماطم المجفّفة (77 ألف طن من الطماطم الطازجة) ما يمثل الـ 90% من الإنتاج الوطني في هذا الصنف.

بعد تحقيق صابتين قياسيتين على التوالي (2019 – 2020) ولمزيد تثمين صادرات تونس من الطماطم، أصدرت حكومة هشام المشيشي في بداية عام 2021 ، قرارا بموجبه يتمتّع المصنّعون بمنحة من الدولة تصل إلى 554 مليما عن كل 1 كيلوغرام من الطماطم مضاعفة التركيز يتمّ تصديرها.

بعد ذلك القرار، غابت الإحصائيات التي تصدرها الدولة مع نهاية كلّ موسم حول صادرتها من الطماطم المحوّلة من حيث الكمّ والنوع و العائدات بالعملة الصعبة.

يعلّق حسام سعد عن منظمة آلرت عن هذا القرار قائلا: "الحكومة قرّرت دعم صادرات الطماطم المحوّلة نظرا للطفرة في المنتوج. وفرة الإنتاج يُفترض أن تخفّض في الأسعار لا أن ترتفع، لكن مصانع الطماطم تقوم بالزيادة في أسعار منتوج العرض فيه أكثر من الطلب. وفوق كلّ هذا يتمتّعون بدعم عن كل علبة يقومون بتصديرها. فعلا هذا أمر غير منطقي بالمرّة".

ويضيف سعد في حواره مع موقع الكتيبة إنّ قرار حكومة المشيشي لدعم صادرات الطماطم جاء تلبية لضغوطات مصنعي الطماطم الراغبين في استرجاع السوق الليبية التي تمّ اغراقها بالسلع التركية في تلك الفترة والتي كان سعرها أقل بكثير من أسعار السلع التونسيّة.

تطور السعر المرجعي للطماطم الفصلية المعدة للتحويل

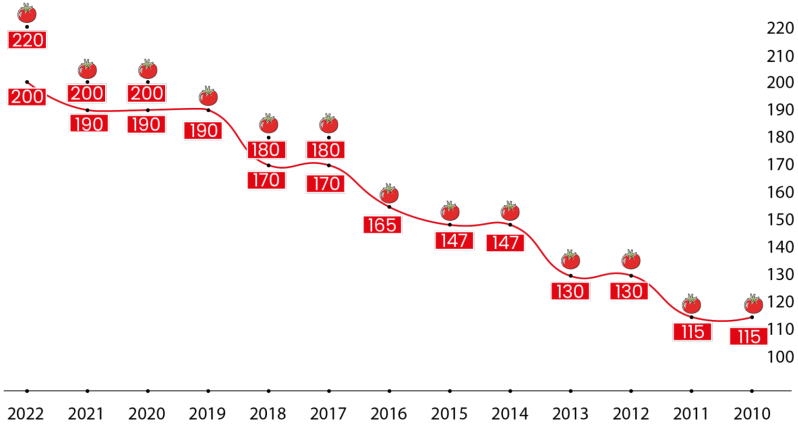

ويحمّل سعد مسؤولية القرار الذي وصفه بالفضيحة إلى الدولة التونسية التي لم تقم بمراجعته إلى اليوم، مشيرا إلى أنّ علب الطماطم المصبّرة يمكن أن تدوم صلوحيتها بين الثلاثة وأربع سنوات، وكان على الدولة أن تقوم بدعم مخزونها الاستراتيجي عوض تصديره بما يضمن توفر المنتوج في السوق المحلية وبأسعار معقولة، وبما يخوّل لها (الدولة) دعم الفلاحين وتشجيعهم للقيام بزراعات أخرى غير زراعة الطماطم حفاظا على مواردها المائية، وفق قوله.

على مدار السنة تتواصل زراعة الطماطم في تونس وفق طرق مختلفة وفي أوقات مختلفة بشكل يجعل هذا المنتج متوفرا بالسوق المحلّية في جميع فصول العام.

تختلف أنواع الطماطم من وقت إلى آخر. هناك ما يطلق عليها اصطلاحا " الطماطم الفصلية" والتي تستحوذ على 80% من الإنتاج الوطني تتم زراعتها بين شهري مارس/آذار و أفريل/ نيسان ويتم قطفها بين شهري ماي/ أيار و أوت / آب من كل سنة، كما يتمّ توجيه أغلبها إلى المصانع التحويلية والبقية تروّج طازجة في الأسواق المحلّية أو يتم تصديرها بعد تجفيفها إلى الأسواق الأوروبية خاصة منها الإيطالية والألمانية.

خلال السنوات العشرة الأخيرة ازدهرت زراعة الطماطم في ولايات الوسط أساسا بكل من سيدي بوزيد والقيروان رغم شحّ الموارد المائية.

خلف هذا الإنتاج المكثف لثمار للطماطم على كامل الموسم الفلاحي، يوجد استغلال مكثّف للموارد المائية في وضع تُشير فيه التقارير الدولية وأبرزها تقرير البنك الدولي إلى أنّ البلاد دخلت رسميّا منذ عام 2020، في مستوى الفقر المائي المدقع.

تُشير دراسات علميّة إلى أنّ هكتارا واحدا يمكن للفلاح أن يزرع فيه 30 ألف نبتة، وكل نبتة تحتاج في اليوم ما بين الـ 4 و6 لترات من الماء خلال أيّام الري.

ويقوم الفلّاحون وفقا لذات الدراسات بريّ نبتة الطماطم في أوقات مختلفة من مرحلة نموها وإلى غاية قطف ثمارها، حيث يمكن أن يحتاج الهكتار الواحد منها إلى أكثر من 20 متر مكعب من الماء، هذا في حال كانت العوامل المناخية مستقرّة.

وتحتاج نبتة الطماطم إلى مناخ شبه حار، لذلك يتمّ زراعتها عادة في فصل الربيع لما يتميّز به من استقرار في معدلات الحرارة والتساقطات المطرية، ليبدأ موسم قطف الثمار في الأسابيع الأولى من فصل الصيف حيث تساعدها الحرارة على نمو الثمرة كما تحسن مذاقها وشكلها، حسب ما يشرحه عدد من الفلاحين لموقع الكتيبة.

في ظلّ النقص الحاد في الموارد المائية بعد تقلّص التساقطات المطرية وحالة الجفاف التي عانت منها البلاد خلال الموسم الفلاحي الحالي، تصاعدت المصاريف لدى الفلاحين اللّذين قاموا بزرع الطماطم، حيث احتاجوا إلى تكثيف المداواة واستعمال الأسمدة أكثر من المواسم الإعتيادية، فضلا عن زيادة لافتة لاستعمال مياه الري.

يقول الفلّاح رضوان في اتصال هاتفي بموقع الكتيبة بعد أكثر من شهر من التصوير معه في الحقل، إنّ البئر التي كان

> **"خلال جولتين من المفاوضات رفض السّيد سمير ماجول التطرّق إلى مسألة مراجعة السعر المرجعي، في المقابل تجاوزت نفقات الفلاّحين توقعاتهم وارتفعت بشكل لافت."**
>
> **عادل عنطيط**
>
> **عضو الجامعة الوطنية للطماطم**

يعوّل عليها للريّ نضبت، الأمر الذي استدعى منه استعمال مياه الشرب في الأسابيع الأخيرة بما أثر كثيرا على كلفة الإنتاج. لا يبالي رضوان بالتحذيرات التي أطلقتها وزارة الفلاحة قبل بداية الموسم.

كلّ هذه الأرقام المتعلّقة بالكلفة المائية لزراعة الطماطم، تتعمّق أكثر بمجرّد بداية عملية التحويل داخل المصانع والتي تحتاج كثيرا من الماء.

وفق دراسات للوكالة الوطنية لحماية المحيط، فإنّ تحويل 1 طن من الطماطم الطازجة يحتاج إلى ما بين الـ 1 و3 متر مكعب من المياه.

وتشير ذات الدراسات إلى أنّ أغلب وحدات تحويل الطماطم في تونس لا تستعمل تقنيات معالجة المياه المستعملة وتقوم في أغلب الأوقات بسكبها في مجاري الأودية.

سياسات عرجاء

"عندما تقرّر الدولة المحافظة على مياهها وتمنع الفلاحين من القيام بزراعات سقوية فعليها أن تقدّم لنا بديلا"، هكذا تفاعل رضوان مع قرار وزير الفلاحة القاضي بتقليص المساحات الزراعية المخصّصة للقرعيات والخضروات المستهلكة للمياه.

تستحوذ الفلاحة وفق إحصائيات المرصد الوطني للفلاحة على 80% من الموارد المائية في تونس، جزء لا بأس به من هذه الموارد تستغلها زراعات الزيتون والتمور والقوارص وبعض الزراعات السقوية الأخرى على غرار القرعيات والطماطم والفواكه.

يقول عدد من الفلاحين وخاصة العاملين منهم في ولاية نابل إنهم قرّروا التوقف عن زراعة الطماطم وذلك للارتفاع الكبير في كلفة الإنتاج ونقص المياه والتقلّبات المناخية، أمام سعر بيع محتشم لا يلبي الحدّ الادنى من طموحاتهم.

في نابل تقلّصت المساحات المزروعة خلال هذا الموسم الفلاحي (2023) إلى ما يقارب الـ 30 في المائة، في السابق وخلال موسمي (2020 و2021) كانت المساحات الفلاحية المخصّصة لزراعة الطماطم في حدود الـ 4700 هكتارا وبعد قرار وزارة الفلاحة تقلّصت إلى نحو 3500 هكتارا، وفق ما تؤكده الجامعة الجهوية للطماطم بنابل.

يفسّر عدد من فلّاحي الجهة لموقع الكتيبة، أنّ قرار العزوف عن زراعة الطماطم في الموسم الحالي والمرشّح إلى أن يتوسع أكثر لا يعود فقط إلى نقص المياه بالجهة، إنّما للملوحة العالية التي أصبحت عليها التربة بفعل التلوث البيئي الناجم عن نفايات المصانع التحويلية إضافة إلى استعمال مساحات واسعة من الأراضي لتجفيف الطماطم الموجهة للتصدير مما زاد في نسبة ملوحتها.

ووفق دراسة حالة أعدّها المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية في عام 2022، تتعلّق بمصانع تحويل الطماطم بجهة نابل، فإنّ أغلب المصانع التي تعمل بالمنطقة لا تحترم المواصفات والقوانين من أجل المحافظة على سلامة البيئة وعدم الإضرار بالمحيط المجاور لنشاطها.

ومن أهم هذه المصانع وفق ذات الدراسة معمل "كوموكاب" بمنطقة صاحب الجبل الذي يسبب أرقا للمتساكنين بسبب استعماله مادة "الفيول" (بنزين) عوضا عن الغاز الطبيعي وما يسببه ذلك من انبعاثات كبيرة لدخان سام.

إضافة إلى ذلك يقوم ذات المصنع بإلقاء المياه المستعملة وغير المعالجة بوادي الصيادي المحاذي للمساكن ما سبب عديد المشاكل الصحية ومثل مصدرا لانتشار كبير للحشرات السامة وتعدد الأمراض الجلدية والتنفسية لدى سكان المنطقة فضلا عن الضرر الذي لحق عددا من الأراضي الفلاحية والمائدة المائية وفق ما عايّنه فريق الكتيبة.

لا يختلف الحال في مناطق أخرى من البلاد، ففي ولاية منوبة على سبيل المثال، يقوم رضوان بزراعة الطماطم الموجهة إلى التصدير بعد تجفيفها، حيث يقول انّه يلجأ لزراعة هذا النوع من الطماطم رغم أنّ مردوديتها أقلّ من أنواع الطماطم الأخرى (45 طنا / هكتار) وذلك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتكبّدها في محصول الطماطم الموجهة إلى السوق التونسية والتي عادة ما تكون أسعارها زهيدة.

في إطار تعاقده مع مستثمر إيطالي قام رضوان بزراعة 1.5 هكتار من الطماطم الموجهة للتصدير، بعد قطفها يتم فرز الثمار عالية الجودة، التي تدخل فيما بعد مرحلة التجفيف عبر قطعها إلى نصفين وتمليحها ونشرها تحت أشعة الشمس حتى تجف تماما من الماء ومن ثمّ يقع تصديرها.

هذه العملية تؤثر بشكل كبير جدّا على نسبة الملوحة في الأراضي الفلاحية المخصصة لنشر الطماطم وتجفيفها.

يعلّق حمدي حشاد المهندس البيئي والناشط المهتم بقضايا المناخ حول هذه العملية بالقول: "بناء على دراسات علمية حول البصمة المائية للطماطم فإنّ 1 كيلوغرام منها يستهلك منذ زراعته إلى حدّ عرضه للبيع ما بين الـ 110 و 400 لتر من الماء حسب الشكل الذي سيتم عرضه فيه للبيع إن كان مجففا أو محوّلا."

سعر علب الطماطم تواصل ارتفاعها

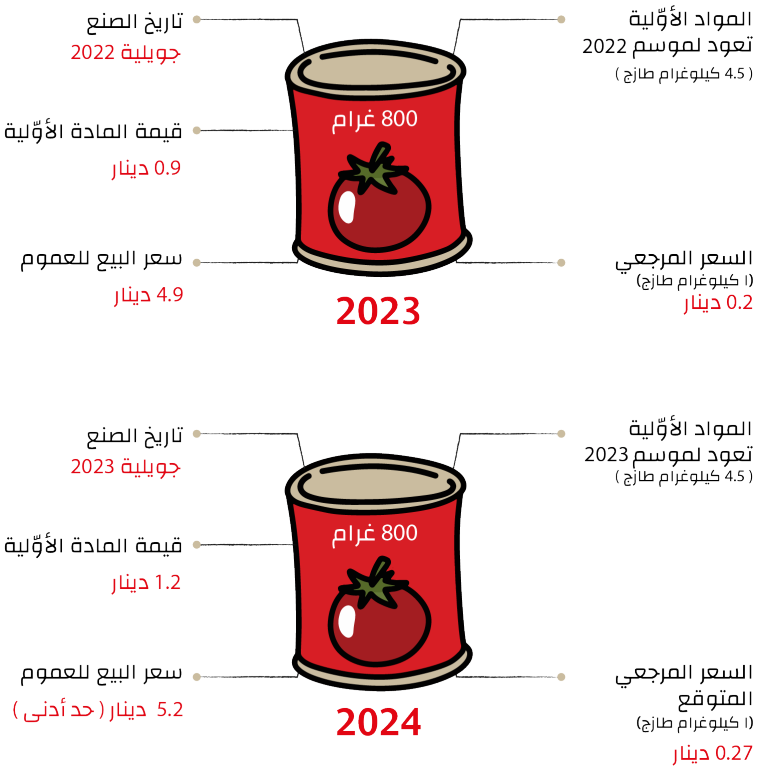

ويضيف حشّاد، أنّ سياسات الدولة تجاه الفلاحة تعتبر "متخلّفة" حيث لا تقوم على فلاحة مستدامة تحفظ حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية إضافة إلى أنّ عائداتها المالية من خلال ما يتم تصديره لا يساوي شيئا بالنسبة الى دولة ترغب في تطوير اقتصادها وتنميته.

ويبرز المهندس البيئي أنّ عديد الدول الأوروبية أصبحت صارمة في خصوص الشروط الواجب اتباعها عند القيام ببعض الزراعات على غرار منتج الطماطم بما أثّر على تكلفة الإنتاج في تلك الدول، الشيء الذي حتّم على عديد المستثمرين منها التوجه نحو دول شمال أفريقيا وبالتحديد تونس والمغرب هربا من تلك الشروط.

وما يضع سياسات الدولة التونسية في موضع "سكيزوفرينيا" التشجيع الذي تحظى به الشركات الدولية التي اتّخذت من الجنوب التونسي مقرّا لها لإنتاج الطماطم الجيوحرارية.

يفاخر المجمع المهني المُشترك للخضر في كل مرّة بارتفاع صادرات تونس من الطماطم الجيوحرارية، التي بلغت بحلول عام 2021 أكثر من 12 ألف طن والرقم مرجح للارتفاع نحو الـ 40 ألف طن بحلول عام 2030.

ورغم أنّ باعثي هذه المشاريع في الجنوب التونسي، ينفون نفيا قطعيا وجود استغلال مفرط للمياه في زراعة باكورات الطماطم الجيوحرارية، قائلين إنهم يستعملون تقنيات عالية في معالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها، إلّا أن المهندس البيئي حمدي حشاد يرى عكس ذلك تماما.

يرى عدد من الباحثين المتخصصين في التغيّرات المناخية، أنّ الدولة تفتقد إلى سياسات واضحة في خصوص تغيير

المناطق الأكثر إنتاجا للطماطم الفصلية المعدة للتحويل

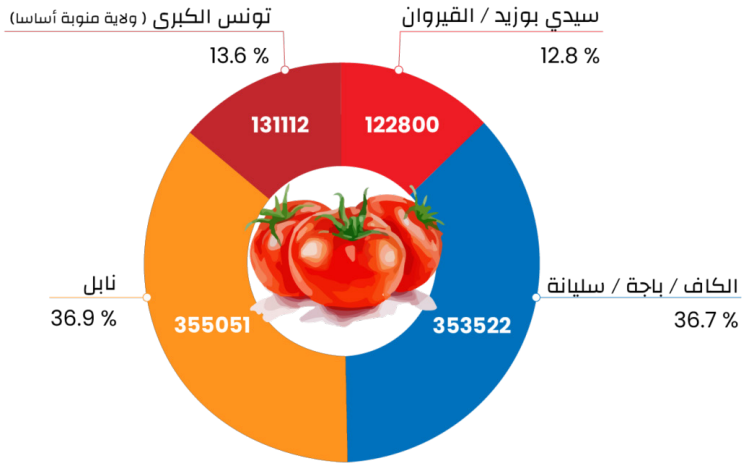

خارطة فلاحتها، عبر تشجيع أنواع من الزراعات الأخرى القادرة على التأقلم مع حالة الجفاف والتغيّرات المناخية، والكف عن اعتماد السياسات المشجعة على الفلاحة التصديرية باعتبار أنّ المردودية الإقتصادية لهذه الصادرات ضعيفة، وتخلق حالة من الضغط على مستوى السوق المحلّية.

ومن بين الحلول التي يقترحها عدد من المختصين ومن بينهم المهندس البيئي حمدي حشاد، التعويل على الفلاحة المستدامة بما يلبي حاجيات السوق المحلّية والتخلي عن السياسات المتبعة منذ ما يزيد عن 5 عقود والقائمة على تصدير الصناعات التحويلية الفلاحية والتي لا تساهم في الاقتصاد الوطني سوى بالنزر القليل، وهو ما يدلّ عليه العجز في الميزان التجاري الغذائي لتونس، على حدّ تعبيرهم.

قطاع القوارص في تونس:

من نكهة عالمية إلى عبء مائي

مع تنامي أزمة نُدرة المياه في تونس، تعالت عديد الأصوات المدنيّة والأكاديمية وحتّى السياسيّة، مُنادية بضرورة إعادة النظر في السياسات الفلاحيّة بما يتماشى والتحدّيات المُناخيّة المُستجدّة وبما يحفظ أيضا حقوق الأجيال القادمة وفقا للحوكمة الرشيدة والمصلحة العامّة. فهل يكون قطاع القوارص على رأس الأولويات المُتعلّقة بأجندة التغيير والمُراجعة؟

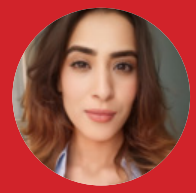

جواهر بنصير

صحفية مختصة في
الصحافة الاستقصائية

تُواجه تونس في السنوات الأخيرة أزمة جفاف خطيرة باتت تُهدّد استدامة مواردها المائية. وقد تفاقمت هذه الأزمة خاصة مع تراجع نسبة التساقطات وزيادة الطلب على الاستهلاك واشتداد وطأة تأثيرات التغيّرات المناخية التي أضحت تمسّ العديد من القطاعات الحيويّة بما في ذلك المجال الفلاحي.

في المقابل، نستشفّ من الخطابات الرسميّة الصادرة عن المسؤولين في الدولة توجّها نحو المُراهنة بشدّة على القطاع الفلاحي كركيزة أساسيّة لتحقيق النمو الاقتصادي والسيادة الغذائية. كما تُركزّ الخطابات، في الآن ذاته، على ضرورة تعبئة الموارد المائية ووضع خطّة تتماشى مع التغيّرات المناخية وترشيد الاستهلاك وهو ما يطرح معادلة مازالت غير واضحة المعالم لاسيّما حينما نعلم أنّ أكثر من 80% من الاستهلاك الوطني للمياه تستنزفُه الفلاحة التونسيّة.

في هذا الإطار، يُجمع العديد من الخبراء والباحثين في هذا المجال على أنّ الخطاب الرسمي يتعارض مع الواقع وتحدّياته الآنيّة والمستقبليّة على حدّ سواء، إذ نجد أنّ السياسات الفلاحية في تونس لا تتماشى مع مخاطر التغيّرات المناخية خاصة في علاقة بالموارد المائية والأمراض المُستجدّة والمشاكل الهيكليّة لتي تهدّد العديد من روافد الفلاحة التونسيّة لعلّ من أبرزها قطاع القوارص.

فما الذي يمكن أنّ نعرفه حول المشاكل الهيكليّة لقطاع القوارص؟ وهل فعلا أنّ هذه الغراسات تعدّ مُستنزفة للماء ما يطرح سؤالا جدّيا حول مدى جدوى مواصلة تكثيف هذا النشاط الفلاحي؟ هل تُغطيّ العائدات الماليّة للصادرات من العملة الصعبة الكُلفة المائيّة الافتراضية بشكل خاص؟ ما مدى استفادة الدولة والفلّاحين من هذا القطاع نظير الاستفادة التي يحقّقها بعض النافذين في تجارة الحمضيات داخليّا وخارجيّا؟ وهل يمكن التعويل على بدائل أخرى في إطار مراجعة السياسات الفلاحيّة بما يخدم رؤية استشرافيّة ؟

بين الماضي والحاضر: بماذا تخبرنا الأرقام والمعطيات الميدانيّة؟

يُعدّ قطاع القوارص من أعرق القطاعات الفلاحيّة في تونس، حيث يمتدّ تاريخه إلى ما قبل سنة 1918. وقد شهد القطاع منذ ذلك الحين تطوّرًا ملحوظًا خاصة في علاقة بكثافة الإنتاج نتيجة لتوسّع المساحات المزروعة، ممّا جعل تونس من بين الدول الرائدة في إنتاج القوارص في المنطقة المتوسطيّة.

بلغت المساحة الجُملية لغراسات الحمضيات (القوارص) 26.5 ألف هكتار وتمثّل هذه المساحة 6 % من إجمالي مساحة الأشجار المُثمرة في تونس و16.5% من مساحة الأشجار المرويّة، بحسب آخر مسح أجراه المجمع المهني المشترك للغلال خلال الموسم الفلاحي 2023/2024.

تاريخيّا، تركّز إنتاج الحمضيات (القوارص) بشكل أساسي في جهة الوطن القبلي، التي تُعدّ القلب النابض لهذا القطاع، نظرا لملاءمة ظروفها الطبيعية لمثل هذه الزراعات كالمُناخ

تطور مساحة زراعات القوارص في تونس بين 2019 و2025

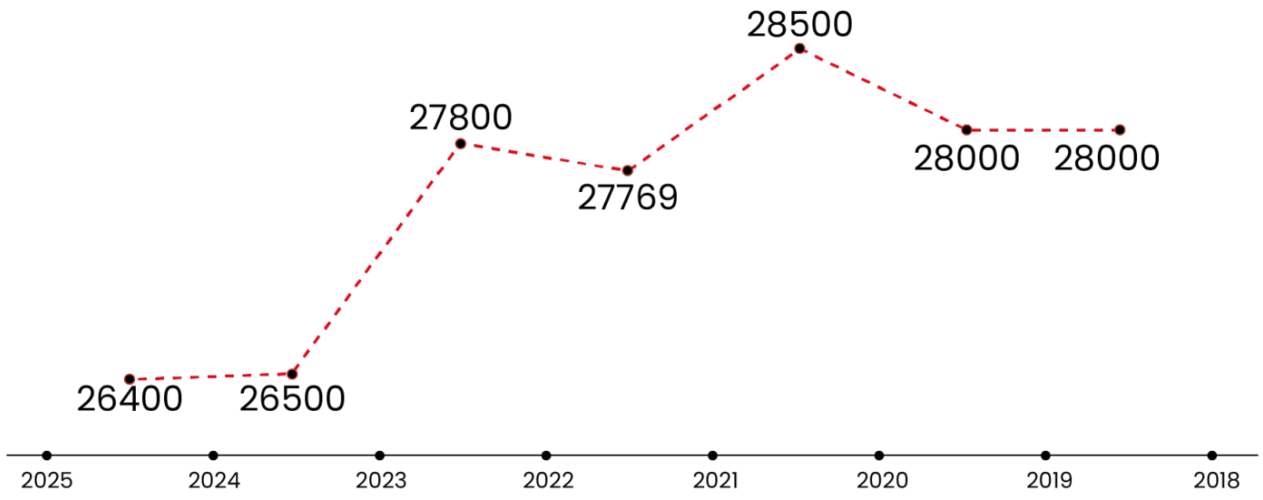

المعتدل، والتربة الخصبة، ووفرة المياه.

وتُساهم الجهة بقرابة 70 % من الإنتاج الوطني للقوارص، وتستأثر بحوالي 80% من إنتاج البرتقال "المالطي" المُعدّ للتصدير. فيما تتوزّع بقية المساحة على عدّة ولايات منها بن عروس وأريانة وبنزرت وجندوبة والقيروان وسيدي بوزيد.

يفيد تقرير صادر عن محكمة المحاسبات يتعلّق بتنمية قطاع القوارص لسنة 2009، أنّ القطاع يوفّر دخلا لحوالي 12 ألف مُنتج وموارد رزق قارّة لما يفوق 25 ألف عائلة. كما يشغّل يدا عاملة موسميّة تقدّر بحوالي 3 مليون يوم عمل في السنة.

ويُلبّي منتوج القطاع حاجيات الاستهلاك الوطني من الغلال على مدى أكثر من ستّة أشهر في السنة.

وفقا لتقرير نشره المرصد الوطني للفلاحة، قُدّرت صابة القوارص للموسم الفلاحي 2024-2025 بـ 384 ألف طنّ، مقابل 365 ألف طنّ في الموسم الفارط أي زيادة بنسبة تقدّر بحوالي 5 % ، وهو ما يمثّل 25% من الإنتاج الجملي للغلال.

وقد بلغ إنتاج ولاية نابل، قرابة 272 ألف طن في هذا الموسم، مسجّلة بذلك زيادة في الإنتاج قُدّرت بنسبة 1.8 % مقارنة بالموسم الفارط حيث قدّر إنتاجها بـ 267 ألف طن. تليها

في المرتبة الثانية ولاية بن عروس بـ 28 ألف طن ثم ولاية القيروان بـ 18.5 ألف طن.

تجدر الإشارة إلى أنّ الموسم 2016-2017 كان الأكبر على مستوى الإنتاج منذ سنة 2011، إذ حقّق القطاع صابة قياسية قُدّرت بحوالي 560 ألف طن، وفق بلاغ نشرته وزارة الفلاحة والصيد البحري، واستأثر الوطن القبلي وحده بـ 450 ألف طنّ من الإنتاج.

رغم وفرة إنتاج القوارص، إلّا أن هذا القطاع يواجه تحدّيات هيكليّة كبيرة ومُعقدّة تهدّد استدامته وقدرته التنافسية، على غرار نُدرة الموارد المائية واشتداد تأثيرات التغيرات المناخية وتفشّي الأمراض الجرثومية، ممّا يضع الفلاّحين بشكل عامّ وخاصّة الصغار منهم في مواجهة مباشرة مع مخاطر اقتصادية ومهنيّة جسيمة، باعتبارهم الحلقة الأضعف في سلسلة الإنتاج، حيث يتحمّلون العبء الأكبر من هذه الأزمات، إذ يواجهون تراجع المحاصيل وارتفاع تكاليف الإنتاج ومكافحة الأمراض المُستجدّة دون دعم كافٍ، وفق العديد منهم ممّن التقاهم موقع الكتيبة.

في هذا السياق، يؤكد البشير عون الله، رئيس الاتحاد المحلي للفلاحة والصيد البحري ببني خلاّد، أنّ "قطاع القوارص يلعب دورًا حيويًا في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد في مجالات متعدّدة، مثل الملاحة البحرية، والنقل، والمحطات الجوية، بالإضافة إلى دعم وحدات تحويل القوارص وتكييفها وتصنيعها وتصديرها".

ورغم "هذه الإسهامات فإنّ القطاع يواجه تحدّيات تهدّد استدامته، أبرزها محدودية التصدير وارتفاع تكاليف النقل. فعلى الرغم من الشهرة العالمية التي يحظى بها البرتقال

المالطي التونسي، خاصة في السوق الفرنسية، إلّا أن الكميّات المُصدرة منه لا تزال محدودة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل"، وفق قول المتحدّث ذاته.

في ذات المضمار، أكّد البشير عون الله خلال حديثه لموقع الكتيبة، أنّ "مسالك التوزيع والتصدير لا تزال تواجه العديد من العوائق، على غرار تعطّل إنشاء مشروع سوق الجملة المُشترك للخضر والغلال منذ صدور القرار في الرائد الرسمي سنة 1998، حيث كان من المفترض بعث هذا المشروع بالشراكة بين بلديتي بني خلّاد وزاوية الجديدي، وقد تمّ تنقيحه بقرار من وزير التجارة ووزير الشؤون المحلّية ووزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية في 25 أوت 2020.

ويُفيد المصدر ذاته أنّه "كان من المُخطّط إنشاء سوق إنتاج وطني للقوارص بمنزل بوزلفة في منطقة العيثة تحديداً، بمشاركة سبع بلديّات، بحيث يضمّ وحدات لتحويل القوارص إلى عصائر وتصنيع المكمّلات الغذائية والمواد التجميلية المشتقة من القوارص، ما يعني أنّه كان من شأن هذا المشروع أن يساهم في تثمين المحصول وتعزيز صادرات القوارص، لكنّه لم يُنفذ حتّى الآن".

من جهة أخرى، شدّد رئيس الاتحاد المحلّي للفلاحة والصيد البحري ببني خلاد على أنّ "ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار البيع يشكّل تحدّيًا كبيرًا للفلاّحين، إذ أنّ تكاليف الإنتاج المرتفعة تجعل أسعار بيع القوارص غير كافية لتغطية المصاريف. في المقابل، يتذمّر المستهلكون من ارتفاع الأسعار وهو نتيجة تحكّم بعض الأطراف النافذة في القطاع في الأسعار والأسواق، ليبقى الفلّاح هو الحلقة الأضعف في المنظومة"، وفق تعبير عون الله.

ويُؤكّد البشير عون الله أنّ "من بين المُشكلات الرئيسيّة التي يعاني منها القطاع غياب وحدات التحويل، حيث يؤدّي نقص محطّات تحويل القوارص إلى عصائر أو منتجات أخرى إلى هدر كمّيات كبيرة من المحصول، خاصّة خلال فترات الوفرة، ممّا يعيق الاستفادة الكاملة من الإنتاج ويزيد من هدر الموارد، وهو ما حدث فعلا في سنة 2017 عندما بلغ إنتاج البرتقال 560 ألف طن، إذ بسبب محدوديّة التصدير وعدم قدرة السوق الداخلية على استيعاب كلّ الكميّة، اضطرّ العديد من الفلاّحين إلى إتلاف جزء كبير من الصابة".

على صعيد آخر، "تشهد غابات القوارص في عدّة مناطق مثل منزل بوزلفة، بني خلاّد، و بوعرقوب تدهورًا سببه الشيخوخة، ممّا أثر بشكل كبير على الإنتاجيّة. كما يعاني القطاع من تفشّي أمراض جديدة، أبرزها مرض "الترستيزا"، الذي أدّى إلى فقدان نحو 9 آلاف هكتار من الأراضي المزروعة بالقوارص في بعض المناطق"، وفق ذات المصدر الذي أضاف قائلا في حديثه مع الكتيبة:

"المركز الفنّي للقوارص لم يقم بدوره الكامل في دعم الفلاحين، حيث يفتقر إلى المخابر اللازمة لإجراء التحاليل الضرورية، كما لم يُسهم في تطوير الأصناف المحلّية من القوارص لمواجهة الأمراض المُستجدّة والتكيّف مع التغيّرات المُناخية".

في نفس السياق، يقول الخبير الفلاحي خالد العيادي في حديث لموقع الكتيبة إنّ "قطاع القوارص، كغيره من القطاعات الفلاحيّة، يواجه العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتغيّرات المناخية، إضافة إلى المشاكل الناجمة عن الأمراض الفيروسية وانتقال الحشرات. كما تعاني العديد من غابات

تطور انتاج القوارص في تونس بين 2010 و2025

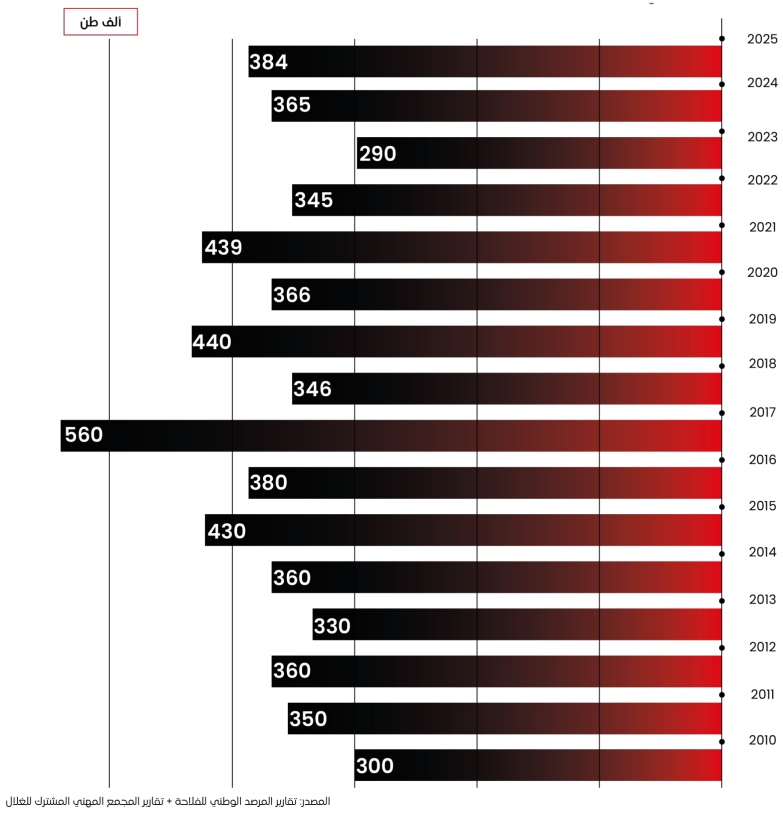

المصدر: تقارير المرصد الوطني للفلاحة + تقارير المجمع المهني المشترك للعلال

القوارص القديمة من الشيخوخة، حيث باتت بعض الأشجار تعيش آخر مراحلها".

وأشار العيادي إلى "ظهور فيروس خطير في تونس خلال السنوات الأخيرة يُعرف بـ "الترستيزا TRISTEZA"، وهو مرض يتسبّب في الموت الفجائي لأشجار القوارص، إذ تبدو الشجرة في حالة جيّدة، ثم فجأة تتيبّس وتموت. ويكمُن الخطر الأكبر لهذا الفيروس في سرعة انتشاره، حيث ينتقل عن طريق الحشرات أو عبر أدوات تقليم الأشجار، ممّا يجعله تهديدًا حقيقيًا لزراعات القوارص"، وفقا لما جاء على لسانه.

يضيف نفس المتحدّث قائلا: «هناك أيضا مُشكلة الحشرة المتوسطيّة Ceratitis capitata، التي دفعت الفلّاحين إلى استخدام أنواع مُتعدّدة من المبيدات الكيميائية لمكافحتها، وقد تتسبّب هذه الحشرة في إلحاق الأضرار بالثمار وسقوطها عن الأشجار. فضلا عن ظهور حشرة Pyrale du dattier، التي كانت تستهدف أشجار النخيل في الجنوب التونسي، لكنّها اليوم أصبحت تُهاجم أشجار القوارص أيضًا.»

أمام هذا التهديد، أصبح الفلّاحون يعتمدون بشكل متزايد على المواد الكيميائية، وهو ما قد يؤثّر على جودة الثمار، حيث شدّد العيّادي على "ضرورة احترام ضوابط استخدام المُبيدات الكيميائية، سواء فيما يتعلّق بطريقة الاستخدام، أو الجرعات المحدّدة، أو الفترات الزمنية الفاصلة بين المعالجات"، مُحذّرا من أنّ "الإفراط في استخدام هذه الموادّ لا يؤثّر فقط على صحّة الإنسان، بل يساهم أيضًا في اكتساب الحشرات مناعة ضدّ المبيدات، ممّا يزيد من صعوبة مكافحتها".

بدورها أصدرت وزارة الفلاحة التونسيّة بلاغا حول مكافحة مرض البقع السوداء على القوارص، بتاريخ 30 أفريل 2020،

> تفتقر تونس إلى إمكانيات لوجستيّة متطوّرة لنقل البضائع جوًا، ممّا يعيق دخول المنتج إلى أسواق جديدة مثل الخليج العربي وروسيا وأفريقيا، ويحدّ من فرص تنمية الصادرات وزيادة العائدات المالية للقطاع.
>
> البشير عون الله

تحدّثت فيه عن تأثير الفطر المسبّب للمرض على نوعية الثمار وصعوبة تسويقها، حيث دعت الفلاحين إلى "القيام بالممارسات الزراعيّة التي تساهم في التقليص من اللّقاح الفطري والمتمثّلة خاصّة في جمع الأوراق والثمار المتساقطة تحت الأشجار وحرقها، والتدخّل بالمداواة باستعمال الموادّ الفعّالة المنصوح بها من طرف اللجنة الوطنية المكلّفة بإعداد ومتابعة تنفيذ الخطّة الوطنيّة لمكافحة مرض البقع السوداء على القوارص".

استنزاف المياه: المسكوت عنه في قطاع القوارص

يُفيد الخبير الفلاحي خالد العيادي في حديثه مع الكتيبة أنّ "الهكتار الواحد من القوارص (الحمضيات) يستهلك ما بين 6000 و 9000 متر مكعّب من الماء سنويًا، حيث تتغيّر هذه الحاجة حسب درجة الحرارة وكمّيات التساقطات، في الوقت الذي أصبح فيه توفّر المياه الجوفية ضعيفا، حيث كان الفلاّحون يعتمدون سابقًا على مياه الآبار ذات الملوحة المُعتدلة لريّ أشجار القوارص. لكن نتيجة شُحّ الأمطار ونقص التساقطات، أصبحت المياه الجوفية في بعض المناطق أكثر عمقًا، وفي مناطق أخرى أصبحت ملوحتها مُرتفعة، ممّا يُشكّل خطرًا على زراعة القوارص".

ويضيف أنّ "الأشجار لا تتحمّل نسب ملوحة عالية. وعند ريّها بمياه مالحة، تدخل في مرحلة إجهاد فتضعف وتصبح أكثر عرضة للأمراض. ونجد هذا المشكل خاصّة في الوطن القبلي الذي يعاني من ارتفاع ملوحة المياه الجوفية، مُرجحا فرضية "أنّ المناطق القريبة من البحر تشهد تسرّبًا لمياه البحر إلى الأراضي الفلاحيّة، مما يزيد الوضع تعقيدًا".

ويؤكّد العيادي أنّ "نسبة الموادّ العضوية في التربة أصبحت ضعيفة في تونس، وهو ما أدّى إلى ظهور مشاكل عديدة، خصوصًا في السنوات الأخيرة. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تراجع الثروة الحيوانية، حيث انخفض عدد قطيع الأبقار والأغنام، مما قلّل من توفّر الأسمدة العضويّة الضرورية لتحسين جودة التربة".

جدير بالذكر أنّ الفلاحة ترتكز في تونس على قطاعات تعتمد كثيرا على الزراعات السقويّة المستهلكة لكمّيات كبيرة من المياه خاصة الزراعات التصديرية التي تستنزف الموارد المائية.

وتُعدّ القوارص "من بين الغراسات المُستهلكة للماء لأنّ أشجارها لا تسقط أوراقها على مرور الفصول وبالتالي حاجتها إلى الماء تمتدّ من شهر فيفري إلى شهر نوفمبر أو أكثر كلّ سنة حسب الظروف المُناخيّة"، بحسب تصريح عائشة غزال رئيسة مصلحة الغلال ذات النوى التابعة للإدارة العامة للإنتاج الفلاحي (مؤسّسة حكوميّة) في برنامج إذاعي على موجات اكسبراس أف أم في نوفمبر 2024 .

في حواره مع موقع الكتيبة، يشير رئيس المرصد التونسي للمياه علاء المرزوقي إلى أنّ "الفلاحة تستهلك حوالي 74% من الموارد المائية، وفقًا لبعض التقارير الصادرة عن الوزارة المعنية بالقطاع. ومع ذلك، قد تكون النسبة الفعليّة أعلى إذا أُخذ في الاعتبار العدد الكبير من الآبار العشوائية، التي تُقدَّر بحوالي 30 ألف بئر، وهي غير مشمولة في أرقام الاستهلاك الرسميّة التي تنشرها وزارة الفلاحة".

بالإضافة إلى ذلك، هناك "موارد مائيّة مُستنزفة وغير خاضعة

قطاع القوارص يشهد تدهورًا حادًّا منذ سنوات، رغم كونه مشروعًا وطنيًا استراتيجيًا منذ السبعينات، حيث تمّ تحويل مياه الشمال إلى الوطن القبلي لتزويد المنطقة بمياه الريّ. إلاّ أن هذه التجربة وصلت إلى نهايتها اليوم، مع تراجع المحصول بسبب أزمة شحّ الموارد المائية.

علاء المرزوقي

للرقابة، مما يجعل تأويل أرقام استهلاك القطاع الفلاحي للمياه أمرًا معقّدًا. كما أن هناك أحيانًا تضاربًا في الأرقام بين المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة، مثل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) والديوان الوطني للتطهير (ONAS)، نتيجة غياب رؤية شاملة حول كميات المياه المستعملة في الفلاحة"، وفق تقدير ذات المصدر.

يضيف نفس المتحدّث قائلا: "في السنوات الماضيّة كان استهلاك مياه الشمال مُخصّصًا بشكل أساسي للوطن القبلي لريّ زراعة القوارص، لكن اليوم يتمّ توجيه جزء هامّ من هذه المياه نحو ولايات الساحل وإلى صفاقس لدعم النقص في مياه الشرب بهذه المناطق، ممّا أدّى إلى انخفاض حادّ في نصيب الوطن القبلي من مياه الشمال، وهو ما أثّر بشكل كبير على قطاع القوارص، إلى جانب قرار وزارة الفلاحة في سنة 2023 بمنع ريّ بعض الزراعات، بما في ذلك الخضروات والطماطم وحتى القوارص".

ويشدّد علاء المرزوقي على أنّ "قطاع القوارص يستهلك كمّيات هائلة من المياه، تُقدَّر بمئات الملايين من الأمتار المُكعّبة سنويا، سواء من السدود أو من الموارد الجوفية".

في شهري جوان وجويلية من سنة 2024، خصّصت وزارة الفلاحة 8 ملايين متر مكعب فقط لريّ القوارص في الوطن القبلي. ومن المعلوم أنّه يتمّ "خلط مياه الشمال بالمياه الجوفيّة في الجهة للتقليص من نسبة ملوحتها قبل استخدامها في ريّ القوارص"، بحسب المرزوقي.

في ذات السياق، يشير تقرير صادر في ديسمبر 2022 عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان "أزمة المياه في تونس سوء التصرف في الموارد

المائية يهدّد البلاد بالشح المائي" إلى أنّ "إنتاج القوارص الذي بلغ سنة 2019 زهاء 440 ألف طنّ احتاج قرابة 320 مليون متر مكعّب من المياه، ممّا يعني أنّ نفس هذه الكميّة قادرة على تغطية 20 % من حاجيات البلاد من الحبوب."

لهذا يُؤكّد علاء المرزوقي في حديثه لموقع الكتيبة، أنّ "استهلاك قطاع القوارص للمياه مرتفع جدًا، لدرجة أنه يتجاوز أحيانًا مخزون بعض السدود". لذلك، يرى – نفس المتحدّث - أنّ "التكلفة الحقيقيّة للمياه يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في احتساب كلفة الإنتاج، وهو ما لا يحدث حاليًا"، مُشيرا إلى أن "وزارة الفلاحة والتجارة كان عليهما نشر بيانات دقيقة حول كمّيات المياه المُستخدمة في إنتاج القوارص، لتحديد التكلفة الحقيقية لهذا القطاع، فمن غير المقبول في ظل التحديات العالمية المتعلّقة بالذهب الأزرق، أن تفتقر تونس إلى آليّات مراقبة دقيقة لاستهلاك المياه في القطاع الفلاحي"، وفق تعبيره.

وبحسب ذات المصدر، "يستحوذ الوطن القبلي على أكثر من 70% من الإنتاج الوطني للقوارص، لكنّه لم يعد الجهة الوحيدة المنتجة، حيث ظهرت أقطاب جديدة مثل القيروان، باجة، جندوبة، قفصة، وسيدي بوزيد. إلّا أن تقليص كمّيات المياه المخصّصة للوطن القبلي أثّر بشكل مباشر على صغار الفلّاحين المُعتمدين على الشبكات العموميّة للري، في حين أنّ كبار المنتجين يملكون حلولاً بديلة، مثل حفر آبار عميقة، تحلية المياه الجوفية، وتعزيز شبكات الريّ الخاصّة بهم، ما يجعل الفلاحين الصّغار والمجامع المائية الأكثر تضرّرًا، وهو ما قد يدفعهم إلى التخلّي عن زراعة القوارص مستقبلاً".

وفي ظلّ أزمة المياه والتغيّرات المُناخيّة المتسارعة، يُشدّد

> عندما تثبت تجربة معيّنة أنّها لم تعد قادرة على الاستمرار أو المنافسة، يصبح من الضروري مراجعتها. لذا، من الأجدر توجيه المياه المخصّصة للقوارص نحو زراعات أكثر نجاعة ومردوديّة، مثل الحبوب والخضروات الأساسيّة، بما يتماشى مع الإمكانيات المائية والمناخية لكل جهة، ويضمن أمننا الغذائي والسيادة الغذائية للبلاد.
>
> علاء المرزوقي

عـلاء المرزوقـي علـى ضـرورة إعـادة النظـر فـي توزيـع المـوارد المائيـة، قائـلا: «عندمـا تثبـت تجربـة معيّنـة أنّهـا لـم تعـد قـادرة علـى الاسـتمرار أو المنافسـة، يصبـح مـن الضـروري مراجعتهـا. لـذا، مـن الأجـدر توجيـه الميـاه المخصّصـة للقـوارص نحـو زراعـات أكثـر نجاعـة ومردوديّـة، مثـل الحبـوب والخضـروات الأساسـيّة، بمـا يتماشـى مـع الإمكانيـات المائيـة والمناخيـة لـكل جهـة، ويضمـن أمننـا الغذائـي والسـيادة الغذائيـة للبـلاد.»

كمـا يـرى رئيـس المرصـد التونسـي للميـاه أنّ وزارة الفلاحـة يجـب أن "تُشـجّع الفلّاحيـن علـى زراعـات تتناسـب مـع الوضـع المائـي الحالـي وتوفّـر قيمـة مضافـة أكبـر مـن القـوارص".

ويؤكـد المرزوقـي أنّ "قطـاع القـوارص لـم يعـد تنافسـيًا، مـا يسـتدعي اتّخـاذ قـرارات سياسـيّة جريئـة للحـدّ مـن اسـتنزاف المـوارد المائيـة وإعـادة النظـر فـي خارطـة الإنتـاج الفلاحـي. فـلا يمكـن الاسـتمرار فـي زراعـة محاصيـل تسـتهلك كميـات كبيـرة مـن الميـاه دون مراعـاة خصوصيّـات كل جهـة. فمـن غيـر المنطقـي، مثـلاً تشـجيع إنشـاء قطـب جديـد للقـوارص فـي القيـروان، التـي تعانـي مـن نقـص حـادّ فـي مخـزون سـدودها، أو التوسّـع فـي زراعـات كثيفـة الاسـتهلاك للميـاه فـي قفصـة الشـمالية، حيـث المـوارد المائيـة مُسـتنزفة بنسـبة 170%"، بحسـب نفـس المصـدر.

بحسـب تقريـر دائـرة المحاسـبات حـول تنميـة قطـاع القـوارص، فـإنّ سـنة 1992 شـهدت وضـع خطّـة عشـرية لتنميـة القطـاع تهـدف أساسـا إلـى تنميـة الإنتـاج لبلـوغ 300 ألـف طـن فـي سـنة 2000 و375 ألـف طـن فـي سـنة 2010 وذلـك عبـر الرفـع فـي إنتاجيـة الغراسـات الموجـودة والتوسـع فـي مسـاحات القـوارص.

وقـد اسـتهدفت الخُطّـة توفيـر 50 % مـن حاجيـات غراسـات القـوارص مـن ميـاه الشـمال والتـي قدّرهـا البحـث العلمـي الفلاحـي بـ 7500 متـر مكعـب للهكتـار الواحـد، فيمـا يقـع توفيـر الكمّيـة المُتبقّيـة أساسـا مـن "مائـدة قرمباليـة". وقـد تبيّـن مـن خـلال الأعمـال الرقابيّـة أنّ ميـاه الشـمال لـم تغـطّ تلـك الحاجيـات إلّا فـي حـدود 22 % ممّـا أدّى إلـى نقـص فـي مـدّ الغراسـات بالكمّيـات اللازمـة مـن الميـاه فـي الهكتـار الواحـد. إذ اتّضـح أنهـا لـم تنتفـع سـوى بحوالـي 5500 متـر مكعـب.

وبنـاء علـى نتائـج هـذا التقريـر الرسـمي، فـإنّ الكميّـات المُتاحـة لقطـاع القـوارص مـن ميـاه الشـمال تقـدّر حسـب المندوبيـة الجهويـة للتنميـة الفلاحيـة بنابـل بحوالـي 35 مليـون متـر مكعّـب علـى امتـداد السـنة. غيـر أنّـه لا يمكـن اسـتغلالها إلّا فـي حـدود 20 مليـون متـر مكعّـب نظـرا إلـى الضغـط المسـلّط علـى الطلـب خـلال فصـل الصيـف ممـا يثيـر صعوبـات فـي التـزوّد وتتضاعـف بتزايـد حاجيـات القطـاع السـياحي وضعـف منسـوب الميـاه بسـبب محدوديـة طاقـة الضـخ.

وبيّنـت أعمـال الرقابـة اسـتنزافا هامّـا للمائـدة المائيّـة حيـث تجـاوزت كميّـات الميـاه المُسـتغلّة حجـم المـوارد المُتاحـة بالمائدتيـن السـطحيّة والجوفيّـة لا سـيّما أمـام تطـوّر المسـاحات المُخصّصـة للقـوارص. وقـد بلغـت نسـبة اسـتغلال هـذه المـوارد 176 % فـي سـنة 2005 و136 % فـي سـنة 2007.

وتحُـول هـذه الوضعيّـة دون المحافظـة علـى المـوارد المائيّـة، كمـا تؤثّـر فـي الوقـت نفسـه علـى مُلوحـة الميـاه التـي بلغـت نسـبتها أحيانـا 4 غ فـي اللتـر الواحـد وتجـاوزت بذلـك المعاييـر التـي ضبطهـا البحـث العلمـي الفلاحـي فـي حـدود 1,5 غ فـي اللّتـر.

فـي سـياق مُتصـلّ، تفيـد دراسـة نشـرت فـي جـوان 2019 تحـت عنـوان "غذاؤنـا فلاحتنـا سـيادتنا: تحليـل للسياسـات التونسـية

على ضوء مفهوم السيادة الغذائية " أعدّتها مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، أنّ تونس بلغت مستوى الإجهاد المائي سنة 1994 بموارد متوفّرة تعادل 532 متر مكعّب سنويّا للفرد الواحد ويتوقّع أن ينخفض هذا المنسوب إلى 360 متر مكعّب سنة 2030 وإلى 150 متر مكعب سنة 2050.

وتشير الدراسة إلى أنّه حسب موقع " water food print " يستهلك إنتاج البرتقالة الواحدة 80 لترا من الماء أي أنّه يتعين توفير 560 لتر من الماء لإنتاج كيلوغرام واحد من البرتقال. وقد بلغ إنتاج تونس من البُرتقال سنة 2017 قرابة 560 ألف طن بحيث استهلك القطاع ما لا يقلّ عن 313 مليون متر مكعب من المياه"، وفق المصدر ذاته.

وقد حذّرت نفس الدراسة من "مخاطر الزراعات الأحاديّة مثل القوارص لأنّها لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئيّة والطبيعيّة التي تنشط وتتفاعل داخل المُستغلّة الفلاحيّة. وغالبا ما يتحوّل تعزيز نموّ غراسات بعينها الى مصدر للعديد من المخاطر البيئية على التربة والمياه والكائنات الحيّة. وتقابل هذه المخاطر البيئية مخاطر اقتصادية واجتماعية تتضخّم بتأثير التغيرات المناخية".

لا تحترم خارطة الإنتاج الفلاحي الخصوصيّة الطبيعيّة لبعض الجهات، إذ نجد اليوم أنّ ولاية القيروان، على سبيل المثال، تتصدّر المراتب الأولى في إنتاج القوارص، كما أنّ المساحات المغروسة من القوارص بالجهة تمتد على مساحة تفوق 1760 هكتارا خاصة في معتمديات الشبيكة والسبيخة والقيروان الجنوبية.

في المقابل، تعاني نفس الجهة من شُحّ كبير في الموارد المائيّة ويعيش سكانّها صعوبات كبيرة في علاقة بالحصول على المياه الصالحة للشرب بسبب انخفاض معدّل مياه السدود وضعف التساقطات ممّا جعل المتساكنين يحتجّون أكثر من مرّة بسبب الانقطاع المتكرّر للمياه.

دراسة "غذاؤنا فلاحتنا سيادتنا: تحليل للسياسات التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية " أعدّتها مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية

وفرة في الإنتاج وصعوبات في التصدير

رغم وفرة إنتاج القوارص وارتفاع كلفة استهلاكه للمياه إلّا أنّ القطاع يواصل فقدان قدرته التنافسية سنة بعد سنة مقارنة بدول أخرى عربيّة وأوروبيّة.

انطلق موسم تصدير القوارص للموسم الحالي 2024-2025 بداية من شهر أكتوبر الماضي وقد بلغت الكميّات المصدرة إلى غاية يوم 21 أفريل 2025 حوالي 11.1 ألف طن، أي زيادة في الكميات المصدرة بنسبة 33 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من الموسم الماضي حيث بلغت الكميات المصدرة 8.3 ألف طنّ بحسب تقرير صادر عن المرصد الوطني للفلاحة بعنوان "نمو صادرات القوارص، تحليل إقتصادي 2024-2025".

أمّا سنة 2023، فقد شهدت صادرات القوارص تراجعا بنسبة 34% من حيث الكميّة و 8% من حيث القيمة. وقد بلغت الكمّية المصدّرة 7.6 ألف طنّ بقيمة تقدّر بـ 25.4 مليون دينار, مقارنة بـ 11.4 ألف طنّ خلال نفس الفترة في الموسم 2022 بقيمة قدّرت بـ 27.8 مليون دينار (حوالي 9 مليون دولار أمريكي)،

تطور صادرات القوارص وعائداتها المالية

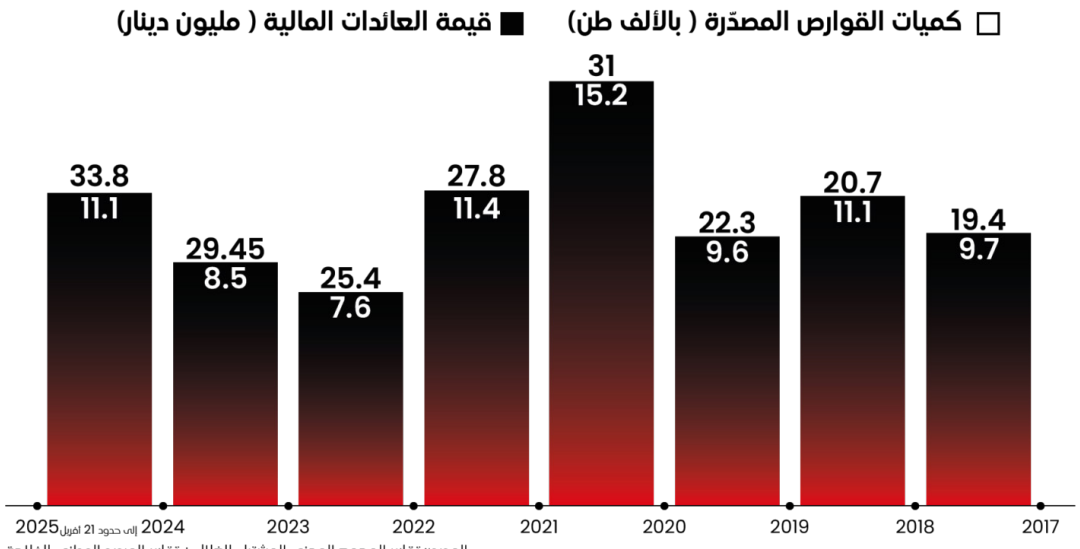

المصدر: تقارير المجمع المهني المشترك للغلال + تقارير المرصد الوطني للفلاحة

بحسب تقرير ملخّص حول تقدّم موسم تصدير القوارص لسنة 2023 الصادر عن المرصد الوطني للفلاحة صدر في العام.

ويكشف ذات المصدر أنّ الكميّات المُصدّرة إلى الدول المُورّدة للقوارص شهدت تراجعا في الثلاث سنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب منها قانون العرض والطلب والظرف الاقتصادي الذي مرّت به دول العالم خلال جائحة كورونا.

تُعدّ فرنسا المُورّد الرئيسي للبرتقال المالطي بنسبة 94% من إجمالي صادرات هذا الصنف، وقد استوردت 6.8 ألف طنّ في سنة 2023 مقارنة بـ 8.5 ألف طنّ في 2022، تليها السوق الليبية التي تورّد خاصة "الطمسون" بنسبة 27.7 % من مجموع صادرات هذا الصنف.

وبحسب ذات التقرير، فقدت صادرات القوارص في سنة 2023 مكانتها في الأسواق الأوروبيّة خاصّة سويسرا مع غياب تامّ للأسواق الأفريقية (باستثناء ليبيا). كما تراجعت صادرات أغلب أنواع القوارص حيث تراجع المالطي بنسبة 33% وتراجعت صادرات "الطمسون" بنسبة 72.3%.

ويُفسّر التقرير هذا التراجع بسبب غلاء أسعار البرتقال

التونسي في الأسواق الأوروبيّة مقارنة ببقيّة الدول المنافسة له في المجال.

لماذا يجب مراجعة السياسات؟

يقول فوزي الزياني الخبير في السياسات الفلاحيّة، في حواره مع موقع الكتيبة، إنّه "لا بدّ من التوجّه نحو سياسات تعديليّة في قطاع القوارص حتّى تتماشى مع كلّ التغيّرات الحاصلة. فمثلا الغابات التي تهرّمت لا يجب إعادة زراعتها بأشجار القوارص مرّة اخرى وإنّما يجب التوجه نحو زراعات كُلفتها المائية أقلّ".

وقد أكّد نفس المتحدّث على أنّه "من دور الدولة أن تتوجّه في علاقة بالزراعات المستهلكة للماء نحو الاكتفاء بإنتاج احتياجاتها الوطنيّة فقط لأنّه في نهاية المطاف تستنزف الدولة مواردها المائيّة، في حين أنّ المستفيدين من تصدير القوارص هم المصدّرين وليست الدولة، لهذا يجب عليها أيضا أن تشجّع الفلّاحين على الاستثمار في قطاعات أخرى كالحبوب".

في المقابل، يرى البشير عون الله رئيس الاتّحاد المحلّي للفلاحة والصيد البحري ببني خلّاد أنّ "قطاع القوارص يتطلّب مراجعة شاملة واستراتيجية جديدة تركّز على تحسين التصدير وتخفيض تكاليف النقل من خلال دعم الدولة لقطاع النقل الجوّي وتوفير طائرات كبيرة للشحن لتيسير تصدير القوارص إلى أسواق جديدة كالأسواق الافريقية وروسيا وغيرها وهو ما سيساهم في زيادة الصادرات وتعزيز العائدات"، وفق تقديره.

أمّا في علاقة بالتكلفة المائيّة للقوارص، فيرى البشير عون الله أنّه "من واجب الدولة أن تجد الحلول اللازمة لمشاكل المياه وتوفير مياه الريّ للفلّاح، ذلك أنّه لا يمكن التخلي نهائيّا عن زراعات القوارص وهذا خيار غير مقبول بالنسبة إلى الفلّاح"، وفق قوله.

من جهة أخرى، يقول خالد العيادي الخبير فلاحي إنّه "لا يمكن حلّ مشكلة المياه بتقليص مساحات زراعة القوارص، بل يجب البحث عن بدائل استراتيجية، مثل تحلية مياه البحر رغم تكلفتها العالية"، معتبرًا أنّها تمثّل حلّا "يمكن للدولة الاستثمار فيه على المدى الطويل"، ومشدّدا على "ضرورة صيانة وتطوير السدود، وتجهيز القنوات الرابطة بينها".

كما أشار العيادي أيضا إلى أنّ "من بين الحلول الممكنة لمشكلة ملوحة المياه، هي تقنية تسمّى (Osmose Inverse)، التي تسمح بتحلية المياه المالحة وتحويل 80% إلى 85% منها إلى مياه عذبة، بينما تبقى 15% إلى 20% مياه مالحة. وعلى الرغم من فعاليّتها، فإنّ تكلفتها المرتفعة سواء عند الشراء أو الصيانة تجعلها غير متاحة للفلاحين الصغار، لكنّها تظلّ خيارًا يمكن للمستثمرين الكبار تبنّيه".

في ذات السياق، يرى النائب بالبرلمان التونسي عن جهة الحمامات ياسين مامي، في حواره مع موقع الكتيبة، أنّ "الحلّ الأمثل لمشكلة الشحّ المائي يكمن في معالجته بطرق فعّالة، لا في التخلّي عن قطاع القوارص، الذي يُعدّ قطاعًا واعدًا يوفّر فرص عمل لعدد كبير من الفلّاحين واليد العاملة"، مبرزا أنّ "العديد من الفلّاحين استثمروا في هذا المجال دون أيّ إحاطة أو تأطير من الدولة".

ورغم الأزمة المائيّة التي تواجهها البلاد، يؤكّد مامي "ضرورة

إيجاد حلول دون المساس بالقطاعات الحيويّة". كما شدّد على "أهميّة عائدات الصادرات الفلاحيّة بما فيها القوارص، التي تساهم في إدخال العملة الصعبة وتمكين الدولة من تسديد ديونها، مما يستوجب سياسات فلاحية متكاملة تضمن استدامة القطاع بدل التعامل معه بصفة موسميّة"، وفق رأيه.

ودعا مامي إلى "مراجعة السياسة الفلاحيّة وتفعيل دور خلايا الإرشاد الفلاحي، التي تخلّت عن مهامها في توجيه الفلّاحين".

كما شدّد ذات النائب في البرلمان على "ضرورة تحديث السياسات الفلاحية وتطويرها بما يتماشى مع التغيّرات المناخية، مع الحفاظ على المكتسبات الفلاحية، مؤكدا أنّ "دعم قطاع القوارص أمر ضروري، وأنه لا بدّ من إيجاد حلول للمستجدات التي طرأت على القطاع، خاصة فيما يتعلق بتنظيم مسالك الإنتاج والتوزيع والترويج والتصدير، سواء على المستوى المحلي أو الدولي".

على الرغم من التباين في وجهات النظر بين من يدعو إلى مراجعة جذريّة لقطاع القوارص وبين من يقلّل من شأن خطورة المسألة المائية، داعيا الدولة إلى مزيد دعم هذا القطاع، فإنّه في المحصّلة لا يمكن القفز على حقيقة ثابتة وهي الحاجة إلى فتح حوار عقلاني من أجل مراجعة السياسات الفلاحيّة في تونس بشكل يتلاءم مع التهديدات المناخية والبيئيّة وحتّى الصحيّة وحاجيات الدولة في القطاع في قادم السنوات التي قد تصبح فيها وضعيّة الماء في الجمهوريّة التونسيّة أكثر تعقيدا.

AlQatiba

الكتيبة
2025